# ثالثًا :

# اللغويات

# الإسناد والجملة العربية
# بين القدامى والمحدثين
# ( دراسة تحليلية مقارنة )


إعداد

أ . د/ رباب إبراهيم عبدالفضيل

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بالإسكندرية

## ملخص البحث

وضح البحث مفهوم الإسناد في الموروث النحوي حيث يمثل العلاقة القائمة بين ركني الجملة العربية لتربطهما معا في «حكم» في الجملة الاسمية، فتسند الثاني إلى الأول، فيكون الأول مسندًا إليه والثاني مسندًا في الجملة الاسمية، وذلك من خلال المبتدأ والخبر، أما في الجملة الفعلية فتسند الفعل إلى الفاعل فيكون الأول مسندًا، والثاني مسندًا إليه.

أما في منظور النحو الحديث فقد تعددت اتجاهاتهم في تحديد مفهوم الإسناد فالبعض ثد يتفق مع القديم الموروث مرة ثم يتراجع الأخرى ليرى أن الضمة علم الإسناد في الجديد تغني عن الإسناد القديم إذ أنه يمثله بفعل الكينونة الذي بات قديمًا مستغنيا عنه، وعليه فيجوز للجملة أن تستغني عن عناصر الإسناد القديمة ويكتفى بعنصر واحد مسندًا كان أو مسند إليه.

لذا فيعترف هذا ومن اتبع مذهبه بالجملة ذات «الطرف الواحد»، ومن ثم يعترضون على التقدير في الجملة الندائية ونحوها بل أن البعض من هؤلاء يشهد بما يسمى عندهم «بالمركب الفظي» والذي يكتفى فيه بعنصر واحد ولا يرقى لأن يندرج تحت مسمى الجملة فيطلق عليه مسمى «المركب اللفظي» نحو: (يازيد).

بل يمكن أن يستغنى عن جميع عناصر الإسناد لتصنف التراكيب إلى نوعين تراكيب إسنادية وتراكيب غير إسنادية في منظور هؤلاء.

ثم أن الجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والفعلية أما غير الإسنادية فهي الجملة القسمية وجملة النداء وجملة الإغراء وجملة التحذير وجملة التعجب وجملة المدح والذم ونحوها، وهم بهذا التصنيف الجديد يغضون النظر عن كل ما قدمه القدامى من اعتبارات بالتأويل والتقدير لا يمت عندهم إلى الطبيعة بصلة.

إضافة إلى إعادة تصويف للجملة الإسنادية نفيها اسمية كانت أو فعلية، إذ أن المركب الاسمي يطلق عليه لفظ الجملة الاسمية– عندهم– متى كان «المسند اسما» يدل على «الدوام والثبوت» ومن ثم تتحدد الجملة الفعلية عندهم بأن يكون «المسند» فيها دائمًا دالًا على «التجدد والحدوث» تقدم «المسند» أو تأخر، إذ أن

الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها وبهذا التصنيف الجديد يجنبهم التأويل والتقدير وكثير من المشكلات التي أوقع نحاة التراث أنفيهم فيها على حد زعمهم.

كما أن التركيب الفعلي خضع لتوجيهاتهم الحديثة حيث رأى البعض إدراج باب نائب الفاعل ضمن باب الفاعل باعتبار أن المسند إليه في كل منهما (فاعل) فقولك: (كسر الزجاج) مثل قولك انكسر الزجاج، فلم تكد تحس بالفرق بينهما، فكلاهما مما لا إرادة له، ولا اختيار، وكلاهما مما قام بالفعل قياما اضطراريا، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل.

إضافة إلى انسلاخ التركيب الوصفي من مسمى الجملة الاسمية لإعادة تصنيفه تحت مسمى الجملة الوصفية في منظور النحو الحديث لتميزه وانفراده بخصائص لا يشاركه فيها التركيب الاسمي.

كما أن الجملة الشرطية التي بصدق على عنصريها مسمى جملة الشرط وجملة الجواب تعد تركيبا مستقلا لا يقبل الانشطار عند هؤلاء فيسمى العنصر الأول بلقب العبارة أي عبارة الشرط وفي الثاني بلقب العبارة أيضًا أي: عبارة الجواب، أما مسمى الجملة عندهم فلا يصدق إلا على التركيب كله بمضام الثاني للأول، أما الجملة الظرفية فتتحرر عند هؤلاء من اعتبارات القدامى من احتمالية كونها من قبيل الاسمية مرة ومن قبيل الفعلية مرة أخرى، ومن قبيل الظرفية الثالثة ليتخلص التركيب للظرفية بعيدًا عن هذه الاعتبارات.

وقد ابدا البحث بالميزان مع الموروث النحوي وجهة نظره والرد على هؤلاء.

## Research Summary

# The concept of attribution in modern grammar And its impact on Arab structures (In balance)

Preparation
**Dr. Rabab Ibrahim Abdel-Fadel**
Assistant Professor, Department of Linguistics
Faculty of Islamic Studies
And Arabic for girls in Alexandria

The research shows the concept of attribution in the grammatical heritage, where the relationship between the two corners of the Arabic sentence is represented in the "sentence" in the nominal sentence. The second one is based on the first, The act is based on the actor, so the first one is supported, and the second is dependent on him.

In the perspective of the modern grammar, their directions have varied in defining the concept of attribution. Some tend to agree with the old inherited one time, and then the other retreat to see that the affinity in the new attribution of the old attribution is represented by the being that has become obsolete, and therefore the sentence must give up The elements of the old attribution are limited to one element that was assigned or assigned to it.

Therefore, he admits this and the one who follows his doctrine in the wholesale with the «one party», and then object to the estimate in the sentence and so on, but that some of them testify to what they called «the complex rude», which is enough for one element does not amount to fall under the name of the sentence called the name «Composite verbal» towards: (Yazid).

But can be dispensed with all the elements of attribution to classify the structures into two types of associative structures and non-associative structures in their perspective.

Then, the sentences are limited to the nominal and actual sentences, but the non-synod is the sentence sentence and the total appeal and the whole temptation and the total warning and the total exclamation and the whole praise and slander

and so on, they are this new classification, regardless of all the old considerations of interpretation and appreciation does not belong to nature. In addition to the re-spacing of the reference sentence, its nominal or actual negation, since the nominal compound is called the term "nominal sentence" - when "the noun" signifies "permanence and certainty" and then the actual sentence is determined to have "predicate" On the «renewal and occurrence» progress «Almmsn» or delayed, as the sign of renewal is derived from the acts

Alone, and this new classification avoids interpretation and appreciation and many of the problems that caused the heritage of the Prophet Nfihm where they claim.

And the actual structure has been subject to their modern directions, where some saw the inclusion of the door of the deputy actor within the door of the actor as the assignee in each of them (actor), saying: (breaking glass) such as saying broken glass, did not feel the difference between them, Neither choice, both of which have already been made necessary, both from the point of view of logic that the act has already occurred.

In addition to the descriptive structure of the descriptive name of the nominal sentence to be reclassified under the descriptive sentence in the perspective of the modern grammar to distinguish it and singled out characteristics that are not shared by the nominal structure.

The sentence sentence, which is true to its two elements, is called the sentence clause, and the sentence of the answer is an independent form that does not accept fission. The first element is called the term " Second, the circumstantial sentence is liberated in these considerations from the old possibility of being a nominal once and again like the actual, and the third circumstance to remove the structure of circumstantial away from these considerations.

He has never looked at the balance with his grammatical point of view and responded to these.

**مقدمة :**

**الحمد لله أن أكرمنا لأفصح بيان، وخلد العربية بالقرآن. والصلاة والسلام على خير الأنام، سيدنا وحبيبنا محمد الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين.**

وبعد ،،،

**فقد دعاني إلى هذه الدراسة:**

قيمة الجملة وعلاقتها بالنحو، إذ أن «الجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي، حيث أن النظام النحوي يعمل على كشف تركيبها، ويحاول أن يربط بين الصورة الصوتية المنطوقة لها؛ والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلي الذي يحكمها»(١).

وأن ثمة التفاعل بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة، ويشكل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعين– المعنى الدلالي للجملة كلها.

فالجملة جديرة بالدراسة، وهي من الموضوعات التي تثقل الباحث، وتمكنه من تخصصه، إذ أنها محط أنظار علماء النحو القدامى، والمحدثين العرب، والغرب على السواء.

**أما عن معنى الإسناد في اللغة:** فيقال: سند الشيء سندًا؛ جعل له سِنَادًا، وعمادًا يستند إليه، و(السَّنَدُ): ما ارتفع من الأرض قبل الجبل أو الوادي. وأسندت الشيء: سنده، وساندت الرجل مساندة: إذا عاضدته وكاتفته(٢).

(١) انظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، صـ٩، تأليف: د/ محمد عبداللطيف حماسة، ط ١٩٨٣م.

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة (س– ن– د) جـ٢/٢١١٤، وانظر: المعجم الوجيز صـ٣٢٣، مجمع اللغة العربية، ١٤٣٢– ٢٠١١م، القاهرة.

**أما في اصطلاح النحاة:**

**فيقول الخليل:**

الكلام سَنَدٌ ومُسْنَدٌ، فالسَّنَدُ كقولك: (عبدالله رجل صالح)، فـ (عبدالله) سَنَدُ و(رجل صالح) مسند إليه»[١].

وعلى ذلك يتبين لنا أن المراد بالإسناد هو: وجود طرفين في الكلام حتى يحسن السكوت عليه، بل أن الكلام المفيد ما تضمن تركيبا إسناديًا مكون من عنصرين أو عضوين أحدهما يسمى السند (أي المسند إليه) وهو الاسم عبدالله المبتدأ به، والآخر يسمى بالمسند وهو: رجل صالح المخبر به.

**أما في النحو الحديث:**

فقد ظهر مخالفتهم للموروث النحوي في مفهوم الإسناد وذلك لعدة اعتبارات من بينها:

إعادتهم تقسيم الكلمة العربية من جهة، ومن جهة أخرى خروجهم على المألوف في مفهوم الإسناد وكان لهذا وذاك أثره على التراكيب العربية الأمر الذي دعاني إلى «وضع الميزان» في هذه الدراسة، لفرز ما شاع عنهم إيجابا وسلبا وبيان غثه من سمينه حتى لا يتاح لهم تبوُّؤ مكانة غير مستحقة، اللهم عن استحقاق فليكن وليشهد البحث بهذا أو تلك منصفًا محايدًا ملتزمًا بالأمانة العلمية. لذلك كان عقد الميزان أمامهم «بالموروث النحوي» في مقابل آرائهم سواء في:

١- تحديد مفهوم الإسناد الذي طالما لاصق تحديد مفهوم الجملة العربية.

٢- أو في الأثر الذي اجتاح التراكيب العربية.

وقد أتيت قبل هذا وذاك بتمهيد يوضح علاقة الجملة أو الكلام باللغة من خلال تعريف اللغة، والفرق بينها وبين الجملة أو الكلام نظرًا للارتباط القريب بينهم.

---

(١) المرجع السابق مادة (س- ن- د) جـ٢/٢١١٦.

وللوصول إلى الغاية التي يهدف إليها البحث– اقتضت الخطة أن تكون على النحو التالي:

**المقدمة:** وفيها: أسباب ودوافع اختيار البحث والهدف منه.

**التمهيد:** ويوضح أمرين:

١– تعريف اللغة.

٢– الفرق بين اللغة والجملة (الكلام).

**ثم قسمت البحث إلى أربعة فصول.**

**الفصل الأول:** تعريف الجملة في الموروث النحوي والعلاقة بينها وبين الكلام.

**الفصل الثاني:** مفهوم الإسناد في الموروث النحوي، وعلاقته بالجملة.

**الفصل الثالث**: مفهوم الإسناد في النحو الحديث وعلاقته بالجملة.

**الفصل الرابع:** أثر الإسناد في النحو الحديث على التراكيب العربية في الميزان.

**وفيه ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول**: أثره على التقسيم الثنائي القديم.

**المبحث الثاني:** أثره على الجملة الشرطية والجملة الظرفية.

**المبحث الثالث**: أثره على التركيب الوصفي.

ثم **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج.

ثم **ثبت المصادر والمراجع**.

ثم **الفهارس الفنية**.

## التمهيد

**ويتضمن**:

### ١- تعريف (اللغة)

**فقد عرفها ابن جني في القرن الرابع الهجري حيث قال:** «أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»(١).

**أما ابن سنان الخفاجي فقال في القرن الخامس الهجري في تعريفها:** «عبارة عما يتواضع القوم عليه من الكلام»(٢).

وفي هذا التعريف إضافة، حيث أثار جدلًا حول نشأة اللغة، وهل هي إلهام، أو اصطلاح؟ حيث انقسم العلماء إلى فريقين **أحدهما** يقول: بأنها إلهام من الله فهي توقيفية.

واحتج بقوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾(٣).

**والثاني** يقول: بأنها وضعية، فهي اصطلاح، أي أن المتكلمين قد اتفقوا واصطلحوا على تسمية كل شيء باسم ما.

**ورجح ابن سنان** أنها وضعية، اصطلاحية، كلامية. أي تتحقق بالفعل اللساني، كما أنها تأتي بفعل الأقوام لها فهي اجتماعية(٤).

**أما ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) فعرفها بقوله:**

«اللغة في المتعارف عبارة المتكلم عن المقصود، وتلك العبارة فعل لسانيّ ناشئة عن القصد لإفادة الكلام، فلابدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان، وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم»(٥).

---

(١) الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، جـ١/٣٣. وانظر: فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، د/ نادية رمضان النجار، مراجعة وتقديم: د/ عبده الراجحي ط ٢٠٠٦م.

(٢) سر الفصاحة، تحقيق: على فوده، ط٢، الخانجي ١٩٩٤م، صـ٤٣.

(٣) من سورة البقرة: الآية ٣١.

(٤) فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، صـ١١.

(٥) مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د/ على عبدالواحد وافي، ط٣، دار النهضة المصرية ١٩٧٩م، جـ٣/١١٢٦٤.

فقد وضح من هذا التعريف أن ابن خلدون قد أدرك أن اللغة وسيلة تعبير للمتكلم عما يريد أن يعبر عنه، وأنها ملكة مكتسبة يتلقها المتكلم من بيئته المحيطة به فيتعلمها.

فهي إذن عنده مكتسبة بطريق الدربة والممارسة كما أنها فعل لساني قائم على المشافهة.

**استنتاج:**

يلاحظ من خلال العرض لتعريف اللغة عند علماء العرب وعلماء الغرب أن المختار تعريف ابن جني على أنها:

«أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» فهي إذن (أصوات منطوقة) وهذا يفسر لنا أن الأوائل عرفوا اللغة سماعا قبل رؤيتها رموزًا مصورة، ومن ثم يتبين لنا اهتمامهم بالرواية والسماع والمشافهة في جمع اللغة وكذلك اهتمامهم بعلم القراءات وعلم التجويد.

فقد اتفق هذا التعريف مع ما أتى به علماء الغرب من تحديدهم للغة على أنها رموز صوتية أو علامات رمزية ذات دلالة معينة.

ومن عناصر اللغة أيضًا عند ابن جني أنها: (يعبر بها)، وهي بذلك وسيلة حياة يعبر بها كل جماعة من الناس عن أغراضهم واحتياجاتهم وهذه وظيفة اللغة كما وضحها فريق من المحدثين الغربيين حيث ذكر أحدهم أن اللغة وسيلة إنسانية غير غريزية لتوصيل العواطف والأفكار والرغبات بنظام من الرموز الاصطلاحية(١).

مما يبرهن على وعي علماء العربية بوظيفة اللغة، وارتباطها بالمجتمعات على الرغم من اختلاف أصواتها من مجتمع إلى آخر.

أما العنصر الأخير في تعريف ابن جني أنها (أغراض) فهذا يعد تعريف جامع لكل وظائف اللغة كما ذكر المحدثون.

(١) انظر تعريف اللغة عند إدوارد سابيز.

**ولذلك قال عنه أحد الباحثين:**

«كان موفقا في اختياره؛ حيث جاء جامعًا مانعًا لتعريف اللغة ووظيفتها؛ ومن ثم كان هذا التعريف مستنبطًا من داخل اللغة وليس من خارجها»(١).

## ٢- الفرق بين اللغة والجملة

فقد حدد الدكتور تمام حسان الفرق بين اللغة والجملة في إطار تعريف اللغة العربية الفصحى «بأنها مجموعة من الأنظمة والعلاقات»(٢).

أما «الجملة» أو «الكلام» بحسب ما عبر فهو: «النطق أو الكتابة بحسب قواعد هذه الأنظمة والعلاقات»(٣).

والأنظمة المعني بها عنده هي: النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي للغة.

ويبني الدكتور تمام حسان على هذين التعريفين الفروق بين كلٍ منهما:

فيقول: «فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقًا والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل في الكلام. فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها. والكلام قد يحدث أن يكون عملًا فرديًّا، ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية»(٤).

«اللغة إذًا بالنسبة للمتكلم معايير تراعى، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ، وهي بالنسبة للمتكلم ميدان حركة، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة،

(١) انظر: من أسس علم اللغة– د/ محمد حبلص، ط دار الثقافة العربية ١٩٩٦م صـ٦٣– ٧١، وفصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها– للدكتور/ تمام حسان صـ٣١٥، دار الثقافة– طبعة ١٩٩٤م.
(٣) السابق نفسه.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها صـ٣٢.

وهي بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع»[١].

**استنتاج:**

تبين أن: (اللغة) مجموعة من الأنظمة والعلاقات، بينما (الجمل) أو (الكلام) هو النطق أو الكتابة بحسب قواعد هذه الأنظمة والعلاقات.

فالعلاقة إذًا بينهما تبدو لزومية، إذ أن اللغة تتمثل في النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي مما يلزم عند صوغ الجمل والعبارات. أما الكلام فأن ينطق، أو يكتب بحسب قواعد هذه الأنظمة والعلاقات.

ويلزم على ذلك أيضًا أن اللغة والجمل لكل منهما له طابع خاص، فالكلام أو الجمل عمل، واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك أما اللغة فمعايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقا والبصر كتابة، بينما اللغة تفهم بالتأمل في الكلام.

فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقوله بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة.

فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة، والمعجم ونحوها، والكلام قد يكون عملا فرديا، ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية.

إذًا اللغة بالنسبة للمتكلم معايير تراعى، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ، وهي بالنسبة للمتكلم ميدان حركة، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة، وهي بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع، وهو ما أشار إليه سيبويه النحو في العصر الحديث الدكتور تمام حسان.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ٣٢.

## الفصل الأول

## تعريف الجملة في الموروث النحوي

## والعلاقة بينها وبين الكلام

فقد جاء في باب الاستقامة من الكلام والإحالة حديث سيبويه **عن: الكلام:** بأنه ما توفر فيه معياران: التمام التركيبي والإفادة في المعنى والدلالة. فإذا وجد هذان المعياران سمي ذلك الشيء كلاما. إذ يقول: «فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: آتيتك أمس وسآتيك غدًا»(١).

**أما الجملة:** فلا نستطيع أن نقف عنده على استعمال هذا المصطلح في كتابه على الإطلاق.

**وإنما بدأ ظهوره مع المبرد إذ يقول في المقتضب:** «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ»(٢).

فنرى أن الجملة عنده هي التي تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر وأن جملة المبتدأ والخبر هي الأصل، لأن الأخرى بمنزلتها لتتضح بذلك مكونات الجملة العربية.

**ويقول في باب المسند والمسند إليه:**

«فالابتداء نحو قولك: زيدٌ. فإذا ذكرته، فإنما تذكره للسامع، ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت (منطلقٌ) أو ما أشبهه – صح معنى الكلام. وكانت الفائدة للسامع في الخبر»(٣).

(١) الكتاب، ت: عبدالسلام هارون ط٣، جـ١/٢٥، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٨م.

(٢) المقتضب للمبرد، جـ١/١٤٦– تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة– القاهرة ١٣٩٩هـ.

(٣) المقتضب جـ٤/ ١٢٦، وانظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث– تأليف محمد حماسة عبداللطيف، صـ١٩– دار العلوم– جامعة القاهرة.

ويبدو من هذا الربط بين النص الأول والثاني: **أمران: أحدهما:** ظهور التركيب الإسنادي في الجمل التي مثل بها المبرد حيث ساق التعريف تحت باب المسند والمسند إليه.

**والثاني:** أنه سوّى بين الكلام والجملة. وأنهما عنده مترادفان.

**ورأي ابن جني، أنهما مترادفان إذ يقول:**

«أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد»(١).

**ويقول أيضًا إنه:** «في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها»(٢).

وأما الأمثلة فقد أتى بمجموعة من التراكيب المختلفة، كل لفظ منها استقل، بنفسه وظهر معناه، ليمثل به على كونه كلامًا ويسمي عنده أيضًا بالجملة نحو: قام محمد، وضُرِبَ سعيدٌ- وفي الدار أبوك، وصه ومه ورويدَ وحاءِ وعاءِ وحسنٌ ولبٌ وأفٌ وأوه. فقد عقب على هذه الأمثلة بقوله: «فكل لفظ استقل بنفسه وجنيتُ ثمرة معناه، فهو كلام»(٣).

يلاحظ من نص ابن جني في تمثيله للكلام والجمل أنه أتى بأمثلة متنوعة من التراكيب فهناك الجملة الفعلية المبنية للمعلوم نحو قام محمد وهناك المبنية للمفعول نحو: ضُرب سعيدٌ وهناك الجملة الظرفية المصدرة بجار ومجرور في نحو قوله في الدار أبوك، وهناك الجملة المكونة من اسم فعل وكل هذه التراكيب تتساوى في إطلاق لفظ الكلام عليها أو الجملة.

وقد فصل مذهبه هذا حين قال: «الكلام جنس للجمل. فإذا قال: قام محمد، فهو كلام. وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر، فهو أيضًا كلام، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما ...».

---

(١) الخصائص ت: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب جـ١/١٧، فما بعدها، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٨.

(٢) السابق جـ١/٣٢.

(٣) الخصائص: جـ١/٣٢، وانظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، صـ٢١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة صـ١٧، دار الأوزعي للطباعة والنشر- بيروت- لبنان.

**كذلك رادف بين الكلام والجملة عبدالقاهر فقال:** «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرجَ زيدٌ، سمي كلامًا، وسمي جملة»(١).

فمفهوم الكلام أو الجملة عند عبدالقاهر ما تكون من كلمتين فيفيد كلامه بالإسناد ضمنا إذ أن الكلام ما تكون من عضوين أو عنصرين أو كلمتين.

أما الزمخشري فقد صرح بالإسناد بقوله: «الكلام هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يأتي إلا في اسمين- كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك- أو في فعل واسم نحو- قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر- وتسمى الجملة»(٢).

فظاهر قوله أن الكلام يرادف الجملة وأنه مشروط بالإسناد.

**وقد تأثر ابن يعيش بمن سبقه في التسوية بين الكلام والجملة فاستخدم تعريف ابن جني فقال:**

«اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك وقام بكر وهذا معنى قول صاحب الكتاب: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»(٣).

فقد اقتدى ابن يعيش بتعريف ابن جني، وطبق على أمثلة الزمخشري مشيرًا إلى الإسناد الذي نص عليه الزمخشري والذي توفر في كل جملة مستند إليها حيث وجدت مكوناته، ثم جاء مرة أخرى بتعريف مستقل له موحدًا الكلام والجملة أيضًا فقال: «ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم. والجواب أن الكلام: عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها»(٤).

(١) الجمل: صـ٤٠، تأليف: عبدالقاهر الجرجاني، حققه وقدم له. حيدر على، دمشق ١٩٧٢م.
(٢) المفصل من خلال شرح المفصل للزمخشري، جـ١/٢٠.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش، جـ١/٢٠، مكتبة المتنبي- القاهرة.
(٤) السابق: جـ١/٢١.

## الفصل الثاني

## مفهوم الإسناد في الموروث النحوي

## وعلاقته بالجملة

**ارتبط الإسناد بالتراكيب العربية حيث اختص ابن الحاجب الكلام بالإسناد فقال:**

«الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم»[١].

**ويشرح الرضي** «والمراد بالإسناد: أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم مما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به»[٢].

**ليشمل نحو:** قام زيد، وزيد قائم، وبعت، وأنت حرّ، وهل أنت قائم، وليتك ولعلك قائم، واضرب، وإليهم أيضًا نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قائم أبوه.

**إلا أن الرضي قد استدرك على ابن الحاجب في قوله (بالإسناد) المطلق فقال:** كان عليه أن يقيده بالإسناد الأصلي، المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام[٣]. لأنها مفردات فقدت الإسناد الجملي وإن كان أوصاف تدل على ذات إلا أنها ليست بتركيب جملي أو كلامي، وأما نحو: أقائم الزيدان، لكونه بمنزلة الفعل وبمعناه، كما في أسماء الأفعال: فهي عنده جملة وليست كلام إذ أنها خرجت من تركيبها الأصلي بالإسناد الجملي حيث اعتمدت على ما يقربها من عمل الفعل حيث أسندت إلى فاعل سد مسد الخبر فصارت جملة.

---

(١) الكافية في شرح الكافية للرضي جـ١/٣١. تصحيح: يوسف حسن عمر – مؤسسة الصادق– طهران.
(٢) انظر شرح الرضي للكافية جـ١/٣١.
(٣) انظر: شرح الرضي للكافية جـ١/٣١.

**كما استدرك عليه:** أن يضيف (المقصود ما تركب به لذاته) ليخرج الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة والحال، المضاف إليه إذا كانت كلها جملًا.

**وعلى ذلك يكون الرضي قد خالف من سبقه من النحاة في أنهم يعدون الكلام والجملة مصطلحًا واحدًا حيث فرق بين الكلام والجملة فقال:**

«والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو، لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه.

والكلام: ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»(١).

فالرضي يلتزم بالإسناد سواء أكان في الجملة أو في الكلام وليس الإسناد المطلق بل الإسناد الأصلي الذي هو رابطة ولابد له من طرفين مسند ومسند إليه. فيحترز بذلك عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع وبعض المركب من الفعل والاسم نحو: ضَرَبَكَ، وعن جميع الأنواع الأربعة الأُخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف.

فأحد أجزاء الكلام هو الحكم. أي الإسناد. الذي هو رابطة كما ذكرنا، ولابد له من طرفين المسند والمسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا، ومسندًا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، لأن الفعل حدث والحدث متغير والفعل يتغير فيخبر به ولا يخبر عنه، أما الاسم فثابت فيصلح للحكم به أو الحكم عليه والحرف لا يصلح لأحدهما.

وذكر الرضي بذلك أن التركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة أشياء أي: الاسم والفعل والحرف، لا يعدو ستة أقسام:

(١) شرح الرضي جـ١/٣٣.

١- الاسمان.

٢- الاسم مع الفعل أو الحرف.

٣- الفعل مع الفعل أو الحرف.

٤- الحرفان.

فالاسمان يكونان كلامًا، لكون أحدهما مسندًا والآخر مسند إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه.

والاسم مع الحرف لا يكونان كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسندًا، فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند، وأما نحو: يازيد فـ لسدِّ "يا" مسدِّ (دعوت) مرادًا به الإنشاء.

والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه[١].

**أما ابن هشام فتأثر بالرضي في أنهما ليس بمترادفين**، واعتبر أن ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من القول بترادفهما توَهُّمُ. والصواب عنده أن الجملة أعم منه فالكلام هو: «القول المفيد بالقصد»[٢] فشرطه الإفادة، أما الجملة فعبارة عن: الفعل وفاعله كـ قام زيد، والمبتدأ وخبره «كزيد قائم» وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللصُّ و«أقائِم الزيدان»، وكان زيد قائمًا وظننته قائما، فبان الفرق بينهما ولهذا تسمعهم يقولون:

جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة. وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام.

فيعرف ابن هشام الجملة على أساس تركيبي فيرى أنها تركيب إسنادي فعلي، أو اسمي[٣].

(١) شرح الرضي جـ٣٣/١، فما بعدها.

(٢) مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت، جـ٥/٢.

(٣) بناء الجملة بين العربية والصينية دراسة تطبيقية وتقابلية على سورة يوسف- رسالة ماجستير إعداد الطالبة آسية ٢٠١٨م، كلية الآداب بالإسكندرية، صـ١١.

كما أنه يرى أنها أعم لأنها تقع على ما يفيد وما لا يفيد أما الكلام فلا يوضع إلا فيما يفيد.

**ويوافقه السيوطي في أن الجملة أعم من الكلام**، ولا ترادفه، لعدم توفر شرط الإفادة فيها(١).

فالكلام عنده قول مفيد، والمراد بالمفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه. وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع، أو هما؟ أقوال. الراجح أنه الأول (المتكلم)، لأنه خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم، كذلك السكوت صفته أيضًا(٢). والمراد بـ (حسن السكوت عليه): ألا يكون محتاجا في إفادته للسامع.

**النتيجة:**

١- اتصفت الجملة العربية منذ نشأتها الأولى والتي رودفت فيها بمسمى «الكلام» أنها مركبة تركيبا إسناديًا يشهد بذلك عبارة الخليل ابن أحمد في تعريفه للإسناد فالكلام عنده (سند ومسند).

٢- توالي الكشف عن التركيب الإسنادي للجملة العربية من خلال تعريفات النحاة عند مرادفة مسماها بمسمى الكلام حيث يرصدها المبرد في باب المسند والمسند إليه ليكشف بذلك عن عنصرين أساسين يتكون فيهما التركيب الجملي الإسنادي والتي يتضمن كلمتين يحسن السكوت عليها. سواء كانت هاتين الكلمتين مصدرة بفعل مع فاعل أو مبتدأ مع خبر إذ أن الأولى بمنزلة الثانية أي أن المصدرة بالمبتدأ أصل للمصدرة بالفعل مع الفاعل.

٣- يعطي ابن جني نماذج متعددة لصور الجملة العربية والتي ترادف الكلام فمنها الفعلية المصدرة بفعل مبني للمعلوم ومنها الفعلية المصدرة بفعل

(١) همع الهوامع للسيوطي، جـ١/٣٧، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة ١٩٩٢م.
(٢) همع الهوامع جـ١/ ٢٩.

مبني للمفعول ومنها الظرفية المصدرة بجر ومجرور ومنها المصدرة بأسماء الأفعال وأسماء الأصوات لتضع كل هذه التراكيب تحت مسمى الجملة العربية والتي سميت واتصفت بالأساس بالإسناد وهذا أمرٌ ينبئ عن أن جميع الجمل العربية تنصب تحت مركب واحد مسماه التركيب الإسنادي ولا شيء سواه حيث جعل الأصناف كلها تحت مسمى الجملة أو الكلام.

٤- يتفق النحاة على أن الكلام ما تكون من كلمتين وأفاد ويسمى أيضًا بالجملة ومفاد ذلك أمران: أ- لتسوية بين مسمى الجملة والكلام.

ب- اشتراط الإسناد ضمنا حيث توافر ركني الإسناد وذلك عند عبدالقاهر.

٥- يعد الزمخشري أول من صرح بالإسناد إذ أن الكلام عنده أو الجملة كلمتان أسندت إحداهما إلى الأخرى، ولم يشترط الإفادة اعتمادًا على فهمها من النماذج التي مثل بها نحو: زيد أخوك، بشر صاحبك، ضرب زيد، انطلق بكر. فقد يكون التركيب مكون من اسمين أو من فعل واسم على ما هو واضح بالأمثلة.

٦- اقتدى ابن يعيش بابن جني في تعريفه للكلام أو الجملة حيث رادف بينهما إلا أنه طبق تعريفه على أمثلة الزمخشري مشيرًا إلى الإسناد الذي نص عليه الزمخشري في تعريفه.

٧- اختص ابن الحاجب الكلام بالإسناد لتتميز الجملة العربية الإسنادية بالعنصر «الثالث» لمكوناتها وهو الإسناد.

٨- انفراد الرضي بمخالفة من سبقه في التفرقة بين مصطلحي الكلام والجملة.

فالجملة عنده ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ نحو: زيد قائم، أو غيرها، نحو: قام زيد وبعت، وأنت حر، وهل أنت قائم، وليتك، ولعلك قائم، واضرب، ونحو: زيد أبوه قائم، وزيد قائم أبوه.

فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. لأن كل هذا ليس إسنادًا أصليا.

وأما الكلام فهو ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته فكل كلام جملة وليس كل جملة كلامًا.

٩- يفسر الرضي عنصر الإسناد أو مكون الإسناد ثالث العناصر والمكونات التي تتكون منها الجملة العربية ليخصه بالإسناد الأصلي الذي هو رابطة ولابد فيه من طرفين مسند ومسند إليه، فيحترز بذلك عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع وبعد المركب من الفعل والاسم نحو: ضَرَبَك، ومن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الممكنة بين الكلم الثلاث وهي (اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف).

فأحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة كما ذكر. ولابد له من طرفين المسند والمسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا، ومسندًا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه والحرف لا يصلح لأحدهما.

أما الاسم فلأنه يدل على الثبوت لثبوته يصلح للإخبار عنه والإخبار به لذلك أتى مسند ومسند إليه.

وأما الفعل فلأنه يدل على الحدث والحدث غير ثابت بل متغير فيصلح للإخبار به وليس الإخبار عنه وأما الحرف فلا يصلح لهذا ولا ذاك لأن معناه مع غيره وليس معناه في نفسه.

١٠- يحدد الرضي مكونات التراكيب الإسنادية فالاسمان يكونان كلاما، لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه والاسم مع الحرف لا يكونان كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسندًا، فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند.

وأما نحو: يازيد فـ لسد «يا» مسد «دعوت» فهذا يدل على أن تركيب النداء تركيب إسنادي عند النحاة في التراث النحوي وهو المقرر من أمثلة ابن جني. والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكونان كلاما لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه.

١١- يعرف ابن هشام الجملة على أساس تركيبي فيرى أنها تركيب إسنادي فعلي أو اسمي، كما أنه يرى أنها أعم لأنها تقع على ما يفيد وما لا يفيد. أما الكلام فلا يوضع إلا فيما يفيد. ويوافقه في هذا السيوطي.

١٢- اختفاء مصطلح الجملة قبل عصر المبرد، ثم ظهوره بظهوره حيث استعمله في كتابه المقتضب.

١٣: استخدام مصطلح «الكلام» قبل عصر المبرد بأنه: «اللفظ المفيد فائدة[١] يحسن السكوت عليها، ولابد فيه من التركيب وجودًا أو تقديرًا».

يقول ابن مالك:

**كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... .....**

١٤- نصل من خلال المناقشات إلى تحديد علاقة الكلام بالجملة ووجود فريقين، فريق يرادف الكلام بالجملة وفي المقدمة لهؤلاء ابن جني الذي جاء تعريفه غاية في الدقة والفهم وانتصر له بعض المحدثين[٢].

وكذلك أمثلته، لأنه بهذا التعريف يتيح الفرصة لدراسة أنماط التراكيب المختلفة، واعتبار كل تركيب مستقل بنفسه مفيد لمعناه «جملةً» في صورتها التي قيلت بها.

ويُعَدُ توسعه هذا -بإعطاء أنماط متعددة «للجملة» - يعبر عن بصيرة ناقدة في صورة الجملة ارتباطًا بآدائها لحاجة الموقف اللغوي.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: جـ١/١٥٧، تحقيق: د/ عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، وشرح ابن عقيل جـ١/١٩، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٢٣.

أما الزمخشري فقد انحصر تعريفه للجملة في صورتين اثنتين بقوله: الكلام: هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى: فلم يظفر تعريفه بالتوسع والدقة التي ظفر بها تعريف ابن جني وربما لخص كل ما أتى به ابن جني في عبارته بدون توسع.

والفريق الآخر: يرى الفصل بينهما على نحو ما ذهب إليه الرضي وتبعه ابن هشام والسيوطي.

**والحقيقة:** أن ما ذكره ابن هشام هو ما جرت عليه كتب النحو المتأخرة فيعرفون الكلام في صدر كتبهم، وينعتونه بالإفادة، وحين يتحدثون عن الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب يقولون: جملة الصلة وجملة الشرط وجملة الجواب وهكذا(١).

١٥- أن الجملة عند النحاة لم تكن نقطة البدء في دراستهم، فلم يحددوا الصورة الشكلية للجملة العربية تحديدًا دقيقًا، بحيث يصبح لها ضابط فتكون دراستهم بعد ذلك تحليلًا نحويا لها.

ولكن تناولهم للأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية المتعددة يوحي بتصور ذهني معين تدور في إطاره الجملة العربية، وهذا التصور الذهني يقوم على أسس خاصة تنبني على تقسيمهم للكلمة وفهمهم للعلاقة بين أجزاء الجملة، وتأثير بعضها في البعض الآخر، والترتيب بين هذه الأجزاء(٢).

١٦- أن تمييز الجملة من الكلام عند من قال بالفصل؛ لا يعني الاختلاف بينهما دائما، فقد يلتقيان، فتكون الجملة كلامًا، والكلام جملة وقد ظهر ذلك من خلال بعض الأمثلة التي ضربها ابن جني، وفي حديثه عنها، ووصفها بأن كلا منها هو جملة وكلام، نحو: زيد أخوك، قام محمد، في

(١) الربط بين الجملة في اللغة العربية المعاصرة صـ٧٠، دكتور محمد حسن عبدالعزيز- دار الفكر العربي.
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ١٧.

حين أن بعض الكلام لا يكون جملة نحو: قام محمد وأخوك جعفر بل هو جملتان وقد يكون أكثر[١].

١٧- أن الجملة تعد وحدة الدرس النحوي في الدراسات اللغوية الحديثة لذا فقد تعددت محاور البحث فيها عند الباحثين العرب، بتفسير علاقتها بالكلام من جهة، وتفسير علاقتها باللغة من جهة أخرى، فعلاقتها وطيدة إذن بكل منهما، فالكلام لا يُدْرَس منفصلًا عن اللغة إلا عند اعتباره عملا صوتيا بحتا مقطوع الصلة بالمعنى؛ فإن الدراسة اللغوية للكلام تجعله حتى على هذا المستوى الصوتي على صلة باللغة[٢].

ربما قصد النحاة بمقتضى تعريفهم بعدم تحديد ضابط للجملة ما قصده بعض علماء اللغة المحدثين بعبارة "الحدث اللغوي".

١٨- وعي العلماء قدامى ومحدثين بمصطلح –اللغة والكلام- وربطه بدلالته من حيث كونه عملًا حيا ونشاطا تنفيذيا للنظام اللغوي، لوحظ ذلك من التحليل الاشتقاقي الذي قدمه ابن جني للكلام حيث ربط الكلام بالكلم والكلام والكلوم وهو الجراح، لما يدعو إليه ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة، ومعلوم بداهة أن ذلك لا يكون من نظام مخزون في الذهن بل من قول مفيد صادق عن قائله»[٣].

(١) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل صـ١٧- ١٨.
(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها صـ٣٢، للدكتور/ تمام حسان- دار الثقافة ط١٩٩٤م.
(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ١٩.

## الفصل الثالث

## مفهوم الإسناد في النحو الحديث وعلاقته بالجملة

وضح نحاة العصر الحديث مفهوم الإسناد عند تعريفهم الجملة العربية، إذ أن الإسناد يرتبط بالتراكيب اللغوية باعتبار الأصل في الجملة ومكون عناصرها حيث ذهب **الدكتور مهدي المخزومي- في تعريف الجملة إلى قوله:** «الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»(١).

**فقد أفاد هذا التعريف عدة أمور أولها:** ترادف الكلام مع الجملة في حال كونها مفيدة. فهو بذلك يشترط الإفادة.

**ثانيها:** اشتراط التركيب المعبر عن الصورة الذهنية.

وقد أضاف لما سبق: أن الجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاث عناصر رئيسية هي:

١- المسند إليه، أو المتحدث عنه، أو المبنى عليه.

٢- المسند الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه.

٣- الإسناد أو الارتباط المسند بالمسند إليه(٢).

وبهذه الإضافة للإسناد يكون قد اتفق مع النحاة في تعريفاتهم إلا أنه أنكر التقدير في الإسناد فقال: «وليس في العربية غالبا من لفظ يدل على الإسناد، كما في غيرها من اللغات»(٣)... ولكن الجملة العربية -فيما يبدو-

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور/ مهدي المخزومي- دار الرائد العربي- بيروت- لبنان ط٢ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، صـ٣١.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٣١.

(٣) السابق نفس الموضع.

كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة شيئا من هذا، معبرًا عنه بفعل الكينونة، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة كان كقول الشاعرة:

**أنت تكون ماجد نبيل ... إذا تهب شمال بليل**[١]

فالكلمة (تكون) عند النحاة زائدة هنا، لأنها لم تجر جريان (كان) في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر، وهي فيما أزعم فعل الكينونة الذي يدل على الإسناد...[٢].

فقد أشار بوضوح إلى الاستغناء عن (الإسناد) في العصر الحديث لأن الجملة العربية في أكثر حالاتها تتضمن شيئًا آخر يشير إلى الإسناد دائمًا شيئًا ألحق بالمسند إليه، وألصق به، وهو صوت الضمة في النسيم، وفي محمد في قولك: (هب النسيمُ)، و(محمد الشاعر).

وقد ألحق به ليكون علما على كونه مسندًا إليه، وقد ثبت بالاستقراء أن الضمة دائما علم الإسناد، تلحق المسند إليه، أو صفة المسند إليه التابعة له[٣].

ومن ثم فهو لا يعترف بالحذف أو التأويل في نحو: إياك والشر أو أسلوب النداء في نحو يازيد ونحو وقولك: والله لأفعلن.

توافق بعض الباحثين من نحاة العصر الحديث وهو الدكتور مهدي المخزومي مع نحاة التراث في الإسناد إذ أن الجملة عند تتألف من ثلاث عناصر هي المسند إليه، أو المتحدث عنه، أو المبني عليه، والمسند الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه، والإسناد وهو ارتباط المسند بالمسند إليه.

---

(١) رجز لفاطمة بنت أسد ترقص عقيل بن أبي طالب. ينظر في شرح الكافية الشافية جـ٤١٣/١، والأشموني جـ٢٤١/١، همع الهوامع جـ٩٩/٢.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٣١، فما بعدها.

(٣) السابق صـ٣٢، ٣٣.

وبهذه الإضافة يكون المخزومي قد اتفق مع نحاة التراث في تصنيف الجملة العربية إلى جمل إسنادية إلا أنه اختلف مع نحاة التراث في أنه أنكر (التقدير) في الإسناد فقال: «وليس في العربية غالبا من لفظ يدل على الإسناد، كما في غيرها من اللغات» فهو لا يعترف بالحذف أو التأويل في نحو أسلوب النداء (يازيد) وأسلوب التحذير نحو (إياك والشر) وأسلوب القسم نحو: والله لأفعلن، ونحوها.

إذ أنه يسند مثل هذه التراكيب إلى أن الجملة العربية كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة شيئا من هذا معبرًا عنه بفعل الكينونة، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع وبقي له أثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة (كان) كما في قول الشاعر:

**أنت تكون ماجد نبيل ... إذا تهب شمال بليل**

فلفظة «تكون» زائدة لأنها لم تكن واردة على استعمال كان الناقصة إذ كان الناقصة يرفع الاسم بعدها وينصب الخبر.

وحمل ذلك عنده على فعل الكينونة الذي يدل على الإسناد.

لذا يمكن الاستغناء عند المخزومي عن الإسناد، لأن الجملة في أكثر حالتها تتضمن شيئا آخر يشير إلى الإسناد دائما شيئا ألحق بالمسند إليه وألصق به، وهو صوت الضمة في النسيم في قولك: هب النسيمُ، وقد ألحق به ليكون علما على كونه مسند إليه، وقد ثبت بالاستقراء أن الضمة دائما علم الإسناد تلحق المسند إليه، أو صفة المسند إليه التابعة له.

إذًا يتوافق المخزومي شكلًا مع نحاة التراث في مكونات الجملة الإسنادية من ثلاث عناصر: مسند ومسند إليه ورابطة الإسناد إلا أنه أنكر التقدير والحذف والتأويل.

**وقد كان من أصحاب هذا الرأي: عبداللطيف حماسة**، فلم ينكر الإسناد ولكن لا يشترطه في كل جملة مفيدة وبالتالي فلا إسناد في نحو: يازيد أو إياك والشر والطريق الطريق ونحوه. لذا تراه يقول: «إننا لا ننكر

الإسناد، فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة، ولكن هذا لا يعني إن كل جملة مفيدة– لابد– مشتملة على الإسناد. إذ إننا ينبغي أن نعترف بوجود جملة غير إسنادية، كما ينبغي أن نعترف بناء على الواقع اللغوي، بوجود جملة ذات طرف واحد مؤدية لمعناها اعتمادًا على قرائن الأحوال، أو الموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام أو السياق وهو كبرى القرائن.

لماذا يقدر النحاة جملة من فعل وفاعل محذوفة في مثل قولك: (والله لأفَعَلْنَ) ويجعلون القسم دالًا على هذه الجملة المحذوفة؟ وكذلك أسلوب النداء، فإذا قلت (يامحمد) فهذه جملة فعلية في نظر النحاة، ويرحم الله أبا علي الفارسي الذي عد هذا وحده كلاما مكتفيا بنفسه، أما النحاة فإنهم يرون أن (يا) سدت مسد فعل هو أدعو أو أنادي، وهذا الفعل لا يظهر. (ألا ترى أنه لو تُجشمِ إظهاره فقيل أدعو وأنادي زيدًا لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب)[١] وحتى مع إحالة المعنى وإزالة الغرض لا يرى النحاة بأسا من حسبان هذا الفعل وتقديره»[٢].

فقد حاول الدكتور مهدي المخزومي أن يقدم في تعريف الجملة مفهومًا جديدًا، فعلى حين يعرف ابن جني الجملة بأنها كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، دون أن يشترط لذلك شروطًا معينة غير الاستقلال والإفادة نجد الدكتور مهدي المخزومي يتفق مع هذا الفهم حين يعرف الجملة بأنها: «الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألقت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع.

(١) الخصائص، جـ١/١٨٦.
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٣٣.

والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها[١]، وبناء على هذا الفهم ناقش ابن هشام في بعض الجمل التي عرض لها كأسلوب النداء، لأن النداء أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص، وله دلالة خاصة يحس بها السامع والمتكلم»[٢].

ومع استقلال هذا الأسلوب بأداء معنى معين لا يعده الدكتور مهدي المخزومي جملة كما يعده النحاة، ولا جملة غير إسنادية كما يراه الدكتور عبدالرحمن أيوب[٣]، وكما يراه الدكتور محمد عبداللطيف حماسة.

«لأن الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة ولا يقوم مثل قولهم (يا عبدالله) على مثل ذلك الأساس، ولا يؤدي مثل تلك الفكرة، ولأن مثل قولهم: يا عبدالله، لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه، ولفت نظر (المنادى، ولا يختلف عن أمثاله، من الأدوات التي تؤدي ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة، مثل (ألا) التي للتنبيه و(ها) التي للتنبيه أيضًا وغيرهما إلا في أنه مركب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصح تسميته بالجملة أيضًا»[٤].

فبعد أن عرف الجملة بتعريفاته السابقة وهي تعريفات صحيحة من وجهة نظر حماسة يعود مرة أخرى فيشترط الإسناد مقوما من مقومات الجملة، فالتركيب الذي لا إسناد فيه (أسلوب خاص) كالنداء يسميه «المركب اللفظي» فهو يقول عن النداء مرة أخرى «وخلاصة القول أن النداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك»[٥].

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٣١.
(٢) السابق صـ٥٣.
(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٥٣.
(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه، صـ٥٣، ٥٤.
(٥) السابق صـ٥٧.

**واعترض** على قول المخزومي في النداء بالمركب اللفظي: قال:

«ولست أدري هل يسمى كل تركيب غير إسنادي مفيد (مركبا لفظيًا) أو أن هذا (مصطلح خاص) لما عدا الإسناد؟ وهل أسماء الأصوات عنده مركب لفظي كما يفهم من تشبيهه أسلوب النداء بها؟ لقد وصف أسلوب القسم بأنه أيضًا (أسلوب خاص) فهل نفهم من هذا أنه هو الآخر (مركب لفظي)؟»[١].

**ولذلك ينتقد على المخزومي** بأنه اشترط الإسناد أساسًا تقوم به الجملة، وعندما خذله الإسناد في إحداث فكرة تامة في أسلوب الشرط، لأنه يتكون من جملتين تربطهما أداة شرط، كل منهما جملة تحقق فيها شروط الإسناد، ومع ذلك لم يكتمل معنى كامل، ولا فائدة يحسن السكوت عليها؛ تراجع بعض التراجع فقال: «ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي، والتحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن الجزءين المعقولين فيها إنما يعبران معًا عن فكرة واحدة، لأنك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك، وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع»[٢]، وسمى كل واحدة من جملتي الشرط والجواب (عبارة)[٣]، أي عبارة الشرط وعبارة الجواب.

**لذا** ماذا يقول المخزومي عن (قائم أبوه) في جملة مثل: (محمد قائم أبوه) فقد تحقق الإسناد بين (قائم) و(أبوه) وهي مع ذلك ليست في هذا السياق جملة مستقلة[٤].

**أما حماسة فيعرف الجملة بأنها:** «كلام نقرؤه أو نسمعه مكون من عدد من الوحدات ذات المعنى المفيد، وكل وحده من هذه الوحدات تسمى

(١) العلامة الإعرابية في الجملة في القديم والحديث صـ٥٤.
(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٥٧.
(٣) السابق ٢٨٩.
(٤) ينظر: العلامة الإعرابية صـ٥٥.

(جملة).

فالجملة هي وحدة الكلام فهذا الحديث مثلًا: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"[١] كلام مكون من جملتين الأولى هي: إنما الأعمال بالنيات، والجملة الثانية هي: وإنما لكل امرئ ما نوى، وكل واحدة منها تؤدي معنى مفيدًا، ولهذا تعرف بالجملة بأنها: قول مركب مفيد أي دال على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة تتألف من عدد من الوحدات المفردة، التي تجمعها علامة معينة لتؤدي معا معنى مفيدًا»[٢].

**فيكون هذا الباحث قد أفاد الإضافة لما قد توقف عنه النحاة من تحديد الجملة تحديدًا مستقلًا يساعد على فهم وحدات التركيب اللغوي في إطاره الصحيح. حيث أن الجملة تتألف من عدد من الوحدات المفردة، التي تجمعها علامة معينة لتؤدي معا معنى مفيد.**

**ومن الباحثين أيضًا من يرى:** أن الكلام يرادف الجملة جريا على ما شاع عند النحاة العرب الذين لم يفرقوا بينهما.

**من هؤلاء:** الأستاذ حسن عباس: يقول في كتابه (النحو الوافي): «الكلام أو الجملة هو: ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل مثل: أقبل ضيف، وفاز طالب نبيل ... فلابد في الكلام من أمرين معا، وهما "التركيب" و"الإفادة المستقلة" فلو قلنا: أقبل، أو فاز فقط، لم يكن هذا كلاما، لأنه غير مركب ولو قلنا: أقبل صباحا ... أو فاز يوم الخميس ... أو لن

(١) رواه البخاري بلفظه في صحيحه، كتاب الإيمان جـ١/٢٠، رقم ٤٥ وكتاب الإيمان والنذور باب النية في الإيمان جـ٨/١٤٠، برقم ٦٦٨٩، تحقيق: محمد زهير، ومسلم كتاب الإمارة جـ٣/١٥١٥، رقم ١٩٠٧، تحقيق: عبدالباقي، وأبو داود في سننه كتاب الطلاق باب قيما عني به الطلاق والنيات جـ٢/٢٦٢، برقم ٢٢٠١، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية، وابن ماجة في سننه أبو الزهد باب النية جـ٥/٣٠٥، رقم: ٤٤٢٧.

(٢) النحو الأساسي للدكتور/ محمد حماسة عبداللطيف، د/ أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس زهران. ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م- دار الفكر العربي. صـ٩.

يهمل واجبه ... لم يكن هذا كلاما أيضا؛ لأنه –على رغم تركيبه– غير مفيد فائدة يكتفى بها المتكلم أو السامع»[١].

**أما مصطفى الغلاييني فينفي في كتابه:** جامع الدروس أن تكون الجملة مرادفة للكلام حيث قال: «الجملة: قول مؤلف من مسند ومسند إليه. فهي والمركب الإسنادي شيء واحد مثل: جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا.

ولا يشترط فيما نسميه جملة، أو مركبا إسناديا، أن يفيد معنى بنفسه، كما يشترط ذلك فيما نسميه كلاما»[٢].

فهو يفرق بين الجملة والكلام، وذلك من حيث إن الكلام يجب أن تتحقق فيه الفائدة، أي أن يحصل فيه الفائدة التامة، وهذا على عكس الجملة التي ليس من الواجب أن تتحقق فيها الفائدة التامة.

**أما عبده الراجحي** فيعرف الجملة في مصنفه (التطبيق النحوي) بأنها هي: «الكلام التي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل»[٣].

والراجحي هنا يعرف الجملة بناء على تعريف النحاة إياها.

**في حين يعرف فخر الدين قباوة الجملة** على أنها عنصر من عناصر الكلام فيقول في كتابه: (إعراب الجمل وأشباه الجمل): «الكلام هو القول الدال على معنى يحسن السكوت عليه وتتألف من عناصر ثلاثة: المفرد: وهو الاسم، أو الفعل مجردًا من الفاعل، أو الحرف، وشبه الجملة وهي الظرف أو الجار الأصلي والمجرور، والجملة وهي الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ...»[٤].

(١) النحو الوافي، عباس حسن، ط٩، جـ١، دار المعارف– القاهرة، صـ١٥، ١٦.
(٢) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه عبدالمنعم خفاجة، وعبدالعزيز الأهل، طـ١٤، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٢م، صـ٢٨٦.
(٣) التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٨م، صـ٧٧.
(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٣، دار الآفاق– بيروت ١٩٨١م، صـ١٥.

**النتيجة:**

١- وقوف أحد الباحثين العرب وهو الدكتور محمد عبداللطيف حماسة على تحديد مفهوم للجملة، يساعد على فهم وحدات التركيب اللغوي في إطاره الصحيح، حيث إن الجملة عنده تتألف من عدد من الوحدات المفردة التي تجمعها علامة معينة لتؤدي معنى مفيد.

وهذا يظهر اختلافه عن نحاة التراث بهذه الإضافة إذ أنه حلل الجملة تحليلًا عضويا وهذا التحليل العضوي من سمات النحو الحديث.

٢- توافق حماسة مع نحاة التراث في اشتراط الإفادة في الجملة حتى يحسن السكوت عليها.

٣- الجملة عند حماسة (قول مركب) كل تركيب فيه إفادة، وبضميمة كل تركيب مفيد إلى الآخر – تحصل الإفادة فيحسن السكوت عليه فاشترط التركيب وهذه مخالفة لم يشترطها نحاة التراث.

٤- مخالفة حماسة في النحو الحديث مع نحاة التراث في اشتراط الإسناد لحصول الفائدة وإنما عنده القول المركب – أعم مما أشير إليه إذ أن في التركيب ما فيه إسناد وغير إسناد إلا أنه في النهاية قول مركب مفيد فمتى تحصل الإفادة تكون الجملة.

إذن الجملة يدخلها أصناف كثيرة من التراكيب قد تكون التراكيب إسنادية وقد تكون التراكيب غير إسنادية إلا أنها مفيدة فتكون كلها من قبيل الجمل.

وبهذا يثبت تعريفه مخالفته لنحاة التراث النحوي إذ تصنيف الجمل عنده لا تقف إذا على ما توافر فيها الإسناد بل أنه يحتمل جملًا غير إسنادية طالما أنها تركيب أو مركبة ومفيدة. بهذا يضيف هذا التعريف تصنيف جديد للجملة العربية في السياق اللغوي إذ أنه يصنف إلى جمل إسنادية وجمل غير إسنادية. وهو مما يخالف ما عليه التراث النحوي.

٥- يتوافق المخزومي مع نحاة التراث في ترادف الكلام والجملة.

٦- اشتراط التركيب المعبر عن الصورة الذهنية وبذلك يختلف مع نحاة التراث.

٧- الجملة التامة تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها متفق عليه عنده مع نحاة التراث.

٨- اتفاق حماسة والمخزومي في رفض التقدير والتأويل واعتبار مثل (يازيد) و(والله لأفعلن) وحده كلاما مكتفيا بنفسه ومثل هذه العبارات تعد جمل غير إسنادية عند حماسة وتعد تركيب لفظي عند المخزومي.

٩- توافق المحسن عباس مع نحاة التراث في مرادفة الكلام للجملة.

١٠- رفض مصطفى الغلاييني مرادفة الكلام للجملة.

١١- الجملة عند مصطفى الغلاييني قول مؤلف من مسند ومسند إليه فهي عنده تتوافق مع المركب الإسنادي ولا يشترط في كل منهما أن يفيد معنى بنفسه وهو بذلك يختلف عن الكلام لأن الكلام هو الذي يشترط فيه الإفادة.

وبذلك يختلف الغلاييني مع القدامى في:

أ- القول بمرادفة الكلام للجملة.

ب- القول بالإفادة في الجملة.

جـ- ما ذكر فيه الإسناد بلقب الجملة أو بالمركب الإسنادي.

١٢- يستنتج من تعريفات الباحثين الدارسين للجملة بأنهم في نقطة التقاء مع النحاة في استقلالية المعنى بالإفادة، ووجود ركني الإسناد. بالتركيب أو التأليف.

إلا أنهم لا يشترطون الإسناد مثلما لجأ إليه المتأخرون أمثال الرضي وابن هشام ومن تبعهم لأن هؤلاء الباحثين يعترفون بوجود الجملة غير الإسنادية ولا ينبغي التأويل والتقدير معها.

كما أنه ليس بالضرورة أن تحتوي الجملة العناصر كلها فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظا أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره.

ثم يعترفون بوجود الجملة ذات الطرف الواحد المؤدية لمعناها اعتمادًا على قرائن الأحوال والسياق والموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام وهو كبرى القرائن.

ومن ثم يعترضون على تقدير النحاة في الجملة ذات الطرف الواحد مثل: يازيد ونحوه.

مستدلين في ذلك بآراء بعض النحاة أمثال أبي على الفارسي وتلميذه ابن جني في أن مثل هذه الجملة ذات الطرف الواحد كافية في إفادة المعنى فلا جدوى من تقدير وتأويل.

١٣- أن الجملة لم تحظ بتعريف شامل دقيق عند هؤلاء الباحثين الدارسين؛ وذلك لصعوبة ضبط أحوالها ضبطا دقيقا، ولكونها تتمتع بأبعاد عديدة: صوتية، ونفسية، وذهنية، وتركيبية، ودلالية(١).

**وأرى:** أن هذا تخبط من المحدثين في محاولة للخروج عن منهج القدامى وهذا إنما يدل على أن الجملة العربية عصية في تعريفها أمام اختلاف الأساليب والتراكيب الواردة فيها. فما عابوه على القدامى وقعوا فيه، وهو عدم تحديد ضابط للجملة.

١٤- أخذ الباحثون على نحاة العربية أنهم اقتفوا آثار المناطقة في أجزاء القضية المنطقية، إذ رأوا أنها تتألف عندهم من موضوع ومحمول وعلاقة بينهما(٢).

«فقالوا بدورهم بأن الجملة تتكون من كلمات كما تتكون القضية من دلالات على الأحداث أو الذوات أما أجزاء الجملة فهي المسند إليه، والمسند والرابطة، وهي نفس القضية المنطقية مع اختلاف في التسمية»(٣).

---

(١) انظر: بناء الجملة بين العربية والصينية، دارسة تطبيقية وتقابلية على سورة يوسف (بحث ماجستير) كلية الآداب جامعة الإسكندرية، للباحثة آسية صـ١٦.

(٢) انظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى صـ٢، ٣، قدم للطبعة الأولى ١٩٣٧م، د/ طه حسين، وقدم لهذه الطبعة ٢٠١٣، د/ محمد عبداللطيف حماسة- مكتبة الآداب.

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٧- للدكتور عبدالرحمن أيوب- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة ١٩٥٧م.

١٥- أما الباحثون الدراسون فكانت الجملة محل اختصاصهم بالدراسة لها والبحث فيها.

والسبب في ذلك يرجع إلى أن الجملة هي الوحدة التي يتمثل فيها أهم خصائص اللغة. لذا كان يجب أن تلتمس معالمها من استعمالات المتكلمين بها. ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في الكلام لا في المنطق، وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة البيئة(١).

والنحو لا يتجرد بهذا الفهم من خاصية البحث في الإعراب ونظامه وأحواله بل يزداد اتساعًا بفهم مهمته على هذا الوجه الشامل(٢).

**وأما الرد على قولهم بعدم عناية النحاة بالجملة**، ولم تكن من اهتمامهم فلم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا موضوعًا آخرًا، ولم يشيروا إليها إلا حين يضطرون ... فقد رأينا ظهور مصطلح الجملة مع المبرد حيث قال في كتابه المقتضب وهو أقدم كتاب وصل إلينا في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه: «وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»(٣).

ويمكن لنا إذا أردنا تعريف للجملة عند النحاة العرب فما ورد في نص المبرد يكفي أن نقول الجملة هي مع توافر فيها الإسناد والإفادة بحيث يحسن السكوت عليها، كما أنها أقل عنصر يتوافر فيه ذلك.

هذا وقد شاع مصطلح الجملة وظهرت مؤلفات تحمل المسمى وتبحث فيه منها: كتاب الجمل في النحو للزجاجي (٣٣٩هـ) وكتاب الجمل في النحو للأديب الفاضل حسين بن أحمد المعروف بابن خالويه النحوي الهمداني المتوفي سنة (٣٧٠هـ)، والجمل في النحو للشيخ عبدالقاهر الجرجاني المتوفي

(١) انظر: من أسرار اللغة صـ٢٦٠ للدكتور إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية، وانظر في العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٤١- ٤٢.
(٢) انظر: أصول النحو العربي ٢٦٦، د/ محمد عيد، عالم الكتب.
(٣) المقتضب: جـ٨/١.

سنة (٤٧٤هـ) وله شروح كثيرة والجمل في النحو أيضًا لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن هشام النحوي المتوفي سنة (٥٧٠هـ) ورسالة في جمل الإعراب لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق الدكتورة/ سهير خليفة بالإضافة إلى تفرع مباحث في كتب النحاة تبحث في الجمل منها:

تقسيم الجمل عند ابن هشام لجمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل من الإعراب في كتابه (مغني اللبيب) ويشهد به الدكتور مهدي المخزومي نفسه حيث ناقش هذا التقسيم عند ابن هشام.

# الفصل الرابع

## أثر الإسناد في النحو الحديث على التراكيب العربية

## (في الميزان)

## المبحث الأول

### أثره في التقسيم الثنائي القديم

**فالجملة المفيدة في رأي النحاة:** لابد فيها من وجود مسند ومسند إليه. إذًا فهي في التراث مقرونة بالإسناد، حتى يتم المعنى، فقد رأيت كيف اشترط النحاة الإسناد لكي تحصل الإفادة. فالتركيب الإسنادي متى أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كان جملة عند القدامى، ولذلك لقبت بالجملة الإسنادية.

أما صورها فلا تخرج عن اثنين: جملة اسمية وجملة فعلية، فالجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر فهي المصدرة بالاسم، والجملة الفعلية مكونة من فعل وفاعل فهي المصدرة بالفعل. وقد وضع هذا المعيار سيبويه في كتابه، قال: «هذا باب المسند والمسند إليه وهما مما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك (عبدالله أخوك) و(هذا أخوك).

ومثل ذلك: (يذهب عبدالله)، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبدالله منطلقا) و(ليت زيدًا منطلقٌ) لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»[(١)].

واتبع النحاة منهج سيبويه في تصوير الجملة العربية، فيلزم تكوينها من ثلاث عناصر هي:

١- المسند إليه (المبتدأ – الفاعل – نائب الفاعل).

٢- المسند (الخبر – الفعل).

(١) الكتاب جـ١/٢٣.

٣- الإسناد. وهو (الرابطة) بين الجزأين السابقين إذ هو الحكم بين أجزاء الكلام، وهو عنصر معنوي.

**يقول الرضي فيه:** «وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطه، ولابد له من طرفين مسند ومسند إليه»[١].

كما يلزم هذا الإسناد أن يكون بالصيغة الأصلية على نحو ما وضحه الرضي[٢] ليخرج إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بجملة (أو كلام). ويعد (أقائم الزيدان) جملة لكونه في معنى الفعل فهو بمنزلته، كما في أسماء الأفعال.

١- فعلى قول ابن هشام[٣]: الاسمية هي التي صدرها اسم كـ (زيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان) عند من جوزه، وهو الاخفش والكوفيون.

والفعلية هي: التي صدرها فعل، كـ (قام زيد، وضُرب اللصُ، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم).

٢- ومراده بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة عنده بما تقدم عليها من الحروف، فالجملة من نحو: ( أزيد أخوك، أقائم الزيدان، وما زيد قائما، ولعل أباك منطلق) اسمية ونحو: (أقام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، وإن قام زيد) فعلية.

٣- والمعتبر عنده أيضًا ما هو صدر في الأصل فجملة: (كيف جاء زيد) فعلية لأن هذا الاسم في نية التأحير، وكذا جملة (ياعبدالله) فعلية، لأن مثل هذه الجملة صدرها في الأصل فعل والتقدير أدعو زيدًا.

(١) شرح الرضي: جـ١/٣٣.
(٢) شرح الكافية للرضي جـ١/٣٢.
(٣) انظر: مغني اللبيب جـ٢/٧.

**استنتاج:**

**من الملاحظ أن نصيب الاسم هو الأكبر في الجملة العربية** على نحو تحديد سيبويه له فهو عامل مشترك في الجملة الاسمية والفعلية، فلابد في الاسمية من مسند إليه وهو الاسم وكذلك في الفعلية، فهو في الاسمية. المبتدأ، وفي الفعلية الفاعل أو نائب الفاعل. فهو شرط الإفادة في الجملة على نحو ما يوضحه ابن جني ومن ثم يلزم ذكره ولا يستغنى عنه بخلاف الفعل والحرف فيجوز الاستغناء عن أيهما اعتمادًا على ذكر الاسم، وفيه يقول ابن جني:

«لابد لكل كلام مفيد من: (الاسم) وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بهما مما هو تال لها، ومحمول في الحاجة إليه عليها»(١).

## صور الجملة الفعلية في التراث النحوي

**الجملة الفعلية الأساسية(٢):**

- فعل + فاعل. نحو: قام زيد.
- فعل + فاعل + مفعول به. نحو: ضرب زيدٌ عمرًا.
- فعل + فاعل + مفعول به أول+ مفعول به ثان. نحو: علمت زيدًا أخاك.
- فعل + فاعل + مفعول به أول+ مفعول به ثان + مفعول به ثالث. نحو: أعلمت زيدًا عمرًا منطلقا.
- فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور أو ظرف. نحو: رأيت زيدا في الدار أو مع عمرو.
- فعل + فاعل+ جار ومجرور أو ظرف. نحو: جلس زيدُ في الدار أو مع أخيه.

(١) الخصائص جـ١/ ٤١- ٤٢.

(٢) انظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية صـ١٣٣، للدكتور/ محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، وقد اعتمدت في هذا الجزء على: بناء الجملة بين العربية والصينية، دارسة تطبيقية وتقابلية على سورة يوسف. للباحثة آسية صـ ٧٠- ٧١- رسالة ماجستير- كلية الآداب- جامعة الإسكندرية.

**الأفعال في اللغة العربية تقسم التقسيم المشهور: ثلاثة أقسام:**

ماضٍ، ومضارع، وأمر.

على مذهب البصريين فيقصدون بالمضارع: الذي يدل على الحال والاستقبال بأدوات خاصة علمًا بأن المعنى اللغوي لكلمة مضارع لا تفيد ذلك.

فيهم يريدون بالمضارع (أرى) الذي يضارع الأسماء. أي يشابهها في التصريف والإعراب.

أما الأمر: فيقابله النهي في اللغة، وإن أرادوا به المقابل والمضارع، وعند الكوفيين: قسمان (ماضٍ، ومضارع).

أما الأمر فهو مقتطع من المضارع بزيادة (لام الأمر).

**ويرى الفراء:**

رأيا مخالفا فالفعل عنده ثلاثة أقسام (ماضٍ ومستقبل ودائم)، ومراده بالأول: الفعل الماضي، وبالثاني المضارع، وبالثالث: اسم الفاعل، فجعل اسم الفاعل داخلا في فلك الأفعال(١).

فالفعل في للغة العربية: كلمة تدل على حدث مقترن بزمن.

**وقد عرف سيبويه الفعل في كتابه فقال:**

«وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لا ينقطع»(٢).

**فقد ذكر أحد الباحثين**(٣) معقبا على حصر سيبويه لأنواع الزمان قائلًا: «لا نعلم أحدًا أتي في معنى هذا الكلام بما يوازيه أو يدانيه، ولا يقع في الوهم أيضًا أن ذلك يستطاع. ألا ترى أنه إنما جاء في معنى قولهم: والفعل ينقسم بأقسام الزمان: ماضٍ وحاضر ومستقبل.

(١) الأفعال في اللغة العربية، دراسة تحليلية من خلال التراكيب القرآنية صـ٥.
(٢) الكتاب: جـ١/١٢.
(٣) مدخل إلى دراسة الجملة العربية صـ١٣٣، تأليف: محمود أحمد نحلة- دار المعرفة الجامعية.

**الزمن الأول:** هو المقترن بالفعل الماضي الذي يدل على فعل وقع قبل زمن الإخبار به، كقولك: "ذهب الرجل" ولكن يخرج منه الفعل الذي هو على مثال الماضي أيضًا، لكنه لا يدل على وقوع الحدث في الماضي، نحو قولك في الدعاء: "غفر الله لك" فإنه يدخل في الزمن الثاني.

**الزمن الثاني:** هو الذي عبر عنه سيبويه بقوله بعد ذلك "وما يكون ولم يقع" وذلك حين تقول أمرًا: "اخرج" فهو مقترن بزمن مطلقٍ معلقٍ لا يدل على حاضرٍ ولا مستقبل؛ لأنه لم يقع بعد خروج، ولكنه كائن عند نفاذ الخروج من المأمور به.

ومثله النهي حين تقول ناهيًا: "لا تخرج" فهو أيضًا في زمن مبهم مطلق معلق، وإن كان على مثال الفعل المضارع فقد سلبت الدلالة على الحاضر والمستقبل لأنه لم يقع، لكنه كائن بامتناع الذي نُهي عن الخروج. ومثله أيضًا في الفعل المضارع في قولنا: "قاتلُ النفس يُقتل، والزاني المحصن يُرجم، ويغفر الله للتائب، فهذه أمثلة مضارعة، لكنها لا تدل على حاضر ولا مستقبل بل هي أخبار عن أحكام لم تقع وقت الإخبار بها، فهي أيضًا في زمن مبهم مطلق معلق، وهي كائنة حين حدوث القتل والزنا أو التوبة. ويدخل في هذا الزمن أيضًا نحو قولنا في الدعاء: "غفر الله لك، أو رحم الله أمرأً عرف قدر نفسه" فعلى الرغم من أنه على مثال الماضي، فأننا لا نريد الإخبار عن غفرانٍ مضى من الله سبحانه، أو رحمة سبقت منه، ولكن نريد غفرانا من الله يكون ورحمة تحصل فيما بعده فالغفران والرحمة لم يقعا إذن، لكننا نرجو الدعاء أن يقع ذلك.

**الزمن الثالث:** هو الذي عبر عنه سيبويه بقوله: "وما هو كائن لا ينقطع"، فإنه خبرٌ عن حدثٍ كائنٍ حين تخبر به، كقولك: "محمد يضرب ولده" فإنه خبر عن ضربٍ كائن حين أخبرت في الحال ولم ينقطع الضرب بعد مضي الحال إلى الاستقبال، ويلحق بهذا الزمن الثالث أيضًا مثل الفعل الماضي: استدارت الأرض، أو كنا سنغرق لكن رحمنا الله، فهو خبر عن

استدارة كانت ولا تزال، ولن تبرح بعد مضي الحال. وخبر عن رحمة كانت، ولا تزال، ولن تنتهي فيما يلحق من زمن، لأنها من صفات الله –ﷻ– اشتمل على الزمن الذي أهملته بقية تعريفات سائر النحاة، وهو الزمن المبهم المطلق المعلق الذي دلت عليه عبارة سيبويه بصياغتها الذكية والدقيقة أنواع وتقسيمات أخرى للفعل، وفق دلالة المعنى من دون الزمن، كأفعال المقاربة مثل "كاد وأوشك"، وأفعال الشروع مثل: "شرع وأنشأ، وطفق، وأخذ"، وأفعال الرجاء مثل: "عسى، وحرى، واخلولق"، وهناك الأفعال الناقصة مثل: "كان وأخواتها"»[1].

**استنتاج:**

الفعل في الجملة الفعلية يلزم أن يكون مقترن بزمن وإن اختلف مسماه عند الجمهور. فالبصريون على تسميته بماض ومضارع وأمر وشموله للأنواع الثلاثة المذكورة، والكوفيون يقصرونه على الماضي والمضارع ويرون الأمر مقتطع من المضارع بزيادة لام الأمر. وسواء هذا أو ذاك فهو حدث مصحوب بزمن خالي من الذات.

أما الفراء فشمل الفعل عنده نوعين: ما كان حدثا دل على زمن، أو ذاتا دلت على زمن أيضًا، لذلك تنوعت الأقسام عنده إلى ماض ومستقبل ودائم، فالأول الماضي، والثاني المضارع، أما الثالث فأراد به اسم الفاعل. وبذلك تحدث المخالفة بينه وبين الجمهور **وأرى** أنه غير مخطئ في زعمه، يشهد له مفاد عبارة سيبويه في تحديده لنوعية الفعل بقوله: (أما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فقوله: أحداث الأسماء يدخل فيها كل ما دل على حدث سواء مصحوب بزمن فقط أو مصحوب بزمن وذات في نفس الوقت نحو: اسم الفاعل حيث يدل على زمن وهو الدوام والثبوت، وبذلك تكون إشارة الفراء ليست بغريبة على أصناف الحدث أو على أصناف الزمن، وإنما الغريب فيها

(١) راجع مدخل إلى دراسة الجملة العربية لمحمود أحمد نحلة، صـ١٣٣، وانظر: بناء الجملة بين العربية والصينية صـ٧١– ٧٢.

أن الجمهور يوقف الفعلية على الحدث المقترن بالزمن بعيدًا عن الحدث المقترن بالزمن والذات معًا. وخاصة وأن اسم الفاعل يقوم بنفس ما يقوم به الفعل على مذهب الجميع من إحداث تأثير ما؛ فإذا قلت: (زيد ضاربٌ عمرًا)، (فعمرًا) وقع مفعولًا، وإذا قلت: (ضارب زيدٌ عمرًا)، (فزيدٌ) فاعلٌ، فلا غرابة في إعداد اسم الفاعل من قبيل الأفعال فهو فعل دل على الدوام على مذهب الفراء.

## صور الجملة الاسمية في التراث النحوي

فالجملة الاسمية في التراث النحوي: مصطلح للإشارة إلى أنواع متعددة من الجملة العربية. تجتمع معًا في أنه يتصدرها الاسم، مع وقوعه ركنًا إسناديًا فيها، ومقتضى هذا التصدر الذي يشيع بين النحاة أنه لا عبرة في التصدر بالعناصر غير الإسنادية التي لا تقع ركنا من أركان الجملة، سواء أكانت أسماء أم أفعالًا أم حروفًا(١).

وتتكون الجملة الاسمية عند النحاة من مبتدأ وخبر، أو من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، وبذلك تكون الجملة الاسمية عند النحاة إطارًا يضم في حقيقته أنماطًا متنوعة للصياغة والمكونات، مختلفة الروابط والعلاقات على النحو التالي:

**١- جملة مكونة من مبتدأ وخبر.**

**٢- جملة مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر.**

**٣- جملة مكونة مما كان أصله المبتدأ والخبر.**

**٤- جملة متعددة الاحتمالات:.**

**وزعم ابن طلحة**(٢) أن الكلمة الواحدة قد تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام كـ (نعم) و(لا) في الجواب(٣).

---

(١) انظر الجملة الاسمية –للدكتور على أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر، مصر– القاهرة صـ١٧. وانظر: بناء الجملة بين العربية والصينية دراسة تطبيقية وتقابلية على سورة يوسف للطالبة آسية ( Majim gjimg) صـ٥١.

(٢) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك الإشبيلي كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة، توفي بإشبيلية سنة ٦١٨هـ.

(٣) همع الهوامع جـ١/٣٣.

**وهو مردود** بأن: الكلام هو الجملة المقدرة بعدهما.

**وزعم الفارسي** أن الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء نحو يا زيدُ، وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو (أدعو) و(أنادي).

**وزعم بعضهم** أن الفعل مع الحرف يكون كلاما- مع مراعاة أن كل كلام جملة في نحو: (ما قام) بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة[١].

وكل هذا مردود عليه على التقدير لأنه فقد الإسناد في الظاهر والإسناد مشروط في الجملة في التراث النحوي.

## الجملة الكبرى والجملة الصغرى

**أذاع هذا التقسيم ابن هشام في معانيه فيرى: انقسام الجملة إلى كبرى وصغرى.**

فالكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة نحو: (زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم)، والصغرى هي: (المبنية على المبتدأ)، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير، لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق) وصغرى باعتبار (جملة الكلام)[٢].

كما أذاع ابن هشام انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين.

**فذات الوجهين هي:** اسمية الصدر وفعلية العجز نحو: (وزيد يقوم أبوه) أو شرطية العجز أو صدرها حرف مشبه بالفعل غير مكفوف، والخبر جملة فعلية أو شرطية أو صدرها فعل مسند إلى جملة اسمية، أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة اسمية أو شرطية. وذلك نحو: الجريح يستغيث،

(١) السابق: جـ١/٣٤.
(٢) انظر: مغني اللبيب جـ٢/١٢.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾[١]، لسانك إن تحفظه يحفظك، سواء علينا أي كتاب قرأت، تبين لي أيكم صادق، ما يزال العلم في طلبه خير، كان هرم متى، لقي زهيرًا أكرمه، رأيت الغدر من يقربه يندم.

**وذات الوجه نحو:** زيدٌ أبوه قائم[٢]. وهي التي صدرها اسم، أو حرف مشبه بالفعل غير مكفوف، والخبر جملة اسمية، أو صدرها فعل مسند إلى جملة فعلية، أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة فعلية. وذلك نحو: الفضل خيره واسع، إن قلبك فيه إيمان، بدا لنا كم صبرتم، بات الطفل يلعب، لا تظني التواكل يغنيك[٣].

**استنتاج:**

١- وضعت الجملة العربية تحت معيار الإسنادية حيث قيدها سيبويه والخليل في باب المسند والمسند إليه بذلك وهي التي يلزم تكوينها من ثلاث عناصر في:

أ- المسند إليه (المبتدأ- الفاعل- نائب الفاعل).

ب- المسند (الخبر- الفعل).

جـ- الإسناد وهو الرابطة بين الجزأين السابقين، إذ هو الحكم بين أجزاء الكلام، وهو عنصر معنوي.

٢- التراكيب الإسنادية التي انشقت من الجملة العربية ثنائية التقسيم فإذا كانت مصدرة بالاسم فهي الجملة الاسمية، وإذا كانت مصدرة بفعل فهي الجملة الفعلية. وضع هذا المعيار أيضًا سيبويه والنحاة من بعده.

٣- تأخذ الجملة الإسنادية ثنائية التقسيم تفريعات أخرى بحسب إطارها العام وبحسب ما بداخلها من جمل.

---

(١) البقرة: ٢٢٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب جـ٢/١٥.

(٣) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل صـ٢٨.

فتوجد في الجمل الإسنادية ثنائية التقسيم ما يسمى بالجمل الكبرى والجمل الصغرى فهي بالأكيد تنتمي إلى القالب الثنائي.

فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة أو الصغرى المخبر عنها فهي المبنية على المبتدأ.

والمبنية على المبتدأ قد تكون فعلية أو اسمية نحو: (زيد قام أبوه) و(زيد أبوه قائم) فالجملة إذا كبرى وصغرى باعتبارين ليكون المسئول عن هذا التقسيم ابن هشام وكذلك يوجد عند الجملة ذات الوجهين اسمية الصدر وفعلية العجز أو شرطية العجز. أو صدرها حرف مشبه بالفعل غير مكفوف، والخبر جملة فعلية أو شرطية أو صدرها فعل مسند إلى جملة فعلية.

وأيضًا يوجد الجملة ذات الوجه، وهي التي صدرها اسم أو حرف مشبه بالفعل والخبر جملة اسمية، أو صدرها فعل مسند إلى جملة فعلية أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة فعلية.

**أما في النحو الحديث:**

اعتبر المحدثون هذا النوع في الأشكال النمطية المكونة للجملة الاسمية واختلاف العلاقات القائمة بين عناصرها وأطرافها سببا دافعا للقيام بمحاولة إعادة تصنيف هذه الأشكال بغية تحقيق قدر من التماثل بين المجموعات المتميزة فيها.

فقالوا بعدد من التقسيمات الضرورية لتوحيد النسق في الأقسام واطراد العلاقات الرابطة بين مكوناتها، وبسبب الخبر إلى ما كان مفردًا، وما كان جملة، وما ألحق بأحدهما، ومن حيث المرفوع الذي يسد مسد الخبر إلى ما وقع فاعلًا وما وقع نائبا عن الفاعل، ثم من جهة العلاقات السياقية إلى:

١- جملة أصلية أي مطلقة لم يلحقها النسخ.

٢- وأخرى محولة أو مقيدة أي منسوخة.

**وكذلك ما يتصل بالتطابق بين أطرافها إلى:**

١- واجبة التطابق.

٢- وأخرى ممتنعة(١).

٣- وثالثة جائز الوجهين.

**وأخيرًا من ناحية الترتيب بين هذه الأطراف إلى:**

١- جملة واجبة الترتيب.

٢- وأخرى جائزة.

والتحليل العلمي يؤكد وجود نوع متميز من الجملة العربية يمكن أن يصطلح عليه (بالفعل) لا (الجملة الاسمية)، ولكنه – من ناحية أخرى- يفرض ضرورة تحديد مدلول هذا المصطلح على نحو مغاير نسبيا لما شاع الأخذ به في التراث النحوي، أخذًا بمعطيات مجموعة الأسس والاعتبارات الواجب مراعاتها تلك التي سبق تفصيلها(٢).

وحتى يمكن أن يتصف تحديد أنواع الجملة بالصفات الضرورية اللازمة لصحتها(٣).

فإنه يجب أن نمضي في التمييز بين الجملة المكونة من مبتدأ وخبر وتلك التي تتكون من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر إلى غايته، كما يجب أن نأخذ بمقتضى التفرقة القائمة بين الخبر المفرد أو الجملة من ناحية، والخبر شبه الجملة من ناحية أخرى من حيث ضرورة التطابق العددي والنوعي في أولهما، وانعدام هذا التطابق في ثانيهما، ومن ثم فالجملة العربية يمكن أن يصطلح عليها بالجملة الوصفية.

(١) مدخل إلى دراسة الجملة العربية صـ١٣٨.

(٢) مدخل إلى دراسة الجملة العربية صـ١٣٨، وبناء الجملة بين العربية والصينية صـ٥٣.

(٣) الجملة الفعلية بسيطة وموسعة دراسة تطبيقية على شعر المتنبي صـ٤٣، مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية ١٩٨١م.

أما الجملة الثانية التي يكون خبرها ظرفا أو جار ومجرورًا في إطار نوع مستقل أيضًا من أنواع الجملة العربية، فهي (الجملة الظرفية).

**وهكذا** نقصر مدلول الجملة الاسمية على ما كان المسند فيها واحدًا من ثلاثة: (الاسم الجامد)، غير المشتق، (الاسم المشتق) الذي لا يصح كونه رافعا للمسند إليه، (التركيب الإسنادي) أو ما يصطلح عليه في التراث النحوي بالجملة[١].

**هذا وقد اعتمد أحد الباحثين المحدثين في تقسيم الجملة على تعريف (بلو مفيد)** وهو «الجملة: شكل لغوي مستقل ليس متضمنًا في شكل لغوي أكبر وفقا لمقتضيات التركيب النحوي»[٢].

وبناء عليه: تنقسم الجملة إلى قسمين كبيرين[٣]:

**القسم الأول:** الجملة الكبرى، وهي: ما تكونت من تركيب مستقل واحد على الأقل يتألف من طرفين أولهما المسند إليه وثانيهما المسند نحو: العقاد شاعر، فالكلمة (العقاد) تشغل موقع المسند إليه والكلمة (شاعر) تشغل موقع المسند.

**القسم الثاني:** الجملة الصغرى، وهي: ما تكونت في شكل يختلف عن الجملة الكبرى بمعنى أنها لا تتكون من تركيب مستقل.

وتتميز الجملة الكبرى عن الصغرى أيضًا بالظرف اللغوي الذي تستعمل فيه وذلك أن الجملة الكبرى يمكن أن تظهر بشكلها الراهن دون أن تتوقف على نطق سابق كسؤال تكون إجابة عنه في حين أن الصغرى لا تظهر بشكلها

(١) انظر: الجملة الاسمية صـ٢٠، للدكتور على أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر – مصر – القاهرة، بناء الجملة بين العربية والصينية، ٥٣– ٥٤.

(٢) الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة– دكتور محمد حسن عبدالعزيز – دار الفكر العربي صـ٦٩.

(٣) الخواص التركيبية للهجة أم درمان العربية من صـ١٧٩– ١٨٤، للدكتور/ كمال إبراهيم بدوي، رسالة دكتوراه بدار العلوم– قسم اللغة العربية ١٩٧٤م.

الراهن في أغلب أشكالها إلا إذا اعتمدت على نطق سابق أو موقف معين. ومن أمثلتها

- «هل غرق أحد.
- كلا»[١].

فكلا في المنطوق الثاني جملة صغرى، لأنها تتوقف على نطق سابق وهو المنطوق الأول.

## أقسام الجملة الكبرى

تنقسم الجملة الكبرى في نظر الدارسين المحدثين إلى ثلاثة أقسام:

**الجملة الأولى: الجملة البسيطة:** وهي ما تكونت من تركيب مستقل نحو:

- حضر محمد.
- محمد كاتب.

والمثال الأول يتكون من تركيب فعلي، والمثال الثاني يتكون من تركيب اسمي.

(١) ثرثرة فوق النيل صـ١١٨ نقلا عن الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة- دكتور محمد حسن عبدالعزيز- صـ٦٩.

## أنواع الجملة البسيطة
## وعناصرها الأساسية

**للجملة البسيطة ثلاثة أنواع**[١]:

١- **الجملة الفعلية البسيطة** ولها ثلاثة أشكال:

أ- التي تتكون من فعل لازم وفاعل مثل: انهزم الباطل.

ب- التي تتكون من فعل متعدي وفاعل ومفعول به مثل: خلق الله الكون.

جـ- التي تتكون من فعل مبني للمجهول مثال: «قضي الأمر».

٢- **الجملة الاسمية المجردة والبسيطة**. والتي تتكون من المبتدأ والخبر نحو: (العدل حق).

٣- **الجملة الاسمية المنسوخة والبسيطة**، والتي تتكون من ناسخ واسمه وخبره نحو: ليس الجبن صفة حسنة.

**ويلاحظ**: أن الجملة البسيطة ترد بأساليب مختلفة في: الإثبات والنفي، والتأكيد والاستفهام والتعجب والتشبيه والاستدراك، والتمني، والترجي.

**كما يلاحظ**: أن الجملة التي يكون فيها الخبر شبه جملة، هي جملة بسيطة؛ لأن الخبر في الحقيقة ليس هو شبه الجملة بل هو محذوف تقديره (موجود أو كائن) نحو: (الولد موجود في الملعب)، الشرطي موجود في الميدان).

**الجملة الثانية: الجملة المعطوفة**: وهي ما تكونت على الأقل من تركيبين مستقلين لا يعتمد أي منهما على الآخر، وقد يتم الربط بينهما بأداة من أدوات العطف نحو:

- انهمل مطر غريب ثم تساقط وابل من البرد.

(١) انظر: الجملة العربية- مكوناتها- أنواعها- تحليلها، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، ناشر، مكتبة الآداب صـ١٥٣. وانظر: بناء الجملة بين العربية والصينية صـ١١٥، رسالة ماجستير- للباحثة آسية- كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

فالمثال جملة معطوفة تتألف من تركيبين مستقلين هما:

انهمل مطر غريب، وتساقط وابل من البرد. وقد ربط بينهما بأداة عطف هي (ثم)[١].

**الجملة الثالثة: الجملة المركبة:** وهي ما تكونت من تركيب مستقل وتركيب أو أكثر غير مستقل، وقد يربط التركيب المستقل والتركيب غير المستقل بأداة من أدوات الربط المعروفة في الجملة المركبة، نحو: مضت أيام المأتم الثلاثة والأسرة في ذهول.

فالمثال السابق جملة تتألف من تركيبين، تركيب مستقل وتركيب غير مستقل.

فالتركيب المستقل هو: (مضت أيام المأتم الثلاثة).

والتركيب غير المستقل هو: (الأسرة في ذهول).

والرابط هو: واو الحال.

وقد يكتفى بالربط السياقي نحو: ماتت الرغبة يوم لاحت أنها حرام[٢].

فالمثال السابق جملة تتألف من تركيبين تركيب مستقل وتركيب غير مستقل.

فالتركيب: (ماتت الرغبة يوم) تركيب مستقل.

والتركيب: (لاحت أنها حرام) غير مستقل.

والرابط بينهما سياقي وهو وقوع التركيب الثاني في حال تضام مع الكلمة يوم التي تتطلب ما يخصصها ويحددها.

فإذا تكونت من جملتين بسيطتين فيصطلح عليه بالتركيب المفرد.

وإذا تكونت من أكثر من جملتين فيصطلح عليه بالتركيب المتعدد.

والجملة المركبة أحد عناصرها الأصلية الأساسية، أو المتممة جملة فعلية، أو اسمية، أو مصدر مؤول. نحو: العلم يهدي إلى المعرفة، ونحو: شاهدت أزهارًا قطوفها دانية، يجب أن أزروك.

(١) الحرافيش صـ٣٨٣، نقلًا عن الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة صـ٨١.

(٢) عودة الغائب صـ٦٠، نقلًا عن الرابط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة صـ٨٢.

## أنواع الجمل المركبة

**الجمل المركبة ثلاثة أنواع:**

١- الجملة الفعلية المركبة من جملتين، نحو: رأيت زيدًا يقضي بالحق.

٢- الجملة الاسمية المجردة المركبة نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[١]، إذ التقدير (صيامكم خير لكم).

٣- الجملة الاسمية المنسوخة المركبة نحو: (إن العدل أن تنطق بالحق).

**والجملة الفرعية لها شكلان:**

١- الجملة الفرعية المصدرية: بحيث ترتبط بالجملة الأصلية بأحد الأدوات الآتية: (أن) نحو ينبغي لك أن تسافر (فينبغي) جملة أصلية (أن) رابط، و(تسافر) فرعية.

(لو) (أود لو تسامحني) أود جملة أصلية فجملة والأداة (لو) ربطت الأصلية بالفرعية (تسامحني).

٢- الجملة الفرعية غير المصدرية بحيث ترتبط بالجملة الأصلية بضمير نحو: (الأزهار قطوفها دانية) الأزهار جملة أصلية ارتبطت بالجملة الفرعية بالضمير الهاء[٢].

**استنتاج:**

يلاحظ أنه قد يتفق مسمى التركيب الجملي في الدراسات اللغوية (النحوية) الحديثة مع الدراسات النحوية القديمة؛ إلا أن لكل منهما مفهومه الخاص.

فقد تبين لنا اشتراك مسمى (الجملة الكبرى)، و(الجملة الصغرى) كقسم من أقسام التراكيب الإسنادية في التقسيم الثنائي القديم والحديث كما وضع عند ابن هشام وكان مقصده: التركيب الاسمي الذي يخبر عنه بجملة أما مقصده

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) انظر: بناء الجملة بين العربية والصينية ١٢٦- ١٢٧.

في الدراسات الحديثة فقد اختلف ومن ثم كان تكوينه مختلف عن القديم نظرًا لأنه صاحب اتجاه مغاير للقديم حيث اعتمد تقسيمه على تعريف غربي للجملة، وهو تعريف بلومفيد.

وهذا شأن الدراسات الحديثة فغالبا تكون متأثرة بالدراسات الغربية الحديثة في تجزيء التراكيب والمراد بها، كما يلاحظ أن ما اتفق مع ابن هشام في المراد بالتركيب هو (الجملة الفرعية) غير المصدرية فقد مثل لها (بالأزهار قطوفها دانية) **فهي الجملة الاسمية المخبر عنها بجملة. عند ابن هشام.** وتسمى عنده الجملة ذات الطرفين.

**هذا وقد نقد الدكتور إبراهيم أنيس** تقسيم النحاة لأجزاء الكلام. وارتضى تقسيمًا رابعًا: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة مما يؤذن بتغيير في تقسم الجملة العربية.

ثم عدل عن هذا كله، وشُغِل بدراسة نظام الجملة في إطار تقسيم النحاة القدماء مهتمًا بوضع المسند إليه في الجملة، والوصل والفصل، وموضع المتعلقات في الجملة[١].

**ثم رأينا الدكتور عبدالرحمن أيوب:** فيقول «فعندنا أن الجمل في العربية نوعان: (إسنادية) و(غير إسنادية) والجمل الإسنادية تنحصر في (الجمل الاسمية) و(الجمل الفعلية). أما الجمل غير الإسنادية، فهي (جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب)، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية»[٢].

فهو بهذا التصنيف يعيد تقسيم الجمل إلى نوعين إسنادية وغير إسنادية لتتشكل التراكيب في التراث اللغوي من جديد، وقد اتفق معه في هذا التقسيم

(١) انظر: من أسرار اللغة ٢٦١ فما بعدها. وانظر العلامة الإعرابية في الجملة في القديم والحديث صـ ٥١- ٥٢.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي صـ١٢٦- ١٢٧، للدكتور عبدالرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة ١٩٥٧م.

الدكتور عبداللطيف حماسة على ما سنرى، ويعد هذا أول نموذج اختلاف في النحو الحديث حيث خرج فيه أصحاب هذا المذهب عن الإطار القديم لتصنيف الجملة العربية فلم تعد إسنادية فحسب مثلما كانت في التراث النحوي بل أصبح فيها ما ينتمي إلى الإسناد كما أصبح فيها ما لا ينتمي إلى الإسناد.

**أما: الدكتور مهدي المخزومي:** فبدأ بمناقشة ما ورد في عرض ابن هشام، وقد أبدى مخالفته في عدة نقاط:

**أولها**[1]: أنه اعتبر الجملة الاسمية أساسًا للجمل العربية، ولهذا قدم ذكرها على حد مأخذه ومأخذ غيره في معالجة مثل هذه الأمور.

وهي النظرة عندهم من وجهة نظره مبنية على أساس أن الاسم أصل، والفعل فرع. لأن الاسم عند ابن هشام والبصريين أصل المشتقات، فمن المقرر عندهم أن المصدر – وهو اسم– أصل المشتقات جميعًا. وليس بصحيح.

**ثانيًا:** ارتباكه في الامثلة التي جاء بها نماذج للجملة الاسمية. فهيهات عنده اسم، لأنه يسمى عنده: اسم فعل، وهو بعيد عن الاسمية؛ لا يقبل أية علامة من العلامات الموضوعة للأسماء مما أشار إليها ابن مالك في قوله:

**بالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ**

فلا هو بالمنون، ولا بالمجرور، ولا بالمنادى، ولا بالمتصل بـ (أل) ولا بالمسند إليه أبدًا.

**ثالثًا:** أن هيهات في رأي مدرسة الكوفة فعل حقيقي كسائر الأفعال.

**رابعًا:** تمثيله للاسمية بقوله: (قائم الزيدان) فغير موفق فيه، لأنها ليست بالجملة الاسمية في الواقع، لأن المسند إليه فاعل لا مبتدأ، وإن قيل في إعرابه: أنه فاعل سد مسد الخبر، لأن كونه فاعلا ينفي أن تكون الجملة اسمية.

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٤٠.

ويوجه الدكتور مهدي المخزومي اعتبار ابن هشام والبصريين الاسم أصل للفعل يعد مخالفته للأصل؛ لأن الفعل في اللغات السامية ومنها العربية هو كل شيء، وأساس التعبير، واعتبار المصدر أصل المشتقات- ما هو- إلا مظهر من مظاهر التأثير الآري في العربية، لأن المصدر في الآرية، أو في اللغات الهندية الأوربية هو أصل المشتقات جميعًا.

ثم رأى أنه يلزم الاتفاق مع القدامى في التسمية إلى اسمية وفعلية تمشيًا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي(١).

إلا أنه يلزم من وجهة نظره تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسف وارتباك محاولة منهم إلى تفريق يدخل في كلا القسمين ما هو منه ويخرج من كليهما ما ليس منه على حد رؤيته.

فعنده: أن الجملة الفعلية هي: الجملة التي يدل المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا متجددًا، وبعبارة أوضح على حد قوله: هي التي يكون فيها المسند (فعلًا) لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها(٢).

وقد استشهد على ذلك ما جاء في التلخيص للخطيب القزويني: «أما كونه -يعني المسند- فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجديد»(٣).

وأيضًا بما قاله الجرجاني: «أنَّ موضوعَ الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيءِ من غيرِ أن يَقتَضي تجدُّده شيئًا بعْدَ شيء، وأما الفعلُ فموضوعُه على أنه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا فشيئًا، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و"عمرو قصير": فكما لا تقصد ههنا إلى أن تَجعل الطولَ والقِصَر يتجدَّد ويَحدثُ، بل تَوجِبُهما وتُثْبِتُهما، وتَقْضي بوجودِهما على

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٣٩، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٣٠.
(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ ٤٠- ٤١.
(٣) تلخيص المفتاح صـ٤٧، للخطيب القزويني- القاهرة.

الإطلاقِ، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" لأكْثَرَ مِن إثباتِهِ لِزَيد، وأمَّا الفعلُ، فإنهُ يُقْصَدُ فيه إلى ذلك، فإذا قلتَ: "زيدٌ هو ذا يَنْطلقُ"، فقد زَعمْتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءًا فجزءًا، وجعلْتَهُ يُزاوله ويُزَجِّيه، وإنْ شئتَ أن تُحِسَّ الفرْقَ بينهما مِنْ حيثُ يَلْطُفُ، فتأملْ هذا البيت:

**لا يأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرقَتَنا ... لكِنْ يَمُرُّ عليها وهو منطلق**

هذا هو الحُسْنُ اللائقُ بالمعنى، ولو قلتَه بالفعل: "لكنْ يَمُرُّ عليها وهو ينطلقُ"، لم يحسن»[(١)].

**أما الجملة الاسمية:** فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسمًا.

وعلى هذا فعنده (طلع البدر) و(البدر طلع) جملة فعلية.

**أما الأولى:** فالأمر فيها واضح، وليس فيه خلاف مع القدماء، **وأما الثانية:** فاسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظره.

**ويعلل لذلك:** لأنه عنده لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنه إنما قدم للاهتمام به.

**وهذا عنده:** يجنبه من وجهة نظره المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي على حد قوله.

فالقول بأنها اسمية يحمله إلى الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ لا فاعلا، وإذا اصبح مبتدأ خلا الفعل من الفاعل، واضطر الدراس إلى تقدير فاعل، وقد قدروه ضميرًا يعود على المبتدأ، ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركبة[(٢)]، فقد أصبحت بعد ذلك الاعتبار، وهذا التقدير مكونة من جملتين، المسند إليه في الأولى هو البدر، والمسند إليه في الثانية هو

(١) دلائل الإعجاز صـ١٣٣، ١٣٤.
(٢) في النحو العربي صـ ٤١، ٤٢.

الضمير العائد على المبتدأ، ويحملنا على أن نرجع ثانية فنحوله من كونه مبتدأ إلى كونه فاعلا إذا دخلت عليه إحدى أدوات الشرط، كأن يقال: إذا البدر طلع كان كذا وكذا، وذلك لأن (إذا) في الشرط لا يليها إلا جملة فعلية، وبكون البدر حينئذ فاعلا، ولكن لا للفعل الملفوظ به، ولكنه فاعل للفعل الذي يدل عليه الفعل الملفوظ به، ويكون هذا الفعل واجب الحذف، لا يذكر في حال، ولو ذكر فقيل: إذا طلع البدر كان كذا وكذا لكان من سخيفة ومرذوله، واللغة العربية ودارسوها في غنى عن هذه العمليات الذهنية المعقدة التي لم توضح معنى ولا فسرت أسلوبا.

ويستطرد الدكتور مهدي المخزومي في بيان فكرته بأن الجملة (البدر طلع) هي الجملة الفعلية: (طلع البدر) نفسها، ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقيم المسند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية (فاعلًا)، ولكنهم منعوا تقديم الفاعل، وأنكروا على من يرى جواز تقديمه، واتهموه بالجهل بالعربية. أو بإفساد النحو، وذهبوا في تعليل منع تقديم الفاعل مذاهب شتى(١).

ثم ينتقد لفكرته ابن الانبار في تعليله لمنع تقديم الفاعل: «لأن: الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل»(٢).

ويرى أن ابن الأنباري استدل لتصحيح رأيه في ذلك باستدلالات متكلفة سيطر عليها المنهج العقلي سيطرة أبعدت الدرس اللغوي عن جو البحث اللغوي.

ثم انتقد أيضًا ابن يعيش لقوله بمقولة ابن الانباري ولتعليله وجوب تأخير الفاعل عن الفعل بقوله: «إنما وجب تقديم خبر الفاعل –يعني الفاعل– لأمر وراء كونه خبرًا، وهو كونه عاملًا فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملًا فيه سبب أوجب تقديمه»(٣).

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٤٣.
(٢) أسرار العربية صـ٧٦، لابن الأنباري– تحقيق: محمد بهجة البيطار.
(٣) شرح المفصل جـ١/ ٧٤.

حيث قاس العامل في النحو على العلة في الفلسفة، فلما لا يجوز تقديم المعلول على العلة، لأن رتبة العلة أن تكون قبل المعلول، كذلك لا يجوز تقديم المعمول على العامل، لأن رتبة العامل أن يكون قبل المعمول.

ويؤكد فكرته بأن جملة (البدر طلع) فعلية يبعده عن هذه التأويلات والتقديرات التي لا طائل تحتها.

على أن تقديم الفاعل على الفعل ليس ممتنع، كما تصور النحاة المناطقة وخاصة وأن الكوفيين كانوا يذهبون إلى جواز تقديم الفاعل، وأنهم إنما ذهبوا إلى هذا، لأنهم عثروا من الشواهد على ما يؤيد مذهبهم فقد رووا قول الزباء:

**مَا لِلجَمَال مَشْيُهَا وَئِيدا ... أَجَنْدَلًا يَحْملنَ أَمْ حَدِيدا**[1]

وحين واجهوا به البصريين لم يستطيعوا رده، ولكنهم تحيلوا على تأويله تأويلا.

فاعتبار (البدر) فاعلًا وهو مقدم، يغنينا عن تقدير ضمير، ويغنينا عن كل تقدير وتأويل إذا اقترنت الجملة بأداة الشرط، لأن الجملة ما تزال فعلية وأن تقدم المسند إليه فيها، وأنها سياق ملائم للشرط، وبهذا نتجنب الوقوع في تأويلات وتقديرات لا فائدة منها إذا فطبيعة الجملة الاسمية تختلف عن طبيعة الجملة الفعلية، وما دام الوضع كذلك يحسن بنا أن نفرق بين المسند إليه في الأولى، والمسند إليه في الثانية، فنسمي الأول مبتدأ، ونسمي الثاني فاعلًا سواء أكان الفعل في الجملة الفعلية مبنيًا للمعلوم أم مبنيًا للمجهول[2].

غير أن المسند إليه في الجملة الفعلية عند القدماء نوعان:

١- فاعل ٢- نائب عن الفاعل.

(١) من الرجز المشطور، ينظر في شرح الكافية الشافية جـ٣٥٨/١، ومنهج السالك للأشموني جـ٣٨٨/١، والتصريح جـ٣٩٧/١.

(٢) شرح المفصل جـ١/ ٤٤.

فالفاعل عندهم إنما يكون في الجملة الفعلية التي بنى الفعل فيها للمعلوم، والنائب عن الفاعل عندهم إنما يكون في الجملة الفعلية التي بني الفعل فيها للمجهول، ويبنى الفعل للمجهول بضم أوله، وكسر ما قبل آخره إذا كان الفعل ماضيًا، نحو: حُرِثت الأرض ... ولكننا نخالف القدماء، فنزعم أن المسند إليه في كل منها نوع واحد، وذلك لأن كل منهما مرفوع، ولأن كلا منهما مسند إليه، ولأن كلا منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثًا.

**ويستدل على ذلك:** بأن القدامى يصرحون في أثناء البحث في النائب عن الفاعل أن جميع ما يذكر للفاعل من أحكام تنطبق على النائب عن الفاعل. والفرق بين الفاعل والنائب عنه إنما يكون في بناء فعله فقط(١).

والنحاة مع تمييزهم بين موضوعين من حقهما من وجهة نظره أن يكونا موضوعًا واحدًا، يميزون بين نوعين من الفاعل، فيعرفون الفاعل بأنه: «عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعًا منه، أو قائمًا به»(٢)؛ وهم في هذا يدركون أن هناك فرقا بين فاعل يصدر الفعل عنه مختارًا مريدًا، وفاعل لا اختيار له ولا إرادة، ولكنه يتلبس بالفعل ويتصف به، ومثلوا للأول بنحو (سافر زيد) وزيد هنا مختار في أن يفعل الفعل، أو لا يفعله، ومثلوا للثاني بنحو (انكسر الإبريق)، فالإبريق غير مختار في الانكسار، ولا مريد له، ولكنه يتلبس به تلبسًا قسريا، وإدراكهم هذا الفرق سليم. ثم يوضح ليتهم دارسوا الموضوعين جميعًا: الفاعل والنائب عن الفاعل في هذا الضوء، ولو درسوهما كذلك لانتهوا من وجهة نظره إلى نتيجة سليمة، ولجنبوا الدارسين متاعب هم في غنى عنها ولقدموا لهم موضوعًا واحدًا بدلًا من موضوعين.

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٤٤– ٤٥.
(٢) قطر الندى لابن هشام الأنصاري صـ٢٩١، ٢٩٢، طبعة القدس.

ثم أنه لم يعن بهذا أن النحاة كلهم قد فرقوا بين موضوعين (الفاعل والنائب عنه) من حقهما أن يكونا موضوعًا واحدًا[١].

واستشهد بأن سيبويه لم يفرق بينهما أثناء معالجته موضوع الفاعل حيث قال في معرض الحديث عن الفاعل والنائب عن الفاعل: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعلٍ؛ ولم يتعده فعلُه إلى مفعول آخَر، والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل»[٢].

وكذلك الرضي حيث نقل: «ما لم يسم فاعله وهو عند عبدالقاهر والزمخشري فاعل اصطلاحًا»[٣].

واستند في تسويته بين البابين في باب واحد بأن هذه التسوية بين الفاعل والنائب عن الفاعل مبنية على أساس من فهم لطبيعة التركيب، ومن استناد إلى نقول عن أسانيد كان النحاة الآخرون قد استمدوا منهم أصول دراستهم، وكانوا عيالًا عليهم.

ومن ثم استقر التقسيم عنده إلى: فعلية واسمية مستهدى في هذا التقسيم هذه الطبيعة اللغوية الذي انتهى بها إلى أن المسند إليه في الجملة يسمى فاعلا سواء أكان الفعل مبنيًا للمعلوم أم مبنيًا للمجهول وبهذا يخلص من إفراد باب مستقل، يسمونه النائب عن الفاعل.

فعنده إذن: (النائب عن الفاعل) (فاعل) أيضًا، وهو: فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبس به تلبسًا، وهو فاعل لغويًا يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسندًا إليه، وكونه مرفوعًا، وكونه يقتضي تأنيث الفعل إذا

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٤٦.
(٢) الكتاب جـ١/٣٣.
(٣) شرح الرضي جـ١/١٨٧.

كان مؤنثًا، وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشاروا إليه في تعريف الفاعل، هو فاعل قام بالفعل، وتلبس به، ولم يفعله.

فبموازنة بين مثالين: (انكسر الزجاج) و(كُسِرَ الزجاج) ظهر أن المسند إليه في كل منهما فاعل، فلم تكد تحس بالفرق بينهما، فكلاهما مما لا إرادة له، ولا اختيار وكلاهما مما قام بالفعل قياما اضطراريا، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل، ويسمونه في الجملة الثانية نائبًا عن الفاعل.

وهذه التسمية من وجهة نظره: فرضها المنهج العقلي عليهم فرضا، أما المنهج اللغوي فيسوي بينهما، لأن كلا منهما مسند إليه.

**وبناء عليه:** يلزم في إطار هذا المنهج اللغوي الجديد أن يغض النظر عن كل ما قدمه القدامى من اعتبارات لا تمت إلى الطبيعة اللغوية بصلة. أن ينسى الفصل بين بابين هما في الواقع اللغوي باب واحد(١).

ومن ثم تستقر القاعدة الجديدة وهي:

**أن الجملة الفعلية:** ما كان (المسند) فيها (فعلا)، سواء اتقدم المسند إليه أم تأخر، تغيرت صورة الفعل أم لم تتغير.

إذن فقولك: (طلع البدر، والبدر طلع، وانكسر الزجاج، وكُسِرَ الزجاج)، كلها من الجمل الفعلية. والمسند إليه في كل منها فاعل.

إلا أن الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان: ضرب يفعل الفعل عن إرادة واختيار، كقولك سافر خالد، وخالد سافر.

وضرب يتلبس بالفعل تلبسًا، وليس له في الفعل إرادة، ولا اختيار كقولك: انكسر الزجاج، وكُسِرَ الزجاج.

وما دام الفاعلون ضربين، فلابد من تغيير صورة الفعل تغييرًا يعبر عن الفرق بين هذين الضربين.

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٤٧.

إذن فالفعل الذي يسميه النحاة مبنيًا للمعلوم في رأيه هو فعل الفاعل المختار والفعل الذي يسمونه مبنيًا للمجهول في رأيه هو فعل الفاعل الذي لا اختيار له [١].

وهذا عنده هو البناء القياسي في بناء، الفعل الذي قرره النحاة أنه مبني للمجهول.

أما البناء السماعي الذي لا يقاس عليه فهو: بناء انفعل وافتعل وأشباههما.

فهو بذلك يسوي بين الفعل اللازم من نحو انفعل، وافتعل والمبني للمجهول فُعِلَ في أن كلًا منهما في إطار باب الفاعل ولكن في الأبنية السماعية.

**أدلته في ذلك:**

يؤكد أنه لا فرق عنده بين (انفعل) وأشباهه و(فُعِلَ) أن العربية حين تطورت إلى لهجات عامية متفرقة، وحين اتخذت هذه اللهجات أسلوبًا جديدًا، ونحوًا جديدًا، نسيت ما كان النحاة يسمونه مبنيًا للمجهول، واستعاضت عنه بصيغة انفعل، وافتعل.

فالمصريون حين يريدون إلى القول بأن فلانًا (قُتِلَ)، يقولون: اتْقَتَل، والعراقيون يقولون انقِتَل، وهو إحساس عميق منهم أن النائب عن الفاعل إنما هو فاعل مطاوع، ولذلك استخدموا بناء فعل المطاوعة.

ويؤيد ذلك من وجهة نظره أيضًا: ما نلاحظه في أبنية الأفعال السريانية، فأبنية الأفعال الدالة على بناء ما لم يسم فاعله، أو الفعل المبني للمجهول تشبه- إلى حد كبير- أبنية الأفعال العربية الدالة على المطاوعة[٢]، وفي اللغة السريانية للفعل المبني للمجهول أربعة أوزان:

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٤٧- ٤٨.
(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٤٧- ٤٨.

١- إِنْفِعِل – إِنْقِتِل، بمعنى قُتِل.

٢- إِنْفَعَل – إِنْقَتَل، بمعنى قُتِل.

٣- إِنْتَفْعَل – إِنْتَقْتَل، بمعنى قُتِل.

٤- إِسْتَفْعَل – إِسْتَقْتَل، بمعنى قُتِل.

وواضح جدًا ما بين البناءين الأولين، وبناء (افتعل) العربي، كامتنع من شبه كبير، وإن اختلف عنه بمكان التاء، فالتاء في الفعل السرياني قبل فاء الفعل، وفي الفعل العربي بعدها، ولا يغير مثل هذا الاختلاف ما بين البناءين من شبه مادام لكلتا اللغتين الساميتين سبيلها الخاصة في البناء والتركيب. وكذلك الإنجليزية.

**مناقشة:**

**يؤخذ على الدكتور مهدي المخزومي في تقسيمه للجملة:**

بأنه لجأ إلى النظر العقلي الذي عابه على النحاة في اعتبارهم كلا من ركني الشرط «جملة» ثم أنه بعدما أقر النحاة على تقسيمهم للجملة إلى اسمية وفعلية ووصفه بأنه «تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي» استدرك في الحال بقوله: «ولكنهم بنوا دراساتهم اللغوية على غير منهجها، فلم يوفقوا إلى تحديد الفعلية من الاسمية، ووصف هذا التحديد بأنه تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق الفظي المحض» وتتمثل سذاجتهم في أنهم عدوا جملة «البدر طلع» جملة اسمية وهو يعدها جملة فعلية، لأن الجملة الفعلية عنده هي «الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند فعلًا»[١] ويقصد بذلك أنه يجوز ان يتقدم الفاعل على فعله. وقد قال بهذا الرأي قبله الكوفيون والأخفش[٢].

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٤١.

(٢) أوضح المسالك جـ٢/٧٣، لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك- تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع.

وقد رد المبرد على هذه الدعوى بقوله: «فإذا قلت: (عبدالله قَامَ)، فـ (عبدالله) رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل.

فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبدالله) بفعله فقد أحال من جهات:

منها أن (قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الاشتراك نحو: قام عبدالله وزيدٌ، فكيف يرفع عبدالله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بَانَ لك، وذلك قولك: عبدالله قام أخوه، فإنما ضميره في موضع أخيه.

ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيتُ عبدالله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله.

ومن ذلك أنك تقول: عبدالله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخوك، ثم تقول أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملًا كعمله مقدمًا لكان موحدًا، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعًا للضمير –كان– أو خافضًا أو ناصبًا فقولك عبدالله قائم بمنزلة قولك عبدالله ضربته، وزيد مررت به»(١).

ويوافق حماسة المبرد والنحاة في أن الاسم المتقدم يعرب مبتدأ والفعل الواقع بعده جملة في الأصل وقعت موقع الخبر وقامت بوظيفته على سبيل النقل فصار خبرًا (مركبًا)(٢).

وقد سوى الدكتور مهدي المخزومي بين ثلاثة نماذج تحت اسم الجملة الفعلية. (طلع البدر والبدر طلع، وانكسر الزجاج وكسر الزجاج) كلها من قبيل الجمل الفعلية والمسند إليه في كل منها فاعل ورأى أننا في حاجة إلى إفراد

(١) المقتضب جـ١٢٨/٤.
(٢) في العلامة الإعرابية في الجملة بين القدامى والمحدثين صـ٥٦.

النماذج في كل منها على حده، لا إلى ضمها تحت نموذج واحد نضطر معه إلى التأويل والافتراض.

**أما تحديده للجملة الاسمية** فلم يخرج عن إطار النحاة القدامى، «فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسمًا».

**ويؤخذ على المخزومي** أنه لم يصنف الكلمة، ولم يبين أجزاء الكلام ومن ثم نتساءل مع الدكتور حماسة: هل كل الأسماء تصلح لإفادة الثبوت وعدم التجدد إذا أخبر بها عن اسم ما؟

وإذا كان اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث كما يقول النحاة[1]، فهل إذا أخبرنا به عن اسم مثل: (محمد قائم) كانت هذه الجملة فعلية عند الدكتور المخزومي، أو اسمية؟

فترى أنه خلط بين (محمد قائم) و(محمد جميل) أو (ظريف) لأن المبدأ في الفعلية عنده إذا كان المسند فعل أو يفيد التجدد والحدوث. فالأسئلة التي طرحها حماسة مطلوب الإجابة عليها لأن الصورة لم تكتمل بعد لدى المخزومي.

وبناء على منهجه (محمد قائم) فعليه للتجدد والحدوث مثله في ذلك الجملة التي مسندها فعل مثل (طلع البدر) و(البدر طلع) فلم يخرج إذن للاسمية إلا صورة واحدة وهي ما كان المسند فيها اسمًا نحو محمد ظريف وهي في نفس الوقت تدل على الثبوت والدوام، ومن ثم يُنتقد مذهبه بأن المخزومي في دراسته للجملة، كان يعتمد على أساسٍ ما، ثم ينقضه إذا لم يطرد له في غيره.

(١) انظر: شرح الرضي للكافية: جـ٣/٤٣١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني في منهج السالك: جـ٢/٢٩٢، جـ٣/٤٥٣.

«وقد أسرف في رمي النحاة بالخلط والجهل والإفساد، وأسرف في نقدهم دون أن يقدم البديل في الحالات، وكان لأشبه به أن يحترم لهم وجهة نظرهم، وألا يأخذهم بما أخذهم به من عنف وقوة، مع أنه لم يخرج عنهم في كثير اللهم إلا ما سماه "مركبًا لفظيًا" وقف به في مرحلة غير محددة فلا هو جملة إسنادية ولا هو جملة غير إسنادية، ولا هو استقصى كل هذه النماذج وصنفها بحيث يستقيم له ما يريد»[١].

**أما عند حماسه عبداللطيف:**

ناقش حماسه ابن هشام في مقالته في تقسيم الجملة آخذ عليه اعتماده في التقسيم على ما يتصدر الجملة تصدرًا أصليًا مسندًا كان أو مسند إليه فتعقبه في الأمثلة مشيرًا بالموافقة أو المخالفة.

**فنراه يقول في أمثلة ابن هشام:**

١- (زيد قائمٌ) جملة اسمية. ونحن نوافقه على هذا.

٢- (هيهات العقيق) جملة اسمية، أو جملة فعلية عند من يجعل أسماء الأفعال مفعولًا مطلقا[٢]، ولا نوافقه على هذا بناء على تقسيم الكلمة الذي سنشير إليه فيما بعد، إذ إن هيهات ليست اسمًا يمكن أن يوضع في جدول تصرفي واحد مع زيد مثلًا، وإنما هو خالفه[٣]. والخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيه، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه[٤].

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٥٧.

(٢) انظر حاشية الأمير على المغني، جـ٢/٤٣، (مطبوع بهامش مغني اللبيب لابن هشام) – دار إحياء الكتب العربية– القاهرة– دون تاريخ.

(٣) يطلق بعض النحاة على اسم الفعل الخالفة ولكن الدكتور تمام حسان يطلق مصطلح الخالفة على عدد من الكلمات هي كلمات: (المدح – الذم– التعجب– وأسماء الأصوات) ولذلك يسمي ما يسميه النحاة (اسم فعل) خالفة الإخالة تمييزا له عن بقية أنواع الخوالف.

ويرى عبداللطيف حماسة أن يبقى له اسم (الخالفة) مجردًا ويميز غيره بتقييده (العلامة الإعرابية في الجملة العربية صـ٣٤).

(٤) ربما يقصد بهذه اللفظة كما أشار من قبل إلى الجمل (الإفصاحية).

وما دامت الجملة تنسب لصدرها، فهذه الجملة لا يمكن أن نسميها جملة اسمية تقف في صف واحد مع جملة (زيد قائمٌ) ويمكن أن نعدها جملة خالفة من أنواع الجمل المسكوكة(١).

٣- (قائم الزيدان) عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون –جملة اسمية– ونحن لا نوافقه أيضًا على كون هذه الجملة اسمية، لأن كلمة (قائم) ليست اسمًا يدل على مسمى، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث أي معنى المصدر، وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا: «الاسم ما دل على مسمى»، وما دامت الجملة تنسب إلى صدورها، أمكننا القول بأن هذه الجملة جملة وصفية.

٤- (قام زيدٌ) و(ضُرب اللصُّ) و (يقومُ زيدٌ) و(ظننت زيدًا قائما) جملة فعلية. ونحن لا نوافقه على كون هذه جملة فعلية لعدة أمور....

٥- (قم) جملة فعلية، ونحن نوافقه على كونها جملة، ولكنها جملة موجزة بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة.

٦- (أفي الدار زيدٌ، أعندك زيدُ) جملة ظرفية، ونحن لا نوافقه على كون كل منها كذلك، لأن هذا يحتاج إلى تكلف في التقدير، لا حاجة بنا إلى شيء منه، وإنما هي جملة اسمية تقدم فيها الخبر، وتأخر المبتدأ، وفقا للشائع المألوف والصحيح في الوقت نفسه.

٧- (يا عبدالله) جملة فعلية، وهذا مبني على تقدير أدعو عبدالله أو أنادي، أي لابد من الإسناد، ونحن لا نوافقه على هذا وإنما هي جملة ندائية من أنواع الجمل غير الإسنادية.

٨- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(٢)، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾(٣)، كل منهما جملة فعلية بناء على أن أدوات الشرط مختصة بالجمل الفعلية، وهذا

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٣٤- ٣٧.
(٢) سورة التوبة: ٩.
(٣) سورة الانشقاق: ١.

تخصيص لا سند له من استعمال لغوي، وإنما سنده افتراض النحاة، لأن هذا الاستعمال شائع في اللغة وكثير، ولنقرأ قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ * وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ * وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ * وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ * وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ * وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ * وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ * وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ * وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ * وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ * عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾[٢].

فتراه ينتقد الرضي لقوله: «وإنما لم يحكم بكون (أحد) مبتدأ (واستجارك) خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية»[٣]، فيرد عن هذا قائلًا: فأين هذا الاستقراء الذي ثبت عن طريقه اختصاص أداة الشرط بالجمل الفعلية، إذا لم يكن هذا الاستقراء قائمًا على اللغة المستعملة؟

ويقول أيضًا: «ونضيف إلى أن استعمال الجملة الاسمية كثير بعد أداة الشرط وخاصة (إذا) كان سيبويه[٤] والكوفيون يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد حرف الشرط، بشرط كون الخبر فعلا»[٥].

وكان أبو الحسن يجيز: «الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ كما ينقل ابن جني عنه ويصحح مذهبه»[٦].

(١) الآيات من ١- ١٣ من سورة التكوير.
(٢) الآيات ١-٥ من سورة الانفطار.
(٣) شرح الرضي جـ١/١٩٩.
(٤) الكتاب جـ١/١٠٦- ١٠٧.
(٥) انظر: شرح الكافية جـ١/١٩٩، والصبان جـ٢/٤٥، على شرح الأشموني، ومعه شواهد العيني، دار إحياء الكتب العلمية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
(٦) الخصائص جـ١/١٠٥.

بناء على هذا كله يعد هذه الجملة جملة اسمية، لأن تكلف الفعلي والفعلية يخرج العبارة عن ظاهر وجهها دون فائدة وراء ذلك.

٩- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾(١)، يعد ابن هشام (والليل) جملة فعلية تقديرها: أقسم والليل، حتى يتحقق الإسناد، ونحن لا نوافقه على ذلك، وإنما هي جملة غير إسنادية قسمية من الجمل غير الإسنادية(٢).

كما أنه اختلف مع القدامى في بعض الجمل الأخرى ترددت كلمتهم فيها بين الاسمية والفعلية مثل: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾(٤)، فالصورة وإن كانتا جملة اسمية لكن صدرت باستفهام والاستفهام في قياس النحاة يغلب دخوله على الأفعال لأن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد، والمفيد لذلك أصالة الفعل لذا تراه ينتقد النحاة في هذا بأنه إدعاء منهم لصورة ذهنية يفرضونها وهي قولهم: «أن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد، والمفيد لذلك أصالة الفعل، فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية»(٥)، ويقول: «إذا وضعنا في الاعتبار أن الآية الثانية عطفت عليها جملة اسمية ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾(٦)، وهذا يقتضي اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان؛ لم يسلم النحاة بذلك؛ لأنهم يرون أن مرجح الفعلية أقوى، لأنه أمر معنوي بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض؛ لأن التعارض لا يكون إلا بين أمرين متساويين»(٧).

(١) سورة الليل: ١.
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، صـ٣٧- ٣٨.
(٣) سورة التغابن: ٦.
(٤) سورة الواقعة: ٥٩.
(٥) انظر: أوضح المسالك جـ٢/٧٢، ومنهج السالك للأشموني: جـ٢/٤٥.
(٦) سورة الواقعة: ٥٩.
(٧) الصبان جـ٢/٤٥.

ومن ثم فالجملة العربية من وجهة نظره في حاجة إلى تقسيم بناء على إعادة تقسيم الكلمة، وعدم تعميم شرط الإسناد في كل جملة كما تصور النحاة[١].

**النتيجة:** يظهر من مناقشة حماسة لجمل ابن هشام أنه يختلف معه وربما مع النحاة في مذهب الجمهور في تصنيف الجملة وتقسيمها وانفراده بتقسيم يخالف النحاة وقد ظهر ذلك من خلال عدم الموافقة مع ابن هشام في بعض التراكيب. ليخلص من ذلك إلى بناء تصنيف جديد حيث انتقد القدامى في اهتماهم الشديد بركني الجملة فهذا الاهتمام الشديد جعلهم يتصورون أن الجملة لا يمكن أن تنهض إلا بهما.

فإذا وجدا استقرت الأمور على الوجه المطلوب، وإذا وجد أحدهما دون الآخر، وجب تقديره وحسبانه موجودًا. وبناء على ذلك قررت قواعد ترمي كلها إلى المحافظة على ركني الجملة الأساسيين، وعدت جملة ليست إسنادية على الإطلاق في إطار الجملة الإسنادية.

لذا قال بفكرته الجديدة في الجملة الموجزة الإسناد.

فلو أن النحاة من وجهة نظره اعترفوا بالجملة التي يمكن تسميتها بالجملة الموجزة ما وجدوا أنفسهم مضطرين إلى كثير لما قيل في هذا المجال.

واستند في فكرته إلى رأي الكسائي حيث أجاز حذف الفاعل مستشهدًا بنحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٢]، وحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[٣]. وكلام العربي إن كان غدا فأتني وغيرها من الأمثلة.

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٣٨-٣٩.

(٢) سورة القيامة: ٢٦.

(٣) صحيح البخاري كتاب المظالم والغصب باب النهي بغير إذن صاحبه جـ١٣٦/٣، رقم الحديث ٢٤٧٥، تحقيق محمد زهير، صحيح مسلم كتاب الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي جـ٧٦/١، رقم الحديث ١٠٠، تحقيق: فؤاد عبدالباقي.

فالكسائي: يجيز حذف الفاعل في هذه الشواهد[١] دون أن يتأولها كما تأولها النحاة.

أما القدامى فيجعلون الفاعل ضميرًا مستترًا، راجعًا إلى ما دل عليه الكلام، والفاعل في الحديث ضميرًا عائدًا إلى ما دل عليه الفاعل، والفاعل في العبارة راجعًا لما دلت عليه الحال المشاهدة[٢].

وفي ذلك يقول سيبويه: «وإن شئت قلت: إذا كان غدا فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدا فأتني، ولكنهم أضمروا استخفافا، لكثرة كان في كلامهم، لأنه الأصل لما مضى وما سبقه وحذفوا»[٣].

**ويقول الفراء:** في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٤]، يقول: «إذا بلغت نفس الرجل عند الموت تراقيه»[٥].

**ويقول ابن جني:** «وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع، منه ما حكاه سيبويه من قولهم إذا كان غدًا فأتني، ...»[٦].

وبنى فكرته على تعريف ابن جني للكلام بأنه كل: «لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه»[٧]، فهو عنده تعريف دقيق فقد ذكر فيه نماذج للجملة التي ليس لها سوى ركن واحد مثل: صه ومه وروید ... فكل واحدة من هذه جملة مستقلة يجني المستمع منها ثمرة معناها.

(١) انظر: أوضح المسالك جـ٢/٧٦.
(٢) انظر: شرح المفصل جـ١/٨٠.
(٣) الكتاب جـ١/٢٢٤.
(٤) سورة القيامة: ٢٦.
(٥) معاني القرآن للفراء جـ٣/٢١٢، تحقيق: د/ على حيدر – دمشق ١٩٣٢م.
(٦) المحتسب لابن جني جـ١/١٧٠، جـ٢/١٩٢، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– القاهرة ١٣٨٦هـ.
(٧) الخصائص جـ١/١٧، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

**وكذلك الفارسي:** الذي رأى أن الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء نحو: يا زيد.

**وابن طلحة:** الذي رأى أن الكلمة الواحدة تكون كلامًا.

**وبعض النحاة:** الذين يرون أن الحرف مع الفعل يكون كلاما في نحو: (ما قام) بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة.

مع الأخذ في الاعتبار عنده بعدم إنكار الإسناد مطلقا: فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة. «ولكن لا يعني هذا أن كل جملة مفيدة –لابد– أن تكون مشتملة على الإسناد» بل يلزم الاعتراف بوجود جملة ذات طرف واحد مؤدية لمعناها اعتمادًا على قرائن الأحوال، أو الموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام أو السياق، وهو كبرى القرائن.

ومن ثم انتقد النحاة في قولهم بالحذف والتقدير في القسم والتحذير وكذلك أسلوب النداء(١).

**فمن أسس التقسيم عنده:**

١- التعريف المشار إليه (لابن جني) إضافة إلى تعريف (تشارلز هوكت)، وهو أن الجملة هي الشكل النحوي الذي لا يكون تركيبا في شكل نحوي آخر، اي التركيب الذي لا يعد أحد المكونات في تركيب آخر. فقولك (زيد أبوه قائم) فـ (قائم) لا يحصل به مع مبتدئه فائدة، إذ الجملة الواقعة خبرًا، غير مقصود إسنادها بالذات.

ومعنى ذلك أن الجملة المستخدمة للخبر أو للحال أو للنعت أو للصلة أو للمضاف إليه لا تسمى عنده جملة مستقلة. بل هي: «مركب إسنادي» للإخبار أو للحالية إلى آخره.

وكذلك كل من الخبر والحال والنعت يمكن أن يطلق عليه خبرًا مركبا أو حالًا مركبًا أو نعتًا مركبا.

(١) انظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٣٣.

أما الصلة وجملة الإضافة فكل منهما تركيب متمم وقد سميت عند برجشتراسر مثل هذه التراكيب الجمل غير المستقلة، لأنها تقوم مقام جزء من جملة أخرى(١).

٢- لا يشترط الإسناد لكل جملة، بحيث يفرض على كل جملة مفيدة فلا تنعقد إلا إذا كان فيها الإسناد، ومعنى هذا أن هناك جملا إسنادية، يظهر فيها الإسناد واضحًا لا يحتاج إلى إعمال التقدير، وجملا غير إسنادية لا حاجة إلى تكلف إضمار حتى نقيمها على سواء الإسناد إذ إن تكلف الإسناد قد يخرجها عن الغرض الذي سيقت له.

٣- تطبيق الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل. وما تستتبعه من ألوان الحذف والتقدير. ومن ثم يطبق مبدأ تضافر القرائن النحوية في الجملة الذي دعا إليه الدكتور تمام حسان. وما ارتبط بنظرية العامل من نحو الفعل، والفاعل، والمفعول به، والمفاعيل الأخرى، وكذلك الجار والمجرور، إذ يلحظ فيه (العامل) و(المعمول)؛ فلا نستطيع التخلص منه؛ لأنه ارتبط بالتراث وبفكرنا النحوي، والواجب أن نستعملها مفرغة من معنى التأثير والتأثر وليس معنى هذا أن يرفض كل ضروب الحذف جملة بل عنده الحذف على ضربين أحدهما تدعو إليه الصناعة النحوية ومحاولة الاطراد وتطبيق نظرية العامل وهذا ما يتنافاه والثاني يوميء إليه التركيب ويدعو إليه نظام اللغة ودواعي الاستعمال وتسمح به الحال المشاهدة والقرائن الدالة وهذا ما يقره(٢).

٤- إعادة النظر في تقسيم الكلم تبعًا لعدم الاطمئنان إلى ما اطلق عليه اسم أو فعل من قبل النحاة لاعتمادهم على الشكل فقط في تصنيف الجمل فالمبدوءة باسم اسمية والمبدوءة بفعل فعلية. فلابد إذن من عود إلى تقسيم

(١) انظر التطور النحوي للغة العربية ١١٧ مطبعة السماح بشارع حسن الأكبر ١٩٢٩م، والخصائص جـ٣/٢٦٩، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٦١.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٦١- ٦٢.

-من وجهة نظره- يقره الواقع اللغوي، فالنحاة مثلًا يعدون جملة «كان الله غفورًا رحيما» جملة فعلية لأنها مبدوءة بفعل وهو «كان»، وقد ثبت بما قرره الدكتور تمام حسان ورجحه أن هذا المبني أي «كان» وجميع ما يسمى بأخواتها وما ألحق بها ليست أفعالًا؛ لأنها لا تشتمل على خصائص الأفعال بل هي أدوات دخلت على الجملة الاسمية لتحديد زمنها المبهم، وإذن ليست هذه جملة فعلية في تقسيمه- بل هي جملة اسمية. لأن الجملة لا تنسب في نوعها إلى الأداة الداخلة عليها، وإنما تنسب إليها في معناها الجُمْلي فيقال: جملة نفي أو جملة استفهام أو جملة شرط.

٥- لزم أن يكون للأداة إذا ضامت الجملة اعتبار في اساس التقسيم. لذلك سوف تنسب الجمل الإسنادية إلى صدروها،. ولذلك الموجزة، وأما غير الإسنادية فتنسب إلى معناها التركيبي.

٦- الفرق بين النموذج والاستعمال كالفرق بين اللغة والكلام(١).

فقد اعتمد حماسة في تقسيم الجملة على إعادة تقسيم الكلمة وإعادة تصنيفها وقد اعتمد في التقسيم فيها على تقسيم الدكتور تمام حسان وبناء على الأسس التي اعتمدها الأخير بناء على التفريق في الكلام لذا قسم حماسة الجملة إلى ثلاثة أقسام:

**القسم الأول: الجمل التامة:** وهي (الجمل الإسنادية) التي يكون الإسناد فيها مقصودًا بالذات ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرينة حالية أو مقاليه بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه، بل يصبح ذكره زائدًا عما يقتضيه الموقف اللغوي المعين، وهو ما يسميه القدامى الحذف الجائز؛ لأنه معلوم.

(١) العلامة الإعرابية في الجملة صـ٦٣.

ويلاحظ أن التقسيم الأول للجملة وهي الجملة التامة الإسنادية يندرج تحته تقسيم آخر إلى ثلاثة أقسام.

١- الجملة الاسمية ٢- الجملة الفعلية ٣- الجملة الوصفية

**ونتناول هنا تفصيلا مقصده من الاسمية والفعلية:**

**أما الجملة الاسمية:** فتتألف من (مسند إليه ومسند) أو مبتدأ وخبر، والمبتدأ لابد أن يكون اسمًا أو ضميرًا، وأما المسند أو الخبر فلابد أن يكون وصفا أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور والظرف. مثل: محمدٌ مجتهدٌ- محمد أخوك- محمد في البيت- محمد عندك- محمد حضر ... إلخ.

وعنده أن جملة «كان» الناقصة من الجمل الاسمية، وكان أو إحدى أخواتها أداة داخلة عليها لإفادة معنى خاص، ولا يعتد في تقسيم الجملة بالمعاني التي تضيفها الأدوات على الجملة.

الرتبة في هذه الجملة رتبة حرة متى فهم الإسناد وهذه الرتبة الحرة قد تخضع لمقيدات تجعلها رتبة ملزمة. فقد تلزمها بوجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، أو بوجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ وهذه المقيدات في جوهرها رسائل سياقية لمنع اللبس في الجملة بحيث لا تختلط وظيفة كل من المبتدأ والخبر بغيرها.

**تنبيه:** إلى هنا يتفق مع النحاة في التركيب الاسمي.

أما المبتدأ الضمير فيكون ضمير الموصول أو ضمير الإشارة أو ضمير الشخص أما الخبر فإنه ينطبق عليه ما ينطبق على الخبر في الجملة ذات المبتدأ الاسمي من حيث أنواعه والربط بينه وبين المبتدأ والتطابق والرتبة[١].

(١) العلامة الإعرابية في الجملة صـ٨٢.

ولا يمكن أن تظهر عليه علامات الإعراب، لأنه مبني فيكون خاليًا من الإعراب، ويكفينا في إعراب مثل هذه الجمل من نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾(١)، ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾(٢)، ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾(٣)، ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾(٤)، ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾(٥)، يكفينا في إعراب هذه الجمل أن نقول في كل من: (ذلك، وأنا، وأولئك، وتلك، والذين): ضمير إشارة مبتدأ، وضمير شخص مبتدأ، وضمير موصول مبتدأ.

**استنتاج:**

يلاحظ اتفاق الدكتور محمد حماسة عبداللطيف مع القدامى في مسمى التركيب الاسمي بل وتكوينه أيضًا إذ أنه ما يتكون من مسند إليه ومسند أو مبتدأ وخبر ثم أنه المبتدأ عنده يلزم أن يكون (اسما) إلا أنه يفترق معهم في أنه قد يكون أيضًا ضميرًا ويقصد بالضمير الاسم الموصول أو اسم الإشارة أو ضمير الشخص باعتبار أن الضمير قسم خاص من أقسام الكلمة.

وهذا الفرق أجده لفظي فما الموصول والإشارة والضمير الشخصي إلا أسماء في تقسيم الكلمة في القديم.

مما أجده يتفق غالبا مع النحاة في التركيب الاسمي. اللهم في مسمى المبتدأ إذا كان موصولًا أو إشارة بمسمى ضمير موصول مبتدأ، وضمير إشارة مبتدأ، واختصاره الإعراب فلا تقول مبني في محل رفع بل يكتفى بالقول: ضمير إشارة مبتدأ، وضمير موصول مبتدأ وهكذا في غيره.

(١) البقرة: ٢.
(٢) يوسف: ٩٠.
(٣) البقرة: ٥.
(٤) البقرة: ٢٥٢.
(٥) البقرة: ٢٦١.

**وأما الجملة الفعلية:**

وتتألف الجملة الفعلية عنده من (فعل+ فاعل) أو (فعل+ نائب فاعل) والفعل في هذه الجملة لابد أن يكون فعلًا ماضيًا، أو مضارعًا غير مبدوء بالهمزة أو النون أو التاء للمخاطب الواحد أو فعل أمر لغير المخاطب الواحد والفاعل في هذه الجملة، إما أن يكون اسمًا أو ضميرًا أو ما ينقل للاسمية من بقية أنواع الكلم، وكذلك نائب الفاعل.

**مستندًا في ذلك:** بأن عبدالقاهر والزمخشري يسمونه فاعلًا اصطلاحًا(١).

والرتبة في هذا النوع من الجمل رتبة ملزمة، إذ يجب أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل.

فلا يرى التوسع في مثل (محمد قام) على أنه جملة فعلية بل هو جملة اسمية لأن حمله على الفعلية على مذهب الكوفيين يحدث اللبس بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

واللغة بطبيعتها تنزع إلى عدم اللبس، والمطابقة ملتزمة بين جزئي هذه الجملة، في النوع (التذكير والتأنيث) في بعض الحالات، والشخص (الخطاب والغيبة) أما التعيين والعدد؛ فلا مجال لها فيها. والربط يتم عن طريق المطابقة المذكورة، والإسناد والتضام، والعلامة الإعرابية في الفاعل وهي الرفع، والفعل أشد تمسكا حتى إن النحاة ينظرون إليهما على أنهما شيء واحد(٢).

**استنتاج:**

يلاحظ اتفاق حماسة مع النحاة في التراث النحوي على مسمى التركيب الفعلي للجملة.

(١) شرح الكافية للرضي: جـ١/٧١.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٨٣، ٨٤.

إلا أنه يفترق مع النحاة في التركيب الفعلي للجمل من حيث قصره على أنواع أو صور محددة من التركيب الفعلي الشامل في التراث النحوي حيث قصر الجمل الفعلية على ما كان الفعل فيها محدد الأوصاف بأن يكون واحدًا من هذه الصورة الآتية لا غيرها:

١- الفعل الماضي.

٢- الفعل المضارع الغير مبدوء بالهمزة أو النون أو التاء للمخاطب الواحد. فينحصر في (يضرب)، أو (تضربان) أو (تضربون).

٣- أو فعل أمر لغير المخاطب الواحد فينحصر في (اضربا) أو (اضربوا).

**أما من جهة الفاعل:**

فنراه يتفق مع النحاة في كونه اسما أو ضميرًا، أو ما ينقل للاسمية من بقية أنواع الكلم. وكذلك نائب الفاعل.

ثم نراه يتفق مرة أخرى من حيث الرتبة مع مذهب البصريين الذين لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل ومن هنا كانت الرتبة في الجملة الفعلية ملتزمة فلا يرى التوسع الذي ذهب إليه الكوفيون لأنه عنده يحدث اللبس بين التركيب الاسمي والتركيب الفعلي للجملة.

ويتفق أيضًا معهم في المطابقة بين جزأي الجملة الفعلية في النوع (التذكير والتأنيث). والشخصي (الخطاب والغيبة).

وإن كان قد حدده بقوله (في بعض الحالات) ولم يبرزها حتى نعلم وجه الاختلاف مع النحاة القدامى.

كما أنه يتفق مع النحاة في عدم المطابقة في التعيين والعدد حيث أن مذهب الجمهور من النحاة على توحيد الفعل فلا يثنى أو يجمع عند إسناده للاسم الظاهر المثنى أو الجمع، على الرغم من اعترافه بأن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل تعد لهجة لبعض العرب، والنحاة يتأولون ذلك بما ينفي وجوده على حد قوله.

كما أنه يتفق مع النحاة في أن الربط بين الجزأين يرجع إلى المطابقة المذكورة من حيث التذكير والتأنيث والإسناد والتضام والعلامة الإعرابية هي الفاعل.

**القسم الثاني: الإسنادية الموجزة[١]:**

ويعنى بها الجمل التي لا تتألف إلا من طرف واحد، وهي في عرف نحاة التراث ما حذف منها في إطار الحذف الواجب، أو الاستتار، أو الإضمار الواجب.

فتعد عند حماسة من قبيل الجملة الموجزة، فإذا كان الطرف الثاني لا يظهر مطلقًا فلا اعتداد به، ولا داعي لتكلف حسبانه جزءًا من أجزاء الكلام المنطوق. ويكتفى بالطرف المذكور فقط لأن الإيمان بالشكل اللغوي يغني عن كثير من التعسف والتكلف.

**وتتنوع الإسنادية الموجزة إلى ثلاثة أنواع هي:**

١- الجملة الفعلية الموجزة.

٢- الجملة الاسمية الموجزة.

٣- الجملة الجوابية الموجزة.

**أما الجملة الفعلية الموجزة[٢]:**

فهي كل فعل استتر فاعله وجوبا عند النحاة ويمثل ذلك حالتي: التكلم مطلقا، والخطاب للمفرد المذكر.

**وتتمثل في:**

١- الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، مثل: (أتكلم)، (أوافق)، وعند إعرابه نقول: فعل مضارع للتكلم.

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٨٧.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٩٠.

٢- الفعل المضارع المبدوء بالنون مثل: (نتكلم)، (نوافق)، وعند إعرابه نقول: فعل مضارع للمتكلمين.

٣- الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب مثل: (تتكلم)، (توافق) وعند إعرابه تقول فعل مضارع للمخاطب.

٤- فعل الأمر للمخاطب الواحد مثل (استقم) وعند إعرابه تقول: فعل أمر للمخاطب.

**وأما الجملة الاسمية الموجزة[١]:**

فهي كل اسم أفاد معنى مستقلا يحسن السكوت عليه عند ذكره. ومن نماذج هذا النوع:

١- الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية بشرط أن تفيد مع هذا الاسم معنى مستقلا مثل قوله تعالى: ﴿**فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ**﴾[٢]، ويعرب على أنه اسم مرفوع.

٢- الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية نحو: (كل رجل وضيعته).

٣- المصدر المضاف الواقع بعده حال لا يصلح للإخبار، وكذلك ما يكون هذا المصدر مضافا إليه نحو: (ضربي زيدًا قائما).

٤- المصدر الذي يجاء به بدلًا من اللفظ بفعله، سواء يقصد به الخبر أم الإنشاء نحو: (سمعٌ وطاعة)، وسواء كان المصدر مرفوعًا، أو منصوبا، ويكفي أن نقول في إعراب هذا المصدر- مصدر مرفوع أو مصدر منصوب.

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٩١.

(٢) سورة البقرة: الآية: ٦٤.

**وأما الجملة الجوابية الموجزة[١]:**

فهي ما كانت جوابا عن سؤال وكان مكتفيا بنفسه، وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر التركيب، إذا ذكر وحده في غير سياق الإجابة عن سؤال لا يكون مفهما يحسن السكوت عليه. ولكنه في سياق الإجابة عن سؤال مفهم ومفيد[٢].

وهنا يتفق الدكتور حماسة مع رأي ابن طلحة في رؤيته بأن الكلمة الواحدة قد تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام، (كنعم) و(لا) في الجواب[٣].

حيث أن كلًا منهما لا تقال معزولة عن سياق معين يكشف المراد منها.

كما يتفق حماسة مع نحاة التراث في الحكم على الجملة الإسنادية الجوابية الموجزة من حيث أنها جملة إسنادية من جهة ومن جهة أخرى أنها جملة ذات طرف واحد. إلا أنها على التقدير في التراث النحوي وهي بدون تقدير في رأي حماسة ورأي ابن طلحة اكتفاءً بالسياق الذي يحفظ لها المعنى المفيد عند الجميع.

والحقيقة: أن حماسة لم يأتي بجديد في إطار الجملة الإسنادية الموجزة لاتفاقه مع القدامى في الحكم عليها في كونها جملة إسنادية أما الخلاف فهو على تقدير العنصر الثاني أو عدم تقديره وهو مفهم من السياق عند الجميع. لذلك نحاة التراث يستطيعون تقديره، فيعترفون به عنصرًا إسناديا ثانيًا محذوفًا.

أما حماسة: فيعترف به غير مقدر وغير محذوف مكتف بفهمه من السياق.

وأرى أنها مكابرة؛ لأن مثل هذه الجمل من قبيل –الجمل الإسنادية فيبقى السؤال حينئذ: هذا طرف إسنادي واحد فأين الآخر إذ لم تعترف أنه محذوفٌ؟ ثم إذا لم تعترف بأنه طرف إسنادي ثانٍ فكيف يتحقق فيها القول بالتركيب

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٩٥.
(٢) السابق.
(٣) همع الهوامع جـ١/١١.

الإسنادي، ومعلوم أن التركيب الإسنادي له مكونات ثلاثة: مسند ومسند إليه ورابطة.

لذا رأيت أن لكي يحافظ على الاتجاه الذي طالما اختاره لنفسه– ليس هو فحسب بل شأن كل نحاة الحديث في القول بعدم التقدير معتمدًا على فهمه من السياق هو الذي دفعه للقول بأن هذه الأساليب ذات تركيب إسنادي مبني على طرف إسنادي واحد ولذلك سميت عنده بـ: الإسنادية الموجزة.

**القسم الثالث: الجمل غير الإسنادية[١]:**

وهي الجمل التي يمكن أن تعد جملًا إفصاحيه أي أنها كانت في أول أمرها تعبيرًا انفعاليا يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال ويدخل ضمن هذه الجمل –عند حماسة– الخوالف استنادًا لقول الدكتور تمام حسان: "الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيه، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبهة بما يسمونه في اللغة الإنجليزية (Exclamation)[٢].

**وهذه الخوالف اربعة أنواع:**

١– خالفة اسم الفعل ويسميها الدكتور تمام حسان (خالفة الإخالة) أما حماسة فضل تسميتها باسم الفعل لعدم وجود سند لتسمية الدكتور تمام حسان اما تسمية اسم الفعل فسندها تسمية ابن صابر ليصبح تجرده من المقيدات مميزا عن غيره من "الخوالف".

٢– خالفه (التعجب).

٣– خالفه (المدح والزم).

(١) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٩٧: ١١٠.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها صـ١١٣.

٤- خالفه (الصوت) أي أسماء الأصوات عند النحاة.

والخوالف الأربعة اصطلاح الدكتور تمام حسان اما د/حماسه ففضل أن يبقيها على مصطلحاتها الأساسية وهى عنده على النحو التالي:

١- جملة (الخالفة) ويقصد بها اسم الفعل مع ضميمه.

٢- الجملة التعجبية. ٣- جملة المدح والذم.

٤- جملة خالفه الصوت. ٥- الجملة الندائية.

٦- الجملة القسمية.

٧-الجملة التحذيرية والاغرائية.[١]

## النتيجة:

**أولًا:** اختلاف المحدثين مع القدامى في تسمية بعض التراكيب بالجملة الندائية فبعضهم يطلق عليها مسمى مركب لفظي ولا يرتفع إلى منزلة الجملة ولا يصح تسميته بالجملة أيضًا على نحو ما يراه الدكتور مهدي المخزومي في حين يراها الدكتور عبدالرحمن أيوب والدكتور عبداللطيف حماسة أنها من الجمل غير الإسنادية.

إضافة إلى تأثرهم بنظرية إلغاء العامل النحوي وما أحدثته من جلب للأفكار فهذا وإن كان مفيدًا من جهة رواج الفكر ونمائه والكشف عن كثير من مدخلات وأسرار اللغة العربية إلا أنه يحتفظ للسابقين بمنهجهم القويم والسديد من وجهة نظري لأنه الأخصر والأضبط. ولأنه منهج حُفظ وحُفر في دراسة التراث النحوي لا مناص عنه.

**ثانيًا:** يرجع عدم الاتفاق بين المحدثين وبعضهم البعض إلى أن كل باحث نحوي أو لغوي أو حتى دارس من المحدثين بنى تقسيمه للجملة بناء على اختياره لتعريف محدد للجملة.

(١) مغني اللبيب جـ٢/٤٠ المطبعة الأميرية، وانظر: العلامة الإعرابية صـ١١٠.

ومعروف أن القدامى والمحدثين من العرب وغير العرب لم تتحدد عندهم الجملة بتعريفها تعريفًا مستقلًا يساعد على فهم وحدات التركيب اللغوي في إطاره الصحيح. وطالما اختلفت التعريفات لتحديد مفهوم الجملة اتبعه اختلاف في التقسيم حتى وصلنا إلى أن كل منهم يكون له منظور خاص في التقسيم يحاول معه الوصول إلى تصنيف جديد.

ويعكس هذا التقسيم أفكار راسخة لديهم وهي الفرار من فكرة التأويل والتقدير وكذلك الفرار من فكرة العامل النحوي. وما يتبعه من تغيرات حتى رأينا أننا وصلنا إلى مرحلة (تمثل الفوضى) في تقسيم الجملة ومن ثم يصعب إعطاء صورة محددة للتقسيم وبخاصة عند المحدثين.

**ثالثًا:** يعترف بفضل الدراسات الحديثة لتحليل اللغة القديمة وما وصلنا إليه في الواقع الحديث وهذا يعد ثراء في حد ذاته علمي وفكري ولغوي.

كما يعترف لها بمحاولة الربط بين اللغة القديمة وما استحدث من ظهور مصطلحات وتركيبات يجب تحليلها وتفكيكها لمعرفة أصولها، لاتخاذ الحذر من أجلها فإذا كانت تمثل الخطورة على اللغة ابتعدنا عنها لمعرفة هذه الأصول المنبعثة منها والتي تمثل هدفا خطيرًا على اللغة.

وإذا كانت تمثل تواصل ذاتي من منابع اللغة وثقنا الصلة بها إعزازًا لهذه الأصول ومن ثم يلزم الاعتراف بالمقترحات الهادفة من وجه نظري، وترك ما عداها.

## المبحث الثاني

## أثره في الجملة الشرطية والجملة الظرفية

كما اتبع النحاة منهج سيبويه في تصوير الجملة العربية فيلزم تكوينها من ثلاث عناصر هي كما ذكر: المسند إليه، والمسند، والإسناد؛ كذلك اتبعه الجمهور في تقسيم الجملة قسمين اثنين فقط، القسم الأول: الجملة الفعلية والقسم الثاني: الجملة الاسمية، وقد ورد الإجماع بذلك.

**أما الزمخشري فقد خرج عن الإجماع**

ورأى أن الجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية وأتى بالأمثلة لكل منها فقال:

«والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيدٌ ذهب أخوه، وعمروٌ أبوه منطلق، وبكرٌ إن تعطه يشكرك، وخالدٌ في الدار»[١].

فقد مثل للجملة الشرطية بخبر المبتدأ (فإن تعطه يشكرك) خبر عن (بكر) وأما الجملة الظرفية فقد مثل بقوله: (خالد في الدار). وهو يريد أن في الدار جملة، وهي المقصود بالظرفية، لأن الفعل استقر حذف قبلها، فانتقل الضمير من الفعل إليها، وأضمر فيها.

**وعقب ابن يعيش على الزمخشري منتقدًا هذا التقسيم** الذي أدلى به، وقال: إنه تقسيم أبي على الفارسي وهي قسمة لفظية أي شكلية مردودها أن الجملة ضربان (فعلية واسمية)، لأن (الجملة الشرطية) عنده في الحقيقة مركبة من جملتين فعليتين (الشرط) (فعل وفاعل) و(الجزاء) (فعل، وفاعل)، والظرف في الحقيقة (للخبر الذي هو استقر) وهو (فعل وفاعل)[٢].

**ووافق بعض المحدثين وهو الدكتور مهدي المخزومي[٣] ابن يعيش في وجهة نظره،** بأن هذا التقسيم شكلي لفظي مردود في تحقيقه إلى

(١) المفصل في شرح المفصل جـ٨٨/١.
(٢) شرح المفصل جـ٨٨/١. بتصرف.
(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٣٩.

أحد القسمين المعلومين في الجملة منذ القديم وهي أن الجملة تنقسم إلى اثنين لا ثالث لهما جملة اسمية وجملة فعلية.

كما وافق الدكتور/ محمد حماسة عبداللطيف من المحدثين ابن يعيش في انتقاد جملة الشرط، «لأن الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو: قام زيد إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى»(١).

«والشرط معنى من المعاني التي تدخل على الجملة كالنفي والتأكيد والاستفهام، وإذا وجد ما يسمى بالجملة الشرطية قسيمًا للاسمية والفعلية كان معنى ذلك أن توجد جملة تأكيدية ونفييه واستفهامية في شركة مع الفعلية والاسمية، وهذا ما لم يقل أحد به»(٢).

أما الزركشي فقد وافق الزمخشري، حيث يعد (الجملة الشرطية) جملة واحدة(٣).

من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ**﴾(٤) وَقَوْلِهِ: ﴿**فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ**﴾(٥) وَقَوْلِهِ: ﴿**إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا**﴾(٦) وقوله: ﴿**فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي**﴾(٧)

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٢٥.
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٢٥.
(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي جـ٢/٣٥٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٢٦.
(٤) النساء: ١٢٤.
(٥) الأنعام: ١٢٥.
(٦) الأعراف: ١٠٦.
(٧) الأعراف: ١٤٣.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾(١)، وقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾(٢).

**غير أنه اختلف مع الزمخشري في تمثيله للجملة الظرفية،** فعنده: الجملة الظرفية هي المصدرة بظرف أو جار ومجرور قبل اسم مرفوع على الفاعلية نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾(٣)، ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾(٤)، فعنده أن (أجر) فاعل للظرف، و(شك) فاعل للجار والمجرور وكذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾(٥)، بخلاف تمثيل الزمخشري لها بالجار والمجرور خبرًا عن المبتدأ في نحو: «خالدٌ في الدار».

كما وافق الدكتور فخر الدين قباوة من المحدثين الزمخشري في مجيئه بالجملة الشرطية حيث كانت التقسيمات عنده ثلاثة: فأقسام الجمل عنده ثلاثة: ١- الجملة الاسمية، ٢- الجملة الفعلية، ٣- الجملة الشرطية. وهي عنده التي صدرها أداة شرط نحو: من طلب العلى سهر الليالي، لولا الأمل لضعف العمل، إذا أكرمت الكريم ملكته.

**واحتج في ذلك:**

بأن الخليل والمبرد إشارا إلى الجملة الشرطية، ثم جاء الزمخشري ونص عليها، ومثل لها بخبر المبتدأ في قولك: بكر إن تعطه يشكرك ورأى أن هذا هو الصواب. معتلًا بأن:

الجملة إما أن تقوم على تركيب إسنادي، كالفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وإما أن تقوم على تركيب شرطي فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء، والصيرورة الشرط والجزاء

(١) يونس: ٤٦.
(٢) طه: ١٢٣.
(٣) التوبة: ٢٢.
(٤) إبراهيم: ١٠.
(٥) يس: ٧٠.

كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منهما عائد واحد نحو: زيد إن تكرمه يشكرك عمرو. فالهاء في تكرمه عائدة إلى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم(١).

**والاختيار:** أن الاسم المرفوع مبتدأ مؤخر، حذف خبره، لدلالة شبه الجملة عليه. فالجملة اسمية(٢).

**أما ابن هشام(٣) فقد قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام:** اسمية وفعلية وظرفية، ولم يوافق على الزيادة التي اضافها الزمخشري بالجملة الشرطية اعتقادًا منه بأنها من قبيل الفعلية ثم عرف كل من هذه الأقسام.

**فالأسمية هي: التي صدرها اسم**، كـ (زيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان) عند من جوزه، وهو الأخفش والكوفيون.

**والفعلية هي: التي صدرها فعل**، كـ (قام زيد، وضُرب اللصُّ، وكان زيد قائما، وظننته قائمًا، ويقوم زيدٌ، وقُمْ).

**والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور**، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت زيدًا فاعلًا، بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما.

**أما السيوطي فأتبع ابن هشام التقسيم.** فعنده تنقسم الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية(٤). **الاسمية:** التي صدرها اسم، كزيد قائم وهيهات العقيق.

**والفعلية:** التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائمًا. ويقوم وقم.

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل صـ١٩، ٢٠.
(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل صـ٢١.
(٣) انظر: مغني اللبيب جـ٢/٧.
(٤) انظر: همع الهوامع جـ١/٣٧.

**والظرفية:** المصدرة بظرف أو مجرور، نحو عندك زيد، أو في الدار زيد إذا قدرت زيدًا فاعلًا بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما.

وكذلك أيضًا انتقد الزمخشري زيادته للشرطية تقسيمًا رابعًا للجملة **والصواب عنده:** أنها من قبيل الفعلية، لأن المراد بالصدر المسند، أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليها من الحروف.

**استنتاج:**

١- مكونات الجملة الشرطية عند الزمخشري ثلاث عناصر، حددها بناء على التركيب الذي مثل به في قوله: بكر إن تعطه يشكرك. فبكر مبتدأ مخبر عنه بالجملة الشرطية.

(إن تعطه يشكرك) ومكونات التركيب إذًا ثلاثة. وهي:

أ- الأداة الرابطة (إن).

ب- فعل الشرط تعطه.

جـ- جواب الشرط (يشكرك).

٢- مكونات الجملة الظرفية عند الزمخشري: هي جملة مكونة من جار ومجرور مخبر بها عن مبتدأ.

أخذ ذلك من خلال التركيب الذي مثل به في قوله (خالد في الدار).

فجعل في الدار جملة ظرفية من حيث كانت متعلقة بالفعل المقدر فلما حُذف انتقل الضمير من الفعل إليها.

٣- مكونات الجملة الظرفية عند الزركشي: هي الجملة المصدرة بظرف أو جار ومجرور قبل اسم مرفوع على الفاعلية. نحو: ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾[١]، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[٢].

(١) يس: ٧٠.

(٢) التوبة: ٢٢.

٤- مكونات الجملة الظرفية عند ابن هشام: هي الجملة المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو: أعندك زيد أفي الدار زيد إذا قدرت زيدًا فاعلًا، بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرٌ عنه بهما.

٥- تتعين الجملة اسمية وفعلية في التراث النحوي، من خلال عناصرها الموجودة وعن طريق الحذف والاستتار يكمل للجملة ما أرادوا من قوالب. فربما كان في نوع الجملة خلاف لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين.

٦- اشتراك مصطلح الجملة الظرفية بين المتقدمين والمتأخرين في التراث النحوي إلا أنه على الرغم من ذلك فإن بينهما بونا شاسعا في تحديد مفهوم مصطلح الجملة الظرفية عند كل منهما.

فالزمخشري يحدد الجملة الظرفية من خلال مقابلة نماذجها اللغوية ببقية النماذج الواردة في الجملة العربية. وهو بذلك يقف عند ما يميزها من خصائص لغوية.

أما ابن هشام فإنه لم يعن برصد هذه الخصائص بقدر ما التفت إلى لحظ الاعتبارات الذهنية ورعاية الأسس المذهبية، فنحو: (أعندك زيد؟) يمكن أن يكون من قبيل الجملة الظرفية، ويمكن أن يكون من قبيل الفعلية، كما يمكن أن يكون من قبيل الاسمية، ولا يفرق بين أي منهما إلا الاعتبارات المذهبية التي تتحكم في التوجيه النحوي.

- فإذا اعتبرت (زيدا) فيها (فاعلا) للظرف نفسه كانت ظرفية.
- وإذا اعتبرته (فاعلا) لمتعلق الظرف كانت فعلية.
- وإذا اعتبرت الظرف (خبرا) لما بعده كانت اسمية..

فالنموذج اللغوي واحد، وخصائصه اللغوية واحدة، بل التوجيه النحوي واحد أيضًا، والخلاف كله يرتد إلى (اعتبارات) التوجيه فحسب.

تتبع النحاة المحدثون القدامى في كيفية نشأة الجملة الشرطية حتى قبل أن تصل إلى مرحلة التسمية بلفظ الجملة الشرطية، فإذا كان الزمخشري يرجع إليه فضل السبق في ابتكار مصطلح الجملة الشرطية كيانا مستقلا من كيانات الجملة العربية إلا أنه قد سبق بأئمة النحاة الذين عرضوا لهذا الكيان من لدن سيبويه إلى المبرد إلى ابن السراج إلى السيرافي إلى الفارسي.

وهذا إنما يدل على أن النحاة قد أدركوا منذ القديم وجود خصائص مميزة لهذه الجملة في مبناها، ومعناها، ووظيفتها إلا أنهم ظلوا لا يعترفون بها كيانا مستقلًا وإنما ظلوا يصيغونها في إطار غيرها حيث استقر عندهم وضعها– بصورة عامة في نطاق الجملة الفعلية، أو تحليلها إلى عنصريها، ووضع كل منهما أيضًا في ما يناسبه من الجمل الفعلية أو الاسمية(١).

وكان من البديهي أن يبدأ النحاة بإدراك من عنصريها الإسناديين قبل تقرير العلاقات الممتدة بينهما.

وذلك أن كل من عنصريها اتسم بالبساطة في هذه المرحلة وهكذا يكون تصنيف الشرط وحده في الجملة الفعلية والجواب وحده في الفعلية أو الأسمية خطوة مسبقة ضرورية قبل البدء في إدراك التركيب المركب وتصنيف الجملة الشرطية على الوجه الشامل.

وقد أنصف النحو الحديث النحاة(٢) الذين ادركوا هذه الفترة وهي الفترة التي سبقت الزمخشري بهذه الدراسات المسبقة والبسيطة والتي كانت العموم الأساسي لبناء واستكمال الفكرة عند الزمخشري قبل ظهور المصطلح.

وكان المتوقع لديهم في الفترة التالية للزمخشري الانتقال في دراسة هذه الكيانات من مرحلة إدراك العلاقات البسيطة بين المفردات إلى مرحلة الوعي العلمي بمقومات المركبات.

(١) انظر: أسرار العربية صـ٣٢، وشرح المفصل جـ٨٢/١.
(٢) انظر هذه الدراسة في: التراكيب الإسنادية صـ١٤١– ١٤٥.

«ولكن البحث النحوي- من وجهة نظرهم- على العكس من ذلك ارتد مرة أخرى، فأغفل المقدمات الموضوعية التي حدت بالزمخشري إلى تقرير استقلالها، وألغي بذلك ما يرفضه التحليل العلمي من رعاية كافة جوانب الظاهرة المدروسة- وهي: هذه الجملة الشرطية- سواء في مجال تكوينها، أو في تحديد علاقاتها أو في تقرير وظائفها- وبذلك عاد مرة أخرى إلى تبسيط ما هو مركب، وتجاهل ما هو ثابت والارتداد إلى اجترار ما فات، ورفض النتائج والاقتصار على المقدمات»(١).

وترجع الأسباب في ذلك من وجهة نظر الدكتور على أبو المكارم إلى عدد من الأسباب يشير إلى بعض منها:

١- حجاب المعاصرة الذي ورثه معاصروا الزمخشري فقد كان أكثر شجاعة منهم في التقدم في التراث النحوي خطوة أبعد مما خطا إليه معاصروه.

وكان لسان هؤلاء المعاصرين له ابن السيد البطليوسي ٥٢١هـ، ابن الشجري ٥٤٢هـ، والأنباري كمال الدين ٥٧٧هـ.

٢- غلبة روح العصر في العكوف على ما قدمه الأسلاف من أفكار.

٣- الاستغناء عن مقولة الزمخشري باستقلال الجملة الشرطية والأخذ بالمأثورات النحوية التقليدية دون أن يفقد التحليل النحوي للعناصر المكونة لها كثيرًا؛ ذلك أن أهم اعتبارات التحليل هو التوجيه الإعرابي وهذه المأثورات قادرة على تفسير مكونات هذه الجملة دون الحاجة إلى تضارب يدفع النحاة إلى الخروج عليها.

والذي يؤيد ذلك أن الذي رفض قول الزمخشري باستقلال الجملة الشرطية عند النحاة المتأخرين لم يصحبها إلغاء ما استقر في التحليل النحوي لها من خصائص.

(١) راجع التراكيب الإسنادية صـ١٤٥- ١٤٦.

وهذا عندي أقرب تحليل لسبب يمكن القول به في رفض التناول لمصطلح الجملة عند معاصري الزمخشري بعدما ذاعه الزمخشري.

فإذا كان القدامى قد تركوا النماذج الموروثة هي التي تعبر عن نفسها إلا أن النحو الحديث تناولها بالتحليل لأهم الضوابط والأحكام التي احتوت عليها تلك النماذج لتشمل الموضوعات: ثلاث عناصر:

١- مكونات الجملة الشرطية.

٢- العلاقات السياقية لها.

٣- الخصائص المميزة لها.

## مكونات الجملة الشرطية:

أول عنصر من العناصر التي تتكون منها الجملة الشرطية:

أدوات الشرط. إذ هي الرابط الذي يربط بين حدثين مختلفين بحيث يكون أحدهما مقدمة والأخر نتيجة وهذان الحدثان اللذان يتم ربطهما ليسا قائمين بذاتهما وحدهما، بل إنهما مسندان بالضرورة إلى من يقوم بهما وبهذا يكون الترابط ليس بين حدثين بل بين تركيبين إسناديين لكل منهما مقوماته الإسنادية، من محكوم ومحكوم عليه.

والذي يقوم بالربط هي الأدوات إذ هي التي تقوم بترتيب العلاقة بين التركيبين الإسناديين وجودًا أو عدمًا ماضيا أو مستقبلا. وبهذا نصل إلى أن مكونات الجملة الشرطية في الحقيقة ثلاث مكونات هي: الأداة وتركيب فعل الشرط وتركيب جواب الشرط[١].

(١) انظر: التراكيب الإسنادية صـ١٨١.

## أما الأدوات ونظرة المحدثين لها في التراث

أخذ الباحثون على النحو في التراث بالنسبة للأداة أن النحاة لم يدرسوا الجملة الشرطية إلا من خلال الشكل الإعرابي فيها. إذ رعاية الخصائص الإعرابية للأفعال الواقعة بعد أدوات الشرط كانت الأساس في هذه الدراسة(١).

**وكان التقسيم للأدوات قسمين:**

**التقسيم الأول بحسب التصنيف النحوي إلى ثلاثة أقسام:**

وقد انقسمت بهذه الاعتبارات إلى أقسام ثلاثة:

١- حرف باتفاق: وهو إنْ.

٢- اسم باتفاق وهو من، وما، ومتى، وأي، وأين، وأيان، وأنى، حيثما.

٣- مختلف فيه بين الاسمية والحرفية، وهو: (إذما) و(إذا ما) و(مهما).

**التقسيم الثاني بحسب ما تفيده من معنى:**

وقسمت أيضًا بهذا الاعتبار إلى ستة أقسام(٢):

١- للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو (من).

٢- للدلالة على من لا يعقل وهو «ما»- و«مهما».

٣- للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط متى، وأيان.

٤- للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين، وأنى وحيثما.

٥- ما يستخدم للدلالة على مجرد التعليق وهو إن وإذما.

٦- ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وهو (أي).

**أما أدوات الشرط غير الجازمة فهي:**

١- لو: وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل، كما تفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي(٣).

---

(١) الأصول لابن السراج جـ٢/٤٢١، الأشموني جـ٣/٢، التصريح جـ٢/٢٤٨، والتراكيب الإسنادية صـ١٤٨.

(٢) انظر: شرح التصريح جـ٢/٢٤٨، وانظر: التراكيب الإسنادية صـ١٥٣- ١٥٤.

(٣) شرح المفصل: جـ٧/٤٢، وشرح التصريح جـ٢/٢٥٥.

٢- لولا: وتفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي.

٣- لوما: وهي مثل لولا في إفادة تعليق الجواب على الشرط في الماضي.

٤- لما: وتفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي.

٥- إذا: وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل.

٦- كيف: وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل أيضًا.

**وهذه تنقسم أيضًا من حيث التصنيف النحوي إلى ثلاثة أقسام:**

١- حروف باتفاق وهو: لو ولولا ولوما.

٢- اسم باتفاق وهو: إذا وكيف وكيفما.

٣- ومختلف فيه بين الحرفية والاسمية وهو: لما.

**ويلاحظ أن الفرق بين أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة:**

١- أن زمن التعليق الشرطي بالنسبة للقسم الأول الجازم المستقبل دائما بغض النظر عن نوع الصيغ التالية لها.

وهذا هو السائد في التراث النحوي حتى لو الصيغة ماضية أما زمن التعليق الشرطي في القسم الثاني غير الجازم فمتنوع فقد يكون ماضيًا، كما قد يكون مستقبلا.

ويوضح هذا أن الأساس في زمن التعليق الشرطي لهذه الأدوات هو المستقبل.

٢- اختلاف الحالة الإعرابية بين أدوات القسم الأول الجازم وأدوات القسم الثاني غير الجازم فالأولى لها تأثير الجزم فيما يعقبها من فعل الشرط وفعل الجواب بينما القسم الثاني غير الجازم لا يترك أي تأثير.

ويشير الدكتور على أبو المكارم إلى أن أدوات الشرط هذه تقتضي «تركيبين إسناديين تربط الأداة كلا منهما بالآخر بحيث يصيران معًا جملة واحدة في إفادة المعنى ويطلق على أولها فعل الشرط، وقد يطلق عليه «الشرط» اختصارًا، ويصطلح على ثانيهما «بجواب الشرط» للدلالة على أنه

مترتب على الفعل ترتيب الجواب على السؤال، وقد يعبر عنه بالجزاء للإشارة إلى أن الجواب بمثابة الجزاء لمضمون الفعل.

**استنتاج:**

١- يتشابه نحاة العصر الحديث مع نحاة التراث في الاعتماد على النماذج العربية في تصوير وتحليل الجملة الشرطية.

٢- رصد التراث النحوي بكل مصداقية موثقة من تصنيف الأدوات سواء من حيث الاسمية والحرفية أو من حيث ما تفيده من الدلالة أو من حيث التعليق الشرطي بحسب الزمان أو من حيث إعراب أدوات الشرط.

٣- الجملة الشرطية تعد جملة إسنادية ذات تركيب إسنادي مستقل، مكون من تركيبين إسناديين تربط الأداة كل منهما بالآخر بحيث يصيران معا جملة واحدة في إفادة المعنى، ويطلق على أولها فعل الشرط ويطلق على الثاني جواب الشرط مصرح بهذا عند نحاة العصر الحديث.

٤- اختلاف المحدثين بين بعضهم البعض في نظرتهم للجملة الشرطية باعتبار ركني الإسناد فيها فالدكتور على أبو المكارم أفصح عن ركني الإسناد في هذه الجملة على اعتبار أن كل تركيب يعد ركنًا إسناديًا فيها فالتركيب الأول وهو فعل الشرط ركن أول والتركيب الثاني وهو جواب الشرط يعد ركن ثانٍ وقد ربطت الأداة بينهما فجاءت الفائدة بعد الربط.

**أما الدكتور مهدي المخزومي فقال:**

«ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي، والتحليلي المنطقي، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن الجزءين المعقولين فيها إنما يعبران معا عن فكرة واحدة، لأنك إذا اقتصرت على واحدة منها أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك، وقصرت عن نقل ما

يجول فيه إلى ذهن السامع. وسمى كل واحدة من جملتي الشرط والجواب (عبارة) أي عبارة الشرط وعبارة الجواب»[١].

فقد عبر المخزومي عن جملة الشرط- بلفظ العبارة وكذلك عبر عن جملة الجواب بالعبارة، وعنده أن كل منهما على حدى لا يعد جملة مستقلة؛ لارتباط كل منهما بالأخرى إذ أن تركيب الجملة الشرطية لا يقبل الانشطار وفي هذا الكلام توضيح بأن ركني الإسناد في هذه الجملة- العبارة الأولى، مع ضمتيها العبارة الثانية.

**والحقيقة** أن هذا يتفق مع القدامى ومع الدكتور على أبو المكارم من حيث مراعاة ركني الإسناد في جملة الشرط حتى يصدق عليها مصطلح (الجملة الشرطية).

وإن لم يصرح به القدامى حيث اكتفوا بالنماذج والتراكيب المشيرة إلى أنها كيان واحد لا يقبل الانشطار مثلما قال المخزومي.

وقد هاجم حماسة[٢] المخزومي في قوله بالإسناد ركنا اساسيا في إتمام الإفادة للجملة حيث خذله القول بذلك أمام الجملة الشرطية.

**وأرى** أنه غير منصف معه.

لأن حماسة يعترض عليه اشتراط الإسناد؛ لأن كل تركيب من التركيبين في الجملة الشرطية على حدة تم فيه الإسناد ولم تتم فيه الإفادة.

وأقول قياس حماسة نموذج الجملة الإسنادية في غير الشرط على حده في الجملة الشرطية يعد قياس مع الفارق.

فالأخيرة نموذج يختلف في مكوناته عن مكونات الجملة الإسنادية في غير هذا الباب.

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ ٥٧.
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة صـ٥٤.

ومن ثم اختلف ركني الإسناد فيها فلا يحق الاعتماد على ركن واحد أو تركيب واحد فقط لعدم الإفادة الشرطية حينئذ.

**تركيب فعل الشرط:**

يرصد على أبو المكارم تركيب فعل الشرط من جهة أن النحاة قد فرقوا في التراث بين فعل الشرط مع الأدوات الجازمة، وتركيبه مع الأدوات غير الجازمة.

فأشار إلى أن جمهور النحاة يرى وجوب كونه مع الأدوات الجازمة تركيبا إسناديا فعليا مستوفيا لشروط بعينها.

**والعلة في ذلك:**

أنه بمثابة العلة والسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد، وإنما بالأعراض. والأفعال أعراض(١).

والشائع عند الجمهور أن زمن الفعل بعد معظم هذه الأدوات المستقبل بصرف النظر عن نوع الصيغة المستعملة منه.

**ويفسر على أبو المكارم هذا:**

بأن مقتضى هذا التصور عند النحاة أنه لا يكون أي تركيب فعل الشرط تركيبا إسناديا اسميا، على الرغم من ثبوت نماذج ومأثورات لغوية وقعت فيها بعد أدوات الشرط أسماء؛ إلا أنه يصنف وجود ثلاث اتجاهات بصورة أساسية:

**أولها:** يرى أن الأصل في تركيب فعل الشرط أن يقع عقب أداة الشرط فعل، ومن ثم يؤول ما يرد خلاف ذلك.

**والثاني:** يمنع تأويل هذه النماذج بأن الأسماء مبتدأت بل يجب أن تكون فاعلًا لفعل محذوف مفسر بالمذكور.

(١) انظر: شرح المفصل جـ٢/٩.

**والثالث:** لا مانع عنده من جعل الاسم الواقع بعد الأداة مبتدأ خبره ما بعده وبذلك يجيز كون فعل الشرط تركيبا إسناديا مخالفا الشائع بين النحاة[١].**نخلص من هذا إلى وجود صورتين في تركيب فعل الشرط:**

الأولى: أن يكون تركيبا إسناديا فعليا تصدره فعل مستوف للشروط[٢].

الثانية: أن يتصدر تركيب فعل الشرط اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل، ويشترط لصحة هذه الصورة بإطراد أن يأتي بعد الاسم المتقدم- ظاهرًا أو ضميرًا- فعل مستوف للشروط التي سبق بيانها، صالح للإسناد إلى ما تقدم عليه.

**أما ترتيب أفعال الشرط بعد الأدوات غير الجازمة:**

فيشير أبو المكارم إلى أنه يماثل تركيبه بعد الأدوات الجازمة بيد أنه ظهر مخالفته له في أمور أهمها:

الحالة الإعرابية له والدلالة الزمانية به، ثم بعض الفوارق التي تعد بمثابة صورة من الخصائص السياقية معه، ليخلص من ذلك إلى تحديد العناصر الصالحة للدخول في تكوين تركيب الشرط بصورة عامة وذلك في الصيغ الآتية:

١- التركيب الإسنادي الفعلي، ولا يكون فعله إلا ماضيًا أو مضارعًا، ويجب أن يستوفي شروطًا بعينها.

٢- الاسم الظاهر المرفوع، أو ضمير الرفع المنفصل، ويجب أن يعقب كلا منها فعل ماض أو مضارع مستوفي للشروط، أو وصف مشتق جاري مجرى الفعل في دلالته المزدوجة صالح معنى لإسناده إلى ما تقدم عليه.

٣- أن المشددة المفتوحة الهمزة ومعمولاها، ويجب ماضيا أو مضارعا مستوفيا للشروط، أو وصفا مشتقا جاريا مجرى الفعل في الدلالة.

---

(١) التراكيب الإسنادية صـ١٦٥- ١٦٦.

(٢) انظر: التصريح جـ٢/٢٤٩.

٤- (أن) المصدرية الساكنة النون، ويشترط أن يكون فعلها ماضيًا أو مضارعا مستوفيا للشروط.

٥- يندر أن يكون فعل الشرط لفظا ضمير جر متصل، إذا لم يرد ذلك إلا في أداة واحدة هي (لولا) وفي تخريجها خلاف.

٦- كما يندر أن يكون فعل الشرط المستوفي للشروط موافقا لفظا ومعنى للجواب، وقد يشترط ذلك مع أداة واحدة هي كيف.

واقتضى ذلك أن يخرج الدكتور على أبو المكارم بأن هناك عدد من الصيغ لا تكون عنصرًا إسناديًا في تركيب (فعل الشرط) على رأسها: (فعل الأمر)، و(الخوالف) و(الصيغ الدالة على الطلب) و(الأفعال الجامدة) و(الأفعال المقترنة بحرف تنفيس) و(الظرف) و(الجار والمجرور)[1].

**استنتاج:**

اعتمد الدكتور على أبو المكارم في تحليله لتركيب فعل الشرط: أنه حلله تحليلًا عضويا بمعنى أنه فكك تركيب فعل الشرط من حيث الأداة الرابطة بينه وبين الجواب ومن حيث ما وليها من صيغة معتمدًا على النماذج الواردة في التراث النحوي وآراء النحاة الواردة فيها فحدد المكونات والعناصر لهذا التركيب وخلص إلى الصورة النهائية التي يكون عليها. فحتم الشأن أن يفصل بين أمرين:

**الأمر الأول:** تحديد صيغ معينة محددة ورد فيها أو أتى عليها فعل الشرط فرأيناه قد يكون فعلًا ماضيًا أو مضارعًا وكل هذا مشروط بشروط بعينها، أو يكون اسمًا ظاهرًا مرفوعا أو ضميرًا منفصلًا ويجب حينئذ أن يعقبه فعل ماضي أو مضارع مستوفي للشروط.

وقد يكون صيغة التركيب بعد الأداة (أن) المشددة ومعمولاها ويجب أن يكون خبرها فعلًا ماضيًا أو مضارعا مستوفيا للشروط ويندر مجيئه (أي

(١) انظر: التراكيب الإسنادية صـ١٧٤.

تركيب فعل الشرط) لفظا ضمير جر منفصل وقد ورد ذلك في أداة واحدة وهي (لولا)، كما أنه ندر أن يكون فعل الشرط موافقا لفظا ومعنى للجواب وقد اشترط ذلك مع (كيف) فقط.

**الأمر الثاني**: تحديد الصيغ التي لم ترد في تركيب فعل الشرط من نحو: فعل الأمر، الخوالف، الصيغ الدالة على الطلب، والأفعال الجامدة، والأفعال المقترنة بحرق تنفيس، والظرف، والجار والمجرور وقوفًا على النماذج الواردة من التراث اللغوي النحوي.

على أن الاحتمالات العقلية عنده لا تمنع من وجود بعض النماذج النمطية المخالفة كما في نحو: إن كان محمد سيحضر فاستقبله، في حين لا يجوز: إن سيحضر محمد سأستقبله، ونحوه: إن كان الزميل في الكلية فسأقابله، مما يشير إلى أن لوجود (الفعل الناسخ) دورًا ضمن تركيب فعل الشرط في إجازة هذه النماذج.

**تركيب جواب الشرط:**

يشير الدكتور على أبو المكارم إلى مكونات تركيب جواب الشرط في التراث النحوي لتقرر النحاة أن الأصل في التركيب أن يكون تركيبا إسناديا فعليا «لأن الجواب شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي، ويتوقف دخول بعضها على وجود بعض»[١].

إلا أنه يرى أن النصوص اللغوية أوسع من هذا دائرة وأكثر تنوعًا، إذ ورد جواب الشرط فيها تركيبا إسناديا فعليا، كما ورد أيضًا تركيبا إسناديا اسميا، وكذلك ورد تركيبا شرطيا.

والشرط الأساسي في جواب الشرط أن يكون مفيدًا، فلا يصح الجواب بما لا يفيد، وهكذا لا يجوز نحو: (إن يقم زيد يقم) كما لا يجوز في الابتداء (زيد زيد).

(١) شرح المفصل جـ٢/٩.

ليصل إلى أن الإطار العام لمكونات جواب الشرط توجد فيه أدوات تقبل جميع الاحتمالات الممكنة لتركيب هذا الجواب، فمن الممكن أن يكون تركيبا إسناديا فعليا فعله ماض، أو مضارع، أو أمر، مثبت أو منفي جامد أو متصرف، مقترن بقد أو بحرف تنفيس أو مجرد منهما، خبر أو إنشاء كما أن من الممكن أن يكون تركيبا إسناديا أو ظرفيا مثبتا أو منفيا خبرًا أو إنشاء.

والقاعدة العامة أنه إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون فعلا له فإنه يجب أن يقترن بالفاء، وخصت بذلك عند النحاة؛ لأنها تفيد السببية، ولمناسبتها للجزاء في المعنى، إذا معناها التعقيب بلا فصل، كما أن الجزاء يعقب الشرط(١).

إذ يرى بعض النحاة أن هذه الفاء الرابطة هي فاء السببية الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: (يقوم محمد فيقوم خالد) وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير، ومن ثم لا يجوز الربط بين تركيبي الشرط والجواب بغيرها إذ هي هنا للربط السببي وليس للتشريك في الحكم ومنهم من يرى أن هذه الفاء هي العاطفة وأنها تعطف (جملة) على (جملة) أي تركيبا إسناديا على آخر(٢).

ويعرض الدكتور على أبو المكارم لمكونات جواب الشرط من خلال النماذج الواردة في التراث النحوي ليصل إلى نتائج وهي: أن التركيب الإسنادي الفعلي كان أكثر صلاحية لوقوعه جوابا من التركيب الإسنادي الاسمي أو الظرفي، إذ إنه يمكن أن يقع جوابا لكل أدوات الشرط، جازمة وغير جازمة، في حين أن التركيب الإسنادي الاسمي أو الظرفي لا يجوز وقوعه جوابا إلا مع الأدوات الجازمة وعدد محدود من الأدوات غير الجازمة وبشروط خاصة(٣).

(١) التراكيب الإسنادية صـ١٧٥.
(٢) التراكيب الإسنادية، الهامش صـ١٧٥.
(٣) التراكيب الإسنادية صـ١٨٢.

**الظواهر السياقية للجملة الشرطية:**

تعددت الظواهر السياقية في الجملة الشرطية وقد رصدها الدكتور على أبو المكارم من نحاة العصر الحديث وحللها تحليلًا لفظيا ومعنويا ليصل إلى خصائص تركيب هذه الجملة فكان من هذه الظواهر:

**أولًا: الروابط اللفظية بين الشرط والجواب:**

حيث قسمت أدوات الشرط إلى قسمين أدوات جازمة وأدوات غير جازمة.

**أما قسم الأدوات غير الجازمة:**

فإنها بصورة عامة لا تستخدم إلا أسلوبا واحدًا، و وهو الذي يعتمد على وجود الصيغ الرابطة.

**وأما قسم الأدوات الجازمة:**

فإن الرباط اللفظي بين الشرط والجواب يكون واحدًا من أمرين الجزم، أي الشكل الإعرابي، ووجود الصيغ.

- فالجزم حالة إعرابية يعتد بها عند النحاة علامة على الارتباط الفظي بين الشرط والجواب ويظهر عندما يكون الفعلان مضارعين فإن لم يكونا كذلك فلا جزم من الناحية اللفظية وفي تقديره محلًا يكون الخلاف بين النحاة(١).

ويعترض الدكتور على أبو المكارم على مثل هذا الخلاف الذي يصحبه التقديرات عند النحاة وذلك لتضاربه مع الضوابط المقررة نحويا من ناحية وفقدانه المسوغ من ناحية أخرى.

(١) انظر: شرح المفصل: جـ٨/١٥٧.

ومن هنا اعتمد الدكتور على أبو المكارم على اعتبار الجزم رباطا لفظيا إذا كان موجودا بالفعل في الشرط والجواب أو في أحدهما وذلك متى توافر فيهما عدد من الشروط(١).

- أما الشرط فيجزم وجوبا إذا توافر فيه هذه الشروط بأن يكون:

١- مضارعا.

٢- ألا يكون ماضي المعنى.

٣- ألا يكون طلبيا.

٤- ألا يكون جامدًا.

٥- ألا يكون مقرونا بحرف تنفيس وهو السين أو سوف.

٦- ألا يون مقترنا بحرف نفي غير لم.

٧- ألا يكون مقترنا بقد.

- أما الجواب فالجزم فيه واجب في حالات وممتنع في حالات وجائز في حالات.

**فيجب الجزم في الجواب:**

إذا تحقق في الجملة الشرطية بأسرها أمران:

١- أن يكون الشرط مضارعًا مجزومًا.

٢- أن يتوافر في الفعل الواقع في جواب الشرط الشروط التي سبق ذكرها في فعل الشرط.

ومثال الجزم الواجب(٢) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾(٣)، وشذ رفع الجواب مع تحقق الشروط نحو قول الشاعر:

**يا أقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع أخوك تصرع**(٤)

(١) انظر: التراكيب الإسنادية صـ١٨٣.

(٢) شرح المفصل جـ١٥٧/٨، انظر: التصريح جـ٢٤٩/٢.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٤) قائله: عمرو بن خثارم البجلي. ينظر: في شرح المفصل: جـ١٥٨/٨.

ويمتنع الجزم مع كون الفعل الواقع في الجواب مضارعا- إذا كان طلبيا، أو ماضي المعنى، أو جامدًا، أو مقترنًا بحرف تنفيس أو بقد، أو بغير لم من الأدوات(١).

فتقول على الرفع في الجواب: إن يحضر الصديق لا أتأخر في استقباله، ومن يناضل دفاعا عن الحق ما أتوانى في تأييده، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾(٢)، لأن الفعل الواقع في الجواب طلبي برغم وقوعه مضارعا.

ويجوز الجزم وعدمه- وهو الرفع- إذا تحقق في الجملة الشرطية أمران:

١- أن يكون فعل الشرط ماضيا.

٢- أن يتوافر في الفعل الواقع في الجواب الشروط السابقة.

فمن الجزم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾(٣)، ومن الرفع قول زهير:

**وإن اتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم**(٤)

**- الأدوات الرابطة:**

لاحظ الدكتور على أبو المكارم أن الأدوات الرابطة للقسم الأول كلمتان (الفاء) و(إذا) الفجائية.

أما (الفاء) فإنها تدخل على صدر الجواب إذا كان لا يصلح أن يكون فعلا للشرط. بمعنى أنه وقع تركيبا إسناديا اسميا، أو فعليا فعله طلبي، أو جامد، أو منفي بما، أو بلن، أو بإن النافية، أو مقترن بقيد أو السين أو بسوف. بالإضافة إلى معناها من إفادتها للتعقيب بلا فصل والجزاء يعقب الشرط فضلا عن كونه نتيجة له.

(١) انظر: التراكيب الإسنادية صـ١٨٤.

(٢) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٣) سورة الشورى: الآية ٢٠.

(٤) المقتضب جـ٢/٧٠، شرح المفصل جـ٨/١٥٧، التصريح جـ٢/٢٤٩، الأشموني جـ٤/١٢.

وأما (إذا) فإنها تربط في حالة واحدة وذلك إذا كان جواب الشرط تركيبا إسناديا اسميا موجبا غير طلبي، وغير مقترن (بأن) المؤكدة، شريطة كون أداة الشرط (إن) ونحوها.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[١].

**أما الأدوات الرابطة في القسم الثاني غير الجازم:**

ما عدا (إذا) فتشارك أدوات الأول الجازم في الربط (بالفاء) أو (إذا الفجائية) وما عدا (لما وكيف) اللذان يخلو جوابهما من الأدوات الرابطة جملة، فكانت أدوات هذه القسم الثاني غير الجازم تحتاج إلى روابط لفظية وهي لو، لولا، ولوما، وهي جميعًا تستخدم (اللام) وحدها دون غيرها من سائر أدوات الربط بين الشرط والجواب. ولوحظ أن هذه اللام ليست واجبة الوجود في جميع الحالات وأن من الممكن الاستغناء عنها.

وخلص الدكتور على أبو المكارم من عرضه هذا إلى أن الروابط اللفظية بين الشرط والجواب تتمثل في أحد أمرين:

١- التوافق في الحالة الإعرابية.

٢- استخدام إحدى الأدوات الرابطة الثلاثة، (الفاء، وإذا، واللام) ولكل منهما مواقعها الخاصة بها[٢].

**ثانيًا: الترتيب الجملي في الجملة الشرطية:**

أشار الدكتور على أبو المكارم أنه من المقرر والثابت عند النحاة أن أداة الشرط هي الأداة التي تقوم بوظيفة التعليق المعنوي والزمني معا بين الشرط والجواب، وأن فعل الشرط بمثابة المقدمة للجواب، والعلة فيه، وأن الجواب هو النتيجة الحتمية له، والمعلول الضروري الذي لابد منه.

(١) سورة الروم: الآية ٣٦.

(٢) التراكيب الإسنادية صـ١٨٦.

لزم على ذلك اعتبار هذه العناصر عند ترتيب الجملة الشرطية لدى النحاة فيلزم أن تقدم الأداة الشرط ويليها فعل الشرط، ويعقبه الجواب، وما قد يكون له من معمولات.

إلا أنه ورد كثيرًا من الصور التي خالفت هذا الأصل العام في التراث اللغوي. مما أثار الجدل عند النحاة حول هذه النماذج مما دعاهم إلى الأخذ بتأويل النصوص التراثية حتى تسلم لهم القواعد في الصور الآتية:

١- تقدم ما يشعر بالجواب على الأداة(١).

٢- تقدم معمول الجواب على الأداة(٢).

٣- الفصل بين الفعل والجواب(٣).

**ثالثًا: الحذف والذكر:**

يرصد الدكتور على أبو المكارم من الظواهر السياقية في الجملة الشرطية: أن الأصل فيها أن نذكر عناصرها الثلاثة من الأداة وفعل الشرط وجواب الشرط ولكن ظهر في التراث اللغوي ما يكشف عن مخالفة هذا الأصل. فيمكن الاستغناء عن بعض هذه العناصر متى دل عليها دليل من الموقف أو السياق، ومن ثم تقرر لدى النحاة إمكان «حذف» أحد العناصر الثلاثة بل تجاوز الحذف إلى حد إمكان حذف كافة العناصر التقاء بما يدل عليه في السياق أو الموقف.

فكانت هناك للحذف في التراث النحوي صورًا منها:

١- حذف فعل الشرط والجواب معًا(٤).

٢- حذف أداة الشرط وفعل الشرط(٥).

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٩/ ٩.

(٢) شرح الرضي: جـ٢/٢٥٦.

(٣) همع الهوامع: جـ٢/٦٣.

(٤) انظر: التصريح جـ٢/٢٥٢.

(٥) انظر: شرح الرضي جـ٢/٢٦٥، همع الهوامع جـ٤/١٣٥، الأشموني: جـ٣/٣٠٩.

٣- حذف فعل الشرط وحده(١).

٤- حذف جواب الشرط وحده(٢).

**رابعًا: الفصل بين فعل الشرط وجوابه:**

أيضًا من النصوص المقررة التي أشار إليها الدكتور على أبو المكارم اتباعا للنماذج المأثورة في التراث أن تتوالى أجزاء الجملة الشرطية.

بيد أنه قد ورد من النصوص ما يشير إلى إمكان الفصل بين فعل الشرط وجوابه، لتأخذ هذه النصوص صورًا لكل واحد منها أحكاما تختلف عن غيرها من الصور الأخرى، وهي:

١- الفصل بالمضارع المجرد من العاطف(٣).

٢- الفصل بالمضارع المعطوف (بالفاء) أو (الواو) أو (حتى) أو (أو)(٤).

٣- الفصل بالمضارع المقترن بغير أدوات العطف السابقة. على نحو المقترن بثم.

الصورة الأولى: مضارع مجرد من أدوات العطف نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ**﴾(٥).

الصورة الثانية: الفعل المضارع المقترن بعاطف نحو: ﴿**وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ**﴾(٦).

(١) انظر: التصريح جـ٢/٢٥٢، ٢٥٣، انظر: المقتضب جـ٢/ ٧٢- ٧٣، الإنصاف جـ٢/٦١٦، وشرح المفصل جـ٩/٩، وشرح التسهيل جـ٤/٧٤.

(٢) ارتشاف الضرب جـ٢/٥٦١، المغني جـ٢/٣٩٠.

(٣) انظر: همع الهوامع جـ٤/٣٣٩.

(٤) انظر: الكتاب جـ١/٤٤٧، وشرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٠٦، ومغني اللبيب جـ٢/٢٧٠، والتصريح جـ٢/٢٥٢، وشرح الأشموني: جـ٤/٢٤.

(٥) سورة الفرقان: ٦٨- ٦٩.

(٦) سورة آل عمران: الآية ١١.

**سادسًا: تعدد فعل الشرط:**

من الظواهر السياقية التي رصدت عند الدكتور على أبو المكارم في تحليل الجملة الشرطية أن من الأساليب الواردة في التراث اللغوي؛ تعدد كل من أداة الشرط وفعله والاقتصار بعدها على جواب واحد، وقد ورد في الأسلوب صورتان:

الأولى: ذكر أداة الشرط الثانية دون عطف، والثانية ذكر الأداة بعد عاطف، ولكل منهما أحكاما خاصة عند النحاة(١).

مثال تعدد الشرطين أو أكثر دون عاطف قول الشاعر:

**إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا ... منا معاقل عز زانها كرم**(٢)

فالجمهور على أن الجواب من حيث المعنى–جواب الشرط الأول، وأما الشرط الثاني فإن جوابه محذوف دل عليه جواب الأول. والشرط الثاني مقيد لما في الشرط الأول من إطلاق، فهو يؤدي من حيث المعنى وظيفة الحال.

ومن النحاة من ذهب إلى أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول على إضمار الفاء.

واتبع أبو المكارم القول الأخير بأنه لا يسلم من ضعف(٣).

أما مثال الصورة الثانية تعدد الشروط مع اقترانها بعاطف. فقد اعتذر الدكتور على أبو المكارم للتمثيل عنها لعدم توافر نصوص تراثية بين يديه يشهد بذيوع هذه الصورة.

وفي رأيه أن النحاة قد عرضوا لها استكمالا للاحتمالات العقلية الواردة لهذا التعدد. نحو: إن تحضر، وإن تناقش تفهم الدرس، وإن تحضر ثم تناقش

(١) انظر: الأصول في النحو جـ١٨٩/٢، شرح المفصل جـ٥٥/٧، شرح الرضي جـ٢٦٧/٢، التصريح جـ٢٥١/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية جـ١٦١٤/٣، الهمع جـ٣٣٨/٤.

(٣) انظر: التراكيب الإسنادية صـ١٩٩.

تفهم الدرس، وإن تحضر أو إن تناقش تفهم الدرس، وابن مالك على أن الجواب للشرط الأول بصرف النظر عن الأداة العاطفة أو غيره.

وعند غيره من النحاة فيه تفصيل باعتبار نوع الأداة العاطفة ليخرج الدكتور على أبو المكارم عن هذا الخلاف بأن الإسراف في التفصيل على الرأي الثاني لا جدوى منه فدلالات النصوص تؤيد رأي ابن مالك من ضرورة رعاية أداة العطف في النص اللغوي(١).

**سابعًا: اجتماع الشرط والقسم:**

يحتاج القسم إلى جواب كما يحتاج فعل الشرط إلى جواب، إلا أن روابط القسم تختلف عن روابط الشرط التي تربطه بفعل الشرط فكل منهما له روابطه اللفظية.

**أما روابط فعل القسم اللفظية(٢) فهي:**

١- يؤكد الجواب بـ (إن، واللام) إذا كان تركيبا إسناديا اسميا أو ظرفيا، أو وصفيا معًا نحو: (والله إن خالدا لفي قلوبنا) أو يؤكد بواحدة منهما نحو: (والله لخالد في قلوبنا) أو (والله إن خالدًا في قلوبنا).

٢- يؤكد الجواب بـ (اللام والنون) إن كان تركيبا إسناديا فعليا مثبتًا صدر بمضارع نحو: والله لنكرمن ذكرى شهدائنا.

٣- يؤكد الجواب بـ (اللام وقد) إن كان تركيبا إسناديا فعليا مثبتًا صدر بماضي أكد بـ (اللام وقد) نحو: والله لقد نهض خالد بواجبه.

٤- ويؤكد الجواب بـ (ما) أو (لا) أو (إن) إن كان التركيب الإسنادي منفيا. نحو: والله ما أهمل المناضلون ونحوه.

(١) السابق: صـ٢٠٠.

(٢) شرح المقتضب جـ٩٦/٩.

واجتماع الشرط والقسم ثابت لغويا فمن الممكن في الجملة العربية يجتمع فيها الشرط مع القسم. ولا سبيل عمليا لذكر الجوابين معًا بل يلزم الاقتصار على ذكر أحدهما والاستغناء به عن ذكر الآخر.

**أما لمن الجواب ففيه تفصيل:**

١- **إذا كانت أداة الشرط (لو أو لولا)** فيرى الجمهور جواز أن يكون الجواب لأي منهما، سواء تقدم القسم على الشرط أو تقدم الشرط على القسم.

تقول: والله لو قام زيد لم يقم عمرو، بذكر جواب الشرط، وتقول: والله لو قام زيد لا يقوم عمرو، بذكر جواب القسم وكذلك لو تقدم الشرط.

**وإذا كانت أداة الشرط غير (لو ولولا) يفرق بين صورتين:**

**الأولى:** إذا تقدم في التركيب اللغوي ما يحتاج إلى خبر كالمبتدأ في الحال أو في الأصل.

**والثانية:** إذا لم يتقدم في الجملة ما يحتاج إلى خبر.

فإذا تقدم ما يحتاج إلى خبر فالجواب عند النحاة ذكر جواب الشرط وحذف جواب القسم سواء كان الشرط متقدما، نحو: زيد إن حضر خالد- والله أكرمه، أو متأخرًا، نحو: زيد والله- إن حضر خالد أكرمه.

وإذا لم يتقدم ما يحتاج إلى خبر حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب المتقدم عليه(١).

نحو: (إن قام زيد – والله- يقم عمرو) فالجواب للشرط لتقدمه (والله إن قام زيد ليقمن عمرو) فالجواب للقسم لتقدمه.

**وهناك مسائل ختامية رصدها الدكتور على أبو المكارم في ظل الظواهر السياقية لجملة الشرط وهي:**

١- زيادة ما على أدوات الشرط وبخاصة على(١):

(١) انظر: الكتاب جـ١/٤٤٤، شرح الكافية الشافية جـ٢/١٦١٥، التصريح جـ٢/٢٥٣، ابن الناظم ٧٠٧، والأشموني جـ٤/٢٩.

- إن نحو: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾(٢).
- أي شريطة ألا تكون مضافة إلى ضمير نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾(٣).
- أين نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾(٤).
- أيان نحو قول الشاعر:

**إذا النعجةُ الأدماء كانت بقفرة ... فأيان ما تعدل بها الريح تنزل**(٥)

- متى، نحو قول عنترة:

**متى ما تلقني فردين ترجف ... روانف أليتيك وتستطارا**

على أن (ما) هذه تزد في هذه الأدوات بغية توكيد المعنى العام المستفاد من الجملة.

٢- دخول الاستفهام على الشرط(٦):

ذهب سيبويه إلى أنه يجب تقدم الاستفهام حينئذ على أداة الشرط، لأن الاستفهام في الحقيقة موجه إلى مضمون الجملة الشرطية كلها، فهو بمنزلة القسم معها. ويشهد بذلك المأثورات اللغوية نحو قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾(٧)، ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾(٨).

---

=

(١) انظر: التراكيب الإسنادية صـ٢٠٣.
(٢) سورة المائدة: الآية ٢٠٠.
(٣) سورة الإسراء: الآية ١١٠.
(٤) سورة النساء: الآية ٧٨.
(٥) همع الهوامع جـ٤/٣٤١، الأشموني جـ٤/١٠.
(٦) انظر: الكتاب جـ٣/٨٣، التصريح جـ٢/٢٥٤، والتراكيب الإسنادية صـ٢٠٤.
(٧) سورة الأنبياء: الآية ٣٤.
(٨) سورة آل عمران: الآية ١٤٤.

٣- الجزم بعد الأدوات غير الجازمة[١]:

ورد من المأثورات النحوية ما أشارت إلى وجود جزم بعد الأدوات الغير جازمة فيما أتبعها من أفعال واختلفت الآراء النحوية حول تخريجها.

وذلك بعد (إذا) في قول النمر بن تولب:

**وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى ... وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب**[٢]

وقول عبد قيس بن حقاف بن عمرو:

**استغنى ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتجمل**[٣]

وبعد (لو) في قول الشاعر:

**لو يشأ طار به ذو ميعة ... لاحق الآطال نهد ذو خصل**[٤]

بجزم يشأ.

٤- الشرط بدون الأداة[٥]:

وهو على وصف الدكتور على أبو المكارم أسلوب من جزأين:

**أولهما:** تركيب إسنادي دال على الطلب (أمرًا، أو نهيا، أو دعاء، أو استفهاما، أو عرضا، أو تخصيصا، أو تمنيا، أو رجاء).

**وثانيهما:** تركيب إسنادي فعلي يتصدره مضارع يلي الجزء الأول، ويرتبط به من حيث المعنى على نحو يكاد يكون فيه نتيجة له، وقد يتصدر الجزء الثاني (فاء) السببية فينصب المضارع التالي لها.

نحو: ﴿**وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**﴾[٦]، ﴿**لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ**﴾[٧].

(١) انظر: الجنى الداني ٣٦٠.
(٢) السابق.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٣/١٥٨٤.
(٤) شرح الكافية الشافية: جـ٣/١٦٣٢، الهمع جـ٤/٣٤٣.
(٥) انظر: الكتاب: جـ٣/٩٨.
(٦) سورة طه: الآية ٨١.
(٧) سورة المنافقون: الآية ١٠.

وقد يتجرد المضارع من الفاء فيجوز فيه الرفع نحو قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾(١).

والثاني الجزم نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾(٢).

واختلف النحاة حول توجيه الجزم ليحزم الدكتور على أبو المكارم إلى أن الخصائص السياقية لكل من الأسلوبين تفرض عدم حمل أحدهما على الآخر وتوجب تفسير الحالة الإعرابية لكل منهما في ضوء الوظيفة النحوية التي تؤديها الكلمات في تركيبها اللغوي. ولا مانع عنده من القول بأن الجازم هنا أسلوبي، بمعنى أن «الموقع» هو الذي أثر فيه، وليس كلمات بعينها منه(٣).

## خصائص الجملة الشرطية:

استطاع الدكتور على أبو المكارم أن يحدد الخصائص التي يتميز بها تركيب الجملة الشرطية وذلك من خلال تحديد موقفها من ظواهر البساطة والتركيب والتقييد أو النسخ، والامتداد، والتطابق، والترتيب، وذلك بمقارنتها بصورة عامة بمواقف غيرها من الجمل.

### أولًا: من حيث البساطة والتركيب(٤):

اختلفت الجملة الشرطية في نموذجها عن نماذج الجملة العربية سواء من حيث طبيعة الإسناد أو شكله أو الأطراف المشاركة فيه.

لتتكون من ثلاثة عناصر مختلفة وليس من عنصرين، اثنان منه تركيبان إسناديان متميزان مترابطان عضويا لفظا ومعنى. والعنصر الثالث هو الأداة التي تقوم بمهمة الربط الحيوي الضروري بين التركيبين الإسناديين.

(١) سورة طه: الآية ٧٧.
(٢) سورة إبراهيم: الآية ٣١.
(٣) انظر: التراكيب الإسنادية صـ٢٠٨.
(٤) انظر: التراكيب الإسنادية صـ٢٠٩.

ليخلص من ذلك إلى نتيجة وهي أن الجملة الشرطية مركبة دائمًا، وأطراف الإسناد فيها- في حدها الأدنى- أربعة، إذ في كل من الفعل والجواب طرفان إسناديان.

فالتركيب فيها ذو طبيعة خاصة يخالف فيه التركيب في غيرها من حيث يمكن أن تكون أطراف الإسناد في الجملة المركبة غير الشرطية ثلاثة فحسب.

وبهذا يتبين أن الجملة الشرطية تخالف سائر النماذج النمطية لبقية أنواع الجملة العربية سواء منها ما اتسم بالبساطة، أو ما اتسم بالتركيب.

**ثانيًا: قابلية النسخ أو التقييد[١]:**

يصل الدكتور على أبو المكارم إلى الحكم على الجملة الشرطية في مجموعها باعتبارها نموذجا تركيبيا متكاملا- أنها لا تقبل التقييد بأي نوع من النواسخ الحرفية أو الفعلية، ولكن كلا من طرفيها الإسناديين: من الفعل والجواب -يمكن أن يقبل على حدة- بعض هذه النواسخ - ليسجل بعض الملاحظات حول الأساليب الواردة وهي:

١- أن النواسخ الصالحة للدخول على أحد التركيبين الإسناديين للجملة الشرطية محصورة في نطاق النواسخ الفعلية دون الحرفية.

٢- أن من النواسخ الفعلية ما لا يصلح لتقييد الفعل في حين يجوز أن يقيد الجواب، كما أن منها ما يقيد الفعل وحده دون الجواب.

٣- أن هذه النواسخ برغم ارتباطها نظريا بالجملة الاسمية أو الظرفية وبالتراكيب الواردة لهما. فإنها حين تدخل في نسيج الجملة الشرطية تعامل معاملة الأفعال التامة.

ويصل بذلك إلى أن الجملة الشرطية ذات وضع خاص فيما يتعلق بالاستخدامات السياقية للقيود الجملية[٢].

(١) انظر: التراكيب الإسنادية صـ٢٠٩.

(٢) التراكيب الإسنادية صـ٢١٠.

**ثالثًا: قابلية الامتداد**[١]:

يصف الدكتور على أبو المكارم الجملة الشرطية بأنها لا تقبل في مجموعها الامتداد، وعناصرها الثلاثة من الأداة والفعل الشرطي والجواب تتصف بالثبات، ولا تقبل الزيادة، إلا أن كلا من الطرفين الإسناديين فيها- وهما الفعل والجواب- يقبل منفردًا الامتداد بكافة العناصر، سواء منها ما اتصف بالعموم كالظرف، والجار والمجرور، والحال أو اقتصر على وجود العنصر الفعلي، كالمفاعيل.

ليصل إلى نتيجة تقتضي أن الجملة الشرطية متميزة حجما في حدها الأدنى، وفي حدودها القصوى وفقا للاحتمالات الممكنة الأمر الذي يمثل خصيصة من خصائصها.

**رابعًا: التطابق**[٢]:

يذكر الدكتور على أبو المكارم أننا إذا وضعنا في الاعتبار أن كلا من (الفعل) و(الجواب) يمثل طرفا إسناديا في الجملة الشرطية، فإن من الثابت أنه لا يوجد في هذه الجملة تطابق ما، سواء من الناحية العددية أو النوعية، إذا يمكن أن يكون (الفعل) فيها مفردًا مذكرًا و(الجواب) لا إفراد فيه ولا تذكير؛ لأن كلا من الفعل والجواب تركيب إسنادي منفصل في مبناه عن الآخر. ولكن من البديهي أن نلحظ أن كل تركيب من هذين التركيبين الإسناديين -يخضع- منفردًا للضوابط المقننة للتطابق وفقا للتصنيف الذي ينتمي إليه، سواء كان تركيبا إسناديا اسميا، أو ظرفيا، أو فعليا.

وبهذا يظهر لنا تميز الجملة الشرطية في موقفها من التطابق عن بقية أنواع الجملة العربية.

(١) التراكيب الإسنادية صـ٢١٠.

(٢) التراكيب الإسنادية صـ٢١٠- ٢١١.

**خامسًا: الترتيب[١]:**

يلحظ أنه من الثابت لغويا اطراد ظاهرة الترتيب في الجملة الشرطية بين عنصرين من عناصرها الثلاثة وهذا العنصران الأداة والفعل، وأنه لا مجال لتقدم الفعل على الأداة، وهذا ما تقرر في التراث النحوي بيد أن ثمة فرق بين ما ثبت لغويا وما تقرر نحويا فيما يتصل بتحديد موقع الجواب في الجملة، فإن النصوص الواردة في التراث اللغوي تنبئ عن تقدم الجواب على الأداة والفعل معا، وإن لم تنتج تقدمه على الفعل وحده، وهو ما أخذ به بعض النحاة أما الجمهور فيوجبون تأخر الجواب عن الفعل وعدم تقدمه في الجملة بأي صورة من الصور وهكذا إذا أخذنا بالمقرر نحويا تكون الجملة الشرطية واجبة الترتيب في مجموعها.

أما إذا راعينا الثابت لغويا فإنها تكون ملتزمة الترتيب بين عنصرين من عناصرها مرنة الترتيب في تحديد موقع العنصر الثالث فيها.

**استنتاج:**

يستنتج من تحليل الدكتور على أبو المكارم للجملة الشرطية أنه:

بضميمة الخصائص العامة للجملة الشرطية التي وضحها لنا يتجلى تميز هذه الجملة بنمط خاص متميز عن أنماط الجملة العربية، سواء في مكوناتها، أو علاقاتها، أو خصائصها، أو ظواهرها، فهي جملة متعددة العناصر والأطراف الإسنادية، وهي مركبة دائمًا، وتركيبها ذو طبيعة خاصة بها، وليست في مجموعها صالحة للنسخ أو الامتداد أو التطابق، إلا أن كلا من النسخ والامتداد والتطابق أمر وارد بالنسبة للطرفين الإسناديين فيها، وهي من –ناحية– ملتزمة الترتيب، ثابتة الموقع، ومن ناحية أخرى، تتسم بقدر من مرونة الترتيب في مجال تحديد موقع أحد عناصرها، وبرغم هذا تعد نوعان من أنواع الجملة العربية مختلفًا عما سواه[٢].

(١) التراكيب الإسنادية صـ٢١١.

(٢) التراكيب الإسنادية صـ٢١١.

## أما الجملة الظرفية في النحو الحديث

فعلى الرغم من استخدام مصطلح الجملة الظرفية في التراث النحوي بين المتقدمين والمتأخرين منهم إلى أن هذا المصطلح كتب له التناول مع نحاة العصر الحديث(١).

فقد اعترفوا بوجود «الجملة الظرفية» كيانًا مستقلًا من أنواع الجملة العربية. يستند إلى طبيعة المقومات التي تتوافر في هذه الجملة والخصائص التي تميزها وهي مقومات وخصائص تنتهي إلى ضرورة الإقرار بأن «الجملة التي يقع فيها المسند ظرفا أو جارًا ومجرورًا» نوع متميز من أنواع الجملة العربية بغض النظر عن الموقع الذي يحتله المسند في الجملة تقديما أو تأخيرًا، وعن السياق الذي يستعمل فيه خبر أو إنشاء.

**فمن صور تقدم المسند قوله تعالى:**

﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾(٢)، ﴿لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾(٣)، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾(٤)، ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾(٥)، ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾(٦)، ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾(٧)، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾(٨)، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾(٩).

**ومن صور تأخر المسند قوله تعالى:**

﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾(١٠)، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾(١١)، ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾(١٢)، ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾(١٣).

---

(١) اعتمدت في تحليل الجملة الظرفية عند نحاة الحديث عند الدكتور على أبو المكارم في كتابه: التراكيب الإسنادية، الجمل الظرفية- الوصفية- الشرطية- صـ١٥، للدكتور/ على أبو المكارم- مؤسسة المختار- القاهرة.

(٢) البقرة: ٢١٤.

(٣) البقرة: ١٤٢.

(٤) البقرة: ١٧٩.

(٥) الأعراف: ١٨٠.

(٦) العنكبوت: ٣٢.

(٧) النمل: ٤٨.

(٨) الصافات: ٤٧.

(٩) الأنعام: ٥٩.

(١٠) البقرة: ١٥٦.

(١١) البقرة: ١٥٣.

(١٢) البقرة: ١٥٨.

(١٣) البقرة: ١٧٨.

وكان من الأسس لدراسة هذا التركيب مستقلًا كما يرى الدكتور على أبو المكارم التخلي عن بعض مصطلحاته الواردة في التراث النحوي من «شبه الجملة» و«الصفة» و«المحل». نظرًا لاعتبارات اللبس والتشويش في المراد منه.

## مكونات الجملة الظرفية كما يرصدها النحو الحديث:

تتكون الجملة الظرفية من (مبتدأ وخبر) كالجملة الاسمية.

(المبتدأ) فيها هو (المسند إليه) و (الخبر) هو (المسند) فقولك عندنا (زيد)، (زيد) هو المسند إليه، وقولك: زيد في الدار (زيد) أيضًا هو المسند إليه[1].

## تعقيب:

يلاحظ من مكونات الجملة الظرفية في النحو الحديث أنه اعتمد على التراكيب اللغوية التي احتوت على المكون شكلًا وهو قريب بالنماذج التي اعتمد عليها **الزمخشري** حيث استشهد في تمثيله لهذا التركيب (بخالد في الدار) ولو نظرنا لهذه الجملة في ظاهرها لوجدناها تتشابه بالاسمية حيث احتوت عنصرين (خالد) الذي هو مبتدأ وهو المكون الأول وهو المسند إليه و(في الدار) المكون الثاني وهو الخبر عن زيد وهو (المسند).

إلى هذا الحد يتفق النحو الحديث مع النحو في التراث حيث أخذ كل منهما بمراعاة الظاهر من خلال تحديد خصائصها اللغوية.

(١) انظر: التراكيب الإسنادية، الجمل الظرفية– الوصفية– الشرطية– صـ١٩.

**أما الزركشي وابن هشام:**

فقد مثلا بـ (أعندك زيد) حيث صدر الجملة (بالظرف) والذي هو (الخبر) ويمثل المسند وهو خبر عن (زيد) الذي هو (المبتدأ) ويمثل المسند إليه.

وهو أيضًا شكلًا لا يختلف عما قدمه النحو الحديث من نماذج تقوم على المسند والمسند إليه في تكوين الجملة الظرفية أخذًا بالظاهر.

إلا أن الوضع اختلف عند المتأخرين من النحاة ومنهم ابن هشام حيث روعي الاتجاهات المذهبية في تعلق الظرف وعدم تعلقه.

فإذا تعلق الظرف بالفعل المقدر استقر فتكون الجملة الظرفية فعلية وزيد فاعل لاستقر المقدر الذي تعلق به الظرف.

وإذا الظرف قد تعلق بالاسم مستقر فالجملة اسمية حينئذ.

وإذا أعرب زيد فاعل بالظرف نفسه فالجملة ظرفية حينئذ.

وهنا يفترق النحو الحديث عن النحو في التراث ليتجرد النحو الحديث من الاعتبارات الذهنية ويؤخذ بالشكل اللغوي للظاهرة التركيبية للجملة الظرفية ليحكم على أن المبتدأ فيها فاعل بالظرف نفسه فتتحدد الجملة الظرفية في جوهرها مع شكلها اللغوي دون اعتبار لتقديرات غير ظاهرة لذلك يرصد النحو الحديث التراكيب اللغوية للجملة الظرفية بتقديم المسند على المسند إليه مرة وبتقديم المسند إليه على المسند مرة أخرى.[١]

---

(١) انظر: الكتاب جـ١/ ٤٠٨- ٤٠٩، شرح الكافية للرضي: جـ١/٩٢.

العلاقة التي تجمع بين الظرف والجار والمجرور في التراث النحوي: أدرك النحاة في القديم وجود ما يمكن أن يقال عنه بوجود علاقة خاصة تجمع بين «الظرف» و «الجار والمجرور» وهي علاقة مستمدة من وجود بعض الخصائص المشتركة بينهما في اللفظ وفي الوظيفة معا، فكل منهما يفيد نوعا من العلاقة التي تحتاج إلى ما يوضحها حتى تفيد معناها في التركيب اللغوي، فحين تقول: (الليلة) أو (مع الأصحاب)، أو (في الجامعة) تظل الكلمات قاصرة عن تحديد طبيعة العلاقة حتى «تتعلق» بمتعلق تفيد ومن خلاله، وكل منهما يقع وأن كل منهما يقع مواقع لغوية خاصة بهما لا يجوز وقوع غيرهما فيها، حتى لقد شاع في التراث النحوي مصطلح: التوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما. ولذلك حرص المتأخرون من النحاة توضيح الأحكام اللفظية والوظيفية المشتركة بين الظرف والجار والمجرور معًا. انظر: (مغني اللبيب، وهمع الهوامع، وانظر: التراكيب صـ١٨، ١٩).

وتتشابه الجملة الاسمية والجملة الظرفية حيث يشارك (المبتدأ) في الجملة الظرفية المبتدأ في الجملة الاسمية في كثير من أنواعه وأحكامه، مثل: الاسمية، والرفع، وتعيين الدلالة، والإسناد إليه.

**أما الخبر في الجملة الظرفية :**

فيلزم أنه لا يكون إلا (ظرفًا) أو (جارًا ومجرورًا) غير أن جميع الظروف ليست صالحة لوقوعها خبرا في الجملة الظرفية، كما أن حروف الجر ليست كلها صالحة لوقوعها مع مجروراتها جملة ظرفية والذي يصلح منها لذلك أنواع خاصة لابد أن تستوفي شروطا خاصة.

**لذا يلزم معرفة «الظرف» الصالح لوقوعه خبرًا في الجملة الظرفية.**

**أولًا: من حيث المعنى:**

**قرر النحويون «أن جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث»[(١)] أي الأجسام والذرات.**

**«وأن الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال، فأما وقوعها للأسماء؛ فلأن فيها معنى الاستقرار، تقول: زيد خلفك، وزيد أمامك، وعبدالله عندكم، لأن فيه معنى: استقر عبدالله عندك[(٢)] .**

بخلاف الظروف من الزمان، فإنها لا تتضمن الجثث لأن الاستقرار فيها لا معنى له»[(٣)].

**ومقتضى هذه التفرقة صلاحية (ظرف المكان) متى استوفى سائر الشروط الآتية (للإخبار به) عن نوعي المبتدأ (اسم ذات) أو (اسم معنى).**

**أما ظروف الزمان فإنها (لا يخبر بها)ـ (إلا عن أسماء المعاني) فقط دون الذوات.**

ومن هنا فيصلح أن تقول: (القتال يوم الجمعة) ولا تقول: (خالد يوم الجمعة)[(٤)].

---

(١) راجع الكتاب جـ١/١٣٦.

(٢) الكتاب جـ١/٣٦- ٣٧، وانظر: المقتضب: جـ٢/٢٧٥، الأصول: جـ١/٢٣٧، التصريح: جـ١/١٦٧.

(٣) المقتضب جـ٤/٣٣٩.

(٤) انظر: أسرار العربية لابن الأنباري صـ٣٣.

**ثانيًا من حيث الدلالة:**

قسم النحاة الظروف بهذا الاعتبار إلى قسمين أيضًا: ظروف مختصة، وأخرى غير مختصة.

**فالزمان المختص:** ما دل على مقدار من الزمن معلوم نحو: اليوم – الليلة– الشتاء– والصيف – والسنة– والشهر– وشهر رمضان– ويوم الجمعة. **(ولا خلاف في وقوع المختص من الزمان خبرًا).**

**أما المكان المختص فهو:**

ما دل على حيز من المكان معلوم له اسم يدل عليه، وحدود تحيط بأبعاده مثل: المسجد والدار والطريق.

ولكن هناك من: يجيز فيها الظرفية، وأنها إذا أريد بها معنى الظرفية وجب اتصالها بفي[1].

**أما الزمان غير المختص:**

فهو: ما دل على قدر من الزمان غير معين أي غير محدد نحو: (حين – وقت– ساعة – زمان) فهذه لا تصلح جوابا لـ (متى) ولا (كم).

**لذا فيرى بعض النحاة:** أنه لا يفيد غير تأكيد الزمان الموجود في الفعل، ولذلك لا يستعمل إلا معه، ولا ينصب إلا به[2]. ولا يصلح أن يكون خبرًا فلا معنى لنحو: القتال زمانا، أو الزمان أوفى زمان لانعدام الفائدة.

**وأما المكان غير المختص:**

فهو: ما يدل على مكان معين أو بعينه، أي «ليست له حدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم من أقطاره نحو: (خلف وقدام وأمام ووراء) وما أشبه ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت خلف المسجد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف

(١) انظر: المقتضب جـ٤/٦٠، والتصريح: جـ١/٣٤١، همع الهوامع جـ١/٢٠٠.
(٢) انظر: همع الهوامع جـ١/١٩٧، ومغني اللبيب جـ١/٢٦٧.

عندها، وكذلك إذا قلت: قدام زيد، لم يكن لذلك حد ينتهى إليه»[١]. ولا خلاف في جواز وقوعه خبرًا نحو: زيد خلفك وبيتي أمامك.

**ثالثًا: الظروف بحسب الاستعمال، فتنقسم إلى قسمين: متصرفة وغير متصرفة.**

ولا خلاف بين النحاة في جواز استخدام الظرف (المتصرف) خبرًا سواء أكان لظرف زمان أم ظرف مكان).

أما غير المتصرف ففي وقوعه خبرًا نظر عند بعض النحاة[٢].

## أما الجار والمجرور

**فحروف الجر تنقسم إلى قسمين:**

قسم صالح لوقوعه مع مجروره عنصرًا إسناديًا في الجملة الظرفية مطلقة ومقيدة.

وقسم غير صالح لذلك.

**أما القسم الأول الصالح لوقوعه خبرًا فهو:**

[الباء، الكاف، واللام، ومن، في حال عدم زيادتها، وإلى، وعن، وفي، وحتى] ومن بين الحروف التي تتصف بالأصالة الدائمة.

**وأما القسم الثاني الغير صالح لذلك فيضم ما تبقى من حروف الجر وهي:**

[خلا، وعدا، وحاشا، ومذ، ومنذ، ولولا، ومتى، ولعل، والواو، والتاء].

## الظواهر السياقية للجملة الظرفية

**العلاقة بين طرفي الإسناد في الجملة الظرفية:**

يفرق النحاة بين حالتين:

**الحالة الأولى:**

يلزم فيها أن يتوافر شرطان:

---

(١) الأصول جـ١/٢٣٧.

(٢) انظر: التراكيب الإسنادية للدكتور على أبو المكارم صـ٢٩- ٣٠.

١- أن يعتمد الظرف والجار والمجرور على نفي أو استفهام.

٢- أن يتأخر المسند إليه عن الظرف والجار والمجرور المعتمد نحو: (ما فيها أحد)، أو (ما في الكلية أحد)، و(هل لديك مزيد)، (أو هل لديك كتاب جديد).

وأجاز النحاة في هذه الصورة وجهين من الإعراب:

١- أن يعرب المسند إليه المتأخر مبتدأ مؤخرًا تقدمه خبره وهو الظرف أو الجار والمجرور.

٢- أن يكون المسند إليه المتأخر فاعلا للظرف أو الجار والمجرور نفسه، أو لمتعلقهما المحذوف.

ومن هنا رأى بعض النحاة إمكان جعل (هذه الصورة) ضمن الجملة الاسمية إذا أخذنا بالإعراب الأول.

وإمكان جعلها ضمن الجملة الفعلية إذا أخذنا بالإعراب الثاني اعتمادًا على أن الظرف والجار والمجرور فيها قد عمل عمل الفعل بنفسه أو لنيابته عن الفعل حيث رفع المسند إليه على الفاعلية(١).

**الحالة الثانية:**

لا يتوفر هذا الشرطان معا، ولعدم توافرهما صور ثلاث: فقد ينتفي أحد الشرطين، كما قد ينتفيان معا.

فمن انتفاء الشرط الأول وحده: وهو فقد الاعتماد على نفي أو استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾(٢)، وقوله ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ﴾(٣)، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾(٤).

(١) مغني اللبيب جـ٢/١٢٤، همع الهوامع: جـ١٠٧/٢.
(٢) من سورة المنافقون: ٨.
(٣) من سورة المائدة : ٣.
(٤) من سورة ق: ٣٥.

ومن انتفاء الشرط الثاني وحده: وهو ألا يتأخر المسند إليه عن الظرف، قولك: هل المدرس عندك، وما الأب في الدار.

ومن انتفائهما معا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾(١)، ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾(٢).

ويعرب النحاة الجملة (مبتدأ وخبر) ويرفضون أن يعرب المسند إليه «فاعلًا».

وأجاز البعض فيما إذا انتفى الشرط الأول وحده وهو الاعتماد دون غيره أن يعرب فاعلًا أيضًا(٣).

**استنتاج:**

يستنتج أن التراث النحوي يجعل للظرف والجار والمجرور الواقعين ركنا إسناديا في الجملة أحولًا وأحكامًا متعددة.

إلا أن من الممكن الخلاصة إلى حقيقة واضحة وهي: جواز إعراب «الظرف» و«الجار والمجرور» في كل الحالات خبرًا تقدم أو تأخر، اعتمد أو لم يعتمد. إذ يقول الرضي:

«يجوز أن يقال في جميع ذلك: إن الظرف خبر»(٤).

وإلى هذا الرأي لجأ الدكتور على أبو المكارم من المحدثين حيث قطع به بعيدًا عن إباحة تعدد الأوجه الإعرابية وبخاصة أن هذا التعدد ليس له ما يبرره من الخصائص الأسلوبية(٥).

أما الضوابط التي تحكم العلاقة بين طرفي الإسناد في الجملة الظرفية تتشابه في مجموعها بالضوابط التي تحكم علاقة ركني الإسناد في الجملة

(١) من سورة البقرة: ١٥٣.
(٢) من سورة البقرة: ١٥٨.
(٣) انظر: مغني اللبيب وحاشية الدسوقي عليه جـ٢/١٣٥.
(٤) شرح الرضي: جـ١/٩٤.
(٥) انظر: التراكيب الإسنادية صـ٦٨.

الاسمية. فيما عدا بعض الأحكام الخاصة الناتجة عن مكوناتها. وأهم هذه الأحكام:

**أما من حيث التطابق العددي:**

لا تطابق في الجملة الظرفية باتفاق النحاة إذ أن العنصر الإسنادي – وهو الظرف والجار والمجرور– صالح لأداء وظيفته النحوية والدلالية دون أن يتأثر بنوع المسند إليه أو عدده فيقال:

التلميذ في الكلية، أو التلميذان، أو التلاميذ، أو التلميذة أو التلميذتان، أو التلميذات، كل ذلك دون أن يترك تنوع المسند إليه في الجملة أثرا في شكل المسند فيها ومثله أيضًا.

التلميذ عند زيد أو التلميذان أو التلاميذ أو التلميذات. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾(١)، ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾(٢)، ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾(٣)، ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾(٤)، ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾(٥). ومن ثم تختلف الجملة الظرفية مع الاسمية في التطابق.

**أما الترتيب بين طرفي الإسناد في الجملة الظرفية:**

فتتشابه الجملة الظرفية بالاسمية في أحوال الترتيب.

**استنتاج:**

يستنتج من خلال عرض الجملة الظرفية عند نحاة العصر الحديث إلى وجود ثمة تشابه بين النحو في التراث والنحو في العصر الحديث حيث تمثل التشابه في:

(١) من سورة الأحقاف: ٢٣.
(٢) من سورة الرعد: ٣٩.
(٣) من سورة ق: ٤.
(٤) من سورة الحديد: ١٩.
(٥) من سورة البقرة: ١٥٨.

١- أن الجملة الظرفية اختصت بخصائص من جهة التطابق والترتيب والتقييد والامتداد والبساطة والتركيب.

ورد ذلك من خلال رصد النحاة للتراث اللغوي من جهة ومن جهة أخرى تناول نحاة العصر الحديث التراكيب بالتحليل للظاهرة وإبراز هذه المقومات وتلك الخصائص المميزة للجملة مما يجعلها كيانا مستقلا تركيبًا مستقلًا من تراكيب الجملة الإسنادية.

٢- استخدام مصطلح الجملة الظرفية لدى كل منهما.

واعتماد الظاهرة أو النموذج أو المثال الوارد في التراث اللغوي متفق عليه تركيبا إسناديا عند كل منهما.

**أما الاختلاف:**

فيرجع إلى توجيه دائرة البحث عند كل منهما، فدائرة البحث عند نحاة التراث النحوي ترجع إلى اعتبارات مذهبية وملاحظات لغوية.

بينما مع نحاة العصر الحديث ترجع الاعتبارات إلى تحليل التركيب وإبراز خصائصه ومقوماته التي تميزه عن غيره من الجمل الإسنادية الأخرى مما أراه امتداد لدائرة البحث الذي بدأها نحاة التراث والتي يرجع إليهم فضل السبق في إظهار هذا التركيب مستقلًا عن غيره واحدًا من أنواع الجملة الإسنادية.

## المبحث الثالث

## أثره في التركيب الوصفي

يطلق مصطلح الجملة الوصفية في كتب التراث ويعنى بها: الوصف في بالجملة أي الجمل التي تقع وصفا نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾[1]، فجملة يسعى جملة وصفية في محل رفع نعتا لـ (رجل) ورجل فاعل فكانت الجملة تابعة لما له محل من الإعراب. لأن الجمل بعد النكرات صفات.

إلا أنه ذاع في العصر الحديث مصطلح (الجملة الوصفية) وكان له اعتبار آخر بالإضافة إلى هذا الاعتبار القديم.

وهذا الاعتبار الجديد: يخص تركيب آخر خلاف ما سبق بل هو نوع معين من أنواع الجمل الإسنادية، يختلف في مقوماته وعلاقته عن بقية أنواع الجملة العربية. وهو استخدام حديث نشأ في رحاب المحاولات النحوية التي ينهض بها بعض الباحثين المجتهدين من نحاة العصر الحديث.

وتدل الجملة الوصفية عندهم على:

الجملة التي تتكون من وصف (اسم فاعل، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول) + اسم مرفوع، أو ضمير شخصي منفصل للرفع. مثل: (أناجحٌ أخواك)، (ما حاضرٌ أنتم)، (ما محبوبٌ الخائنون).

فالرفع كما تلاحظ في (أخواك) و(أنتم) على الفاعلية لأن الرفع في (الخائنون) على النيابة عن الفاعل حيث إن الوصف محبوب اسم المفعول فيعمل عمل الفعل المبني للمجهول لأنه مصوغ من المبني للمجهول.

فقبل أن نسوق مقومات اعتبار هذا التركيب نوعًا خاص من الجمل الإسنادية في النحو الحديث يلزم الإشارة إلى مكانه هذا التركيب من الجمل الإسنادية في التراث النحوي.

---

(١) من سورة القصص: ٢٠.

حيث نرى أنه كان يعد ويصنف من قبيل الجملة الاسمية، إذ أن الجملة الاسمية في التراث النحوي تنعت بصدرها وصدر هذه التراكيب (أسماء) فلذلك اعتبر النحاة القدامى تصنيفه من قبيل الجملة الاسمية.

**على أنه:**

اختلف حوله النحاة القدامى بين بصريين وكوفيين حيث وقع الوصف مبتدأ به صدر الجملة الاسمية وكان حق ما بعده الرفع ولأن الوصف يعمل عمل الفعل فلا يحق رفع ما بعده على أنه خبر لذلك المبتدأ لأن الوصف يحتاج فاعلًا ولا يحتاج خبرًا لذلك.

اعربه البصريون: فاعلًا شريطة اعتماده على ما يقرب الوصف ويدعمه شبهه بالفعل من نحو أدوات الاستفهام أو ما يشابهها من نفي لذلك، ونحوه، فإذا توفر الشرط أعرب الاسم الثاني فاعلًا سد مسد الخبر لذلك الوصف المتصدر وعلى هذا الاعتبار كان (أخواك) في نحو: أقائم أخواك، فاعلًا سد مسد الخبر وكذلك أنتم في: ما حاضرٌ أنتم، وصح إعراب الخائنون نائبًا عن الفاعل في قولك: ما محبوب الخائنون.

لذلك رأينا ابن يعيش يقول:

«واعلم أن قولهم: (أقائم الزيدان) إنما أفاد نظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام؛ لأنه فعل وفاعل، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، أراد إصلاح اللفظ، فقالوا: أقائم مبتدأ، والزيدان مرتفع به»[1].

(١) راجع: شرح المفصل جـ٩٦/١، وانظر: شرح الرضي للكافية جـ٢٢٦/١، ٢٢٧، همع الهوامع جـ٦/٢، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ١٧١/١.

**والعلة في ذلك:**

أنها لما دخل عليها معنى يناسب الفعل كمعنى النفي أو الاستفهام أو اللام الموصولة؛ كان لابد من تقديرها فعلا، فترفع ما بعدها من الاسم الظاهر؛ وتلزم حينئذ الصدر فتعرب (مبتدأ)، ولا شيء غير ذلك(١).

وقيل: الاعتماد شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر.

**أما الكوفيون:**

فعندهم يعمل الوصف الرفع فيما بعده سواء اعتمد على نفي أو استفهام وما شابهه أو لم يعتمد(٢).

وسواء على هذا المذهب أو ذاك فالنحاة يعدون مثل هذا التركيب من الجمل تركيب اسمي كما ترى باعتبار تصدره للجملة والعبرة في التراث النحوي بما تصدر.

**أما في النحو الحديث:**

فمقومات اعتبار هذه الجملة نوعا مستقلا من الجملة العربية- عند هؤلاء المحدثين أمران أساسيان:

أولهما: اعتبار (الوصف) نوعًا مستقلًا من أنواع الكلمة العربية أخذًا بالاعتبارات التي ذكرها الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها(٣). وهي الاعتبارات التي بنى عليها حماسة القول بالتركيب الوصفي حيث عده الصنف الثالث والأخير من الجمل التامة الإسنادية في تقسيم الجملة العربية.

إذ يقول مهاجما النحاة في إعدادهم مثل هذا النوع من التراكيب الاسمية:

---

(١) انظر: التصريح جـ١/١٥٧.

(٢) انظر: منهج السالك جـ١/١٩٢، وابن عقيل بهامش حاشية الخضري جـ١/٨٩، ٩٠.

(٣) انظر: د/ تمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها، الجملة الوصفية- رسالة لشعبان صلاح ١٤٣، والتراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية- الوصفية- الشرطية صـ٨٣، للدكتور على أبو المكارم- مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة.

«والذي دعاهم إلى ذلك أنهم يعدون الوصف اسما، والجملة لديهم تنسب إلى صدرها، ولذلك لم يجدوا بأسًا في أن تكون هذه الجملة مع كونها مزيجا متنافرًا من الوظائف جملة اسمية، فإذا ثبت أن الوصف مختلف عن الاسم في الخصائص والصفات، وأنه قسم مستقل من أقسام الكلم لأنه لا يدل على ما يدل عليه الاسم، وأن الجملة تنسب إلى صدرها، فإننا يمكننا أن نعد هذا النوع جملة متميزة عن بقية أنواع الجمل»(١).

**وليست هذه جملة اسمية**، لأن الجملة الاسمية يتطابق فيها المبتدأ والخبر في مثل: المحمدان ناجحان- المحمدون ناجحون، أما في الجملة الوصفية فلا يكون ثمة تطابق من هذه الناحية فنقول: أناجح المحمدان، وأناجح المحمدون، لقول الرسول ﷺ: (أحي والداك)، والمبتدأ له خبر، ولا خبر للوصف المذكور شدة شبهه بالفعل على حد تعبير ابن مالك(٢).

وهذه الجملة لا تدخل عليها النواسخ التي تفيد التوكيد والتمني والترجي والاستدراك والتشبيه، أي (إن وأخواتها) ولا تقبل من النواسخ الأخرى إلا (ليس) أي أن هذه الجملة من حيث التضام لا تقبل ما تقبله الجملة الاسمية، ومن حيث التضام أيضًا يشترط البصريون أن يسبقها نفي أو استفهام، وإن كان الكوفيون وابن مالك لا يشترطون هذا الشرط. والجملة الاسمية لا يوجد فيها مثل هذا الخلاف.

والرتبة في هذه الجملة ملتزمة بين الوصف وفاعله، فلا يتقدم مرفوعه على الوصف، وإلا لم تعد جملة وصفية، وصارت جملة اسمية، ولا تتم هذه الصورة إلا إذا كانت هناك مطابقة في العدد.

فالمطابقة في هذه الجملة ملتزمة في النوع (التذكير والتأنيث) وأما من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) فإن الوصف لابد أن يكون مفردًا

(١) العلامة الإعرابية صـ٨٥، فما بعدها.

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ١٤- لابن مالك، حققه: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة. وراجع: صحيح البخاري جـ٤/٧١، ط الشعب.

لا يصغر، ولا يوصف، ولا يعرف، ولا يثنى ولا يجمع، فإذا ثني أو جمع فلا تكون الجملة وصفية وتكون حينئذ جملة اسمية تقدم فيها الخبر، وتأخر المبتدأ كقول الرسول ﷺ: «أو مُخْرِجِيَّ هُمْ»(١).(٢)

**أما الأمر الثاني: الذي بنى المحدثون** اعتبار هذا التركيب الوصفي مستقلًا بنفسه لا يعد تركيبا اسميًا:

«الرغبة في التخلص مما يمكن وصفه بازدواجية التحليل، وهي الازدواجية التي قد يسلم إليها الأخذ بالاتجاه الشائع في التراث النحوي في تحليل هذه الجملة، الأمر الذي يوهم أن الجملة مكونة من مسندين إليهما، دون وجود الطرف الإسنادي الثاني وهو المسند- فيها»(٣).

لذا فيرى هؤلاء الباحثون المحدثون مقومات إعداد مثل هذه التراكيب صاحبة المكونات المنفردة والمتميزة عن التراكيب الاسمية- دافعًا قويا لإعداده تركيبا وصفيًا مستقلًا.

**وعندهم:**

يكفي في إعراب الوصف أن نقول عنه إنه وصف فاعل مرفوع أو وصف مفعول مرفوع أو وصف مبالغة مرفوع إلى آخره، دون أن نشير إلى أنه مبتدأ، وإلا وقعنا في الخلط الذي أردنا أن نتخلص منه- على حد دعواهم، لا يخرج الوصف في الجملة الوصفية عن هذا الإعراب، إلا إذا أضيفت إليه كلمة (غير) في مثل قول الشاعر:

**غير لاهٍ عداك فاطرح اللهو ... ولا تغتر بعارض سلم**(٤)

(١) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ٤- لابن مالك. وراجع: صحيح البخاري جـ١/٤، ط الشعب.

(٢) العلامة الإعرابية صـ٨٦.

(٣) التراكيب الإسنادية (الجمل الظرفية- الوصفية- الشرطية) صـ٨٤.

(٤) من بحر الخفيف وبلا نسبة في شرح التسهيل جـ١/٢٦٦، ومغني اللبيب جـ٢/٤٣٣.

وقول:

**غير مأسوفٍ على زمن ... ينقضي بالهم والحزن**[١]

فيجر بالإضافة، أو إذا دخلت على الجملة (ليس) مثل: (ليس قائم الزيدان).

فإذا قيل:

الوصف مع مرفوعه، ولو ظاهرًا في قوة المفرد؛ فالرد عند هؤلاء المحدثين: أن هذا القول فمخصوص بغير هذا التركيب.

على حد اعتمادهم في هذا على تعبير الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل[٢].

وبهذا تستقيم الجملة الوصفية جملة عند هؤلاء مكتملة الخصائص، منفردة عما سواها[٣].

**مكونات الجملة الوصفية:**

تتكون هذه الجملة من عنصريين إسناديين هما: (المبتدأ) وهو (المسند) في الجملة- و(المرفوع) بعده وهو المسند إليه فيها.

ويتميز هذا المبتدأ: بأن لا يكون إلا اسما حقيقيا صريحا ظاهرًا وصفًا مشتقا أو ملحقا به يعمل عمل الفعل. وبهذا التحديد يتعين في:

[١- اسم الفاعل، ٢- اسم المفعول، ٣- الصفة المشبهة، ٤- اسم التفضيل، ٥- المنسوب].

ويمكن أن يضاف صيغ المبالغة على خلاف فيها بين النحاة[٤].

---

(١) قائله: أبو نواس من بحر المديد. ينظر: أمالي ابن الحاجب صـ٦٣٨، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، دار الجيل- بيروت، دار عمار، عمان ط١، ١٩٨٩م.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ٨٨/١.

(٣) انظر: العلامة الإعرابية صـ٨٦، التراكيب الإسنادية الجمل (الظرفية- الوصفية- الشرطية) صـ٨٣- ١٣٨.

(٤) لم يتبقى بعد ذلك مما يعمل عمل الفعل في التراث النحوي إلا (المصدر واسمه، واسم الفعل، =

ويلزم التنبيه أن وقع المشتقات العاملة عمل الفعل عنصرًا إسناديا في الجملة الوصفية مشروط بشروط.

فإذا لم تستوف الشروط؛ فإنها لم تصبح صالحة للوقوع طرفا إسناديا في الجملة الوصفية. بل من الممكن أن تقع عنصرًا إسناديا في غير الجملة الوصفية من جملة: (اسمية، أو ظرفية، أو فعلية) وذلك إذا قلت (العامل محترم) و (في القلب منا العامل بإخلاص) و(يحترم العامل الجاد عمله) حيث وقع اسم الفاعل في الأمثلة مجرد نموذج يمكن أن يقاس عليه بقية المشتقات وما ألحق بها من المنسوب فما هو (اسم الفاعل) إلا مسندًا إليه في غير الجملة الوصفية(١).

**أما المسند إليه في هذه الجملة فله أحكام تميزه:**

١- فلا يكون مفردًا أي يجب أن يكون مثنى أو مجموعًا.

٢- هو مرفوع دائما بالمسند، فلا يقع غير مرفوع.

٣- لا يتأثر بغير المسند من عوامل الرفع الأخرى فعلية كانت أو حرفية على الرأي الذي يجعل للحروف عمل.

٤- واجب الذكر في الجملة.

٥- ملتزم الوجود بعد المسند فيها.

مقتضى هذه الأحكام أنه لا يقبل الإفراد ولا النسخ ولا الحذف، ولا التقدم(٢).

---

=

والظرف، والجار والمجرور) وإنما لم تدخل هذه الخمسة ضمن (المبتدأ) في العنصر الإسنادي الأول في الجملة الفعلية عند هؤلاء لما يأتي:

أما المصدر واسمه: فلأنهما حين يقعان مبتدأين يكونان طرفين إسناديين في (الجملة) الاسمية لا الوصفية. لما يلزم هذا الوقوع من تطابق بين عنصري الإسناد في الجملة من الناحية العددية.

وأما الظرف والجار والمجرور: فلأنهما حين يقعان ركنا إسناديا يكونان في إطار الجملة الظرفية.

وأما اسم الفعل: فلأنه شأنه شأن الفعل- يقع ركنا إسناديا دائما في الجملة الفعلية.

(التراكيب الإسنادية الجمل «الظرفية- الوصفية- الشرطية» صـ١٢١.

(١) المصدر السابق صـ١٢١.

(٢) أما أنه لا يقبل الإفراد، فلأنه إذا وقع مفردًا تحولت الجملة حينئذ إلى جملة اسمية؛ لتحقق التطابق =

**ويلزم في (المسند إليه) فإن أنواعه ثلاثة هي:**

١- أن يكون اسما جامدًا.

٢- أو أن يكون اسما مشتقًا.

٣- أو أن يكون ضميرًا.

وتقدم هذه الأنواع الثلاثة ستة احتمالات؛ لأن كلا منهما يمكن أن يكون مثنى، كما يمكن أن يكون جمعا.

**أما السياق:**

فله احتمالات ثلاثة: أن يكون إيجابا، أو نفيا، أو استفهاما.

**أما المكملات:**

فدورها في تعدد النماذج النمطية للجملة الوصفية من دخول واحد منها أو أكثر وفي طليعتها المفعول به، والحال، التمييز، والظرف، والجار والمجرور، والتوابع الأربعة: النعت- والعطف- والتوكيد- والبدل.

أما تصور هذه المكملات في ضوء الاحتمالات الناتجة من المؤثرات الثلاثة الأولى: من المسند والمسند إليه والسياق اتضح أن تنتج من النماذج ما يتجاوز مائتي نموذج ومن أمثلتها في إطار صيغة واحدة منها- هي اسم الفاعل على النحو الآتي[1]:

---

=

العددي بين طرفي الإسناد فيها.

وأما أنه لا يقبل النسخ فلأن الناسخ دائما أثرًا إعرابيا ظاهرًا أو مقدرًا؛ لأنه لا يكون إلا عاملا، وما دام المسند إليه معمولًا في الجملة الوصفية للمسند فإنه يستحيل أن يقبل أثر عامل آخر. وفقا لما تقرره الأصول من عدم اجتماع عاملين على معمول واحد.

وأما أنه لا يقبل الحذف فلأنه سوف يؤدي إلى لبس فإذا قلت: (هل ناجحٌ) أو (ما ناجحٌ) لا يمكن تحديده أمسندٌ أم مسندٌ إليه وهل متقدم أم متأخر مما يحدث خلط.

وأما أنه لا يتقدم على المسند فلأن العامل عند جمهور النحاة شبيه بالفعل، وبما أنه لا يجوز عندهم تقدم مرفوع الفعل عليه فكذلك هنا. التراكيب الإسنادية الجمل الظرفية- الوصفية- الشرطية صـ١٢٢.

(١) انظر: التراكيب الإسنادية في الجمل (الظرفية، الوصفية، الشرطية) صـ١٢٤: ١٢٧.

**أولًا:** اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد مثنى، مثل: الصامت أخواك.

اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد جمع مثل: الصامد رجالنا.

اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم مشتق مثنى. مثل: الحاضر صديقاك.

اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم مشتق جمع، مثل: الجالس مريدوك.

اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + ضمير مثنى منفصل، مثل: المتعدي أنتما.

اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + ضمير جمع منفصل، مثل: الفاهم أنتم.

**ثانيًا:** أداة نفي + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد مثنى، مثل: ما الصمت أخواك.

أداة نفي + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد جمع، مثل: ما المستكين رجالنا.

أداة نفي + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم مشتق مثنى، مثل: ما الحاضر صديقاك.

أداة نفي + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم مشتق جمع، مثل: ما المتحدث مريدوك.

أداة نفي + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + ضمير مثنى منفصل، مثل: ما المسافر أنتما.

أداة نفي + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + ضمير جمع منفصل، مثل: ما المعتدي أنتم[١].

**ثالثًا:** أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد مثنى، مثل: هل الصامت أخواك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد جمع، مثل: هل الصامد رجالنا؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم مشتق مثنى، مثل: هل الحاضر صديقاك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم مشتق جمع، مثل: هل الجالس مريدوك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + ضمير مثنى منفصل، مثل: هل المهاجم أنتما؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + ضمير جمع منفصل، مثل: هل المعتدي أنتم؟

**رابعًا:** اسم فاعل مجرد من (أل) اسم جامد مثنى، مثل: صامد أخواك.

اسم فاعل مجرد من (أل) اسم جامد جمع، مثل: مناضل رجالنا.

اسم فاعل مجرد من (أل) اسم مشتق مثنى، مثل: مقاتل زميلانا.

اسم فاعل مجرد من (أل) اسم مشتق جمع، مثل: ثائر أحباننا.

اسم فاعل مجرد من (أل) ضمير مثنى منفصل، مثل: مسافر أنتما.

اسم فاعل مجرد من (أل) ضمير جمع، مثل: متخلف أنتم.

**خامسًا:** أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم جامد مثنى، مثل: ما صامت أخواك.

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم جامد جمع، مثل: ما حاضر رجالك.

(١) المصدر السابق صـ١٢٤- ١٢٥.

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق مثنى، مثل: ما حاضر صديقاك.

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق جمع، مثل: ما جالس محبوك.

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + ضمير مثنى منفصل، مثل: ما معتد أنتما.

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + ضمير جمع منفصل، مثل: ما مهاجم أنتم.

**سادسًا:** أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم جامد مثنى، مثل: هل صامت أخواك.

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم جامد جمع، مثل: هل صامد رجالنا.

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق مبني، مثل: هل حاضر صديقاك.

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم مثنى جمع، مثل: هل جالس مريدوك.

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + ضمير مثنى منفصل، مثل: هل مهاجم أنتما.

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + ضمير جمع منفصل، مثل: هل معتد أنتم[١].

(١) المصدر السابق صـ١٢٧- ١٢٨.

**استنتاج:**

يستنتج الآتي:

- توافق نحاة القديم والحديث في إطلاق لفظ «جملة» على هذا التركيب. ثم اختلافهما في المتبع له فالقديم على أنه جملة اسمية والحديث على أنه جملة وصفية.
- اعتماد النماذج الواردة في الواقع اللغوي متفق عليه فيما بينهم.
- استحداث مسمى التركيب (الجملة الوصفية) يرجع إلى نحاة العصر الحديث.
- اعتباره تركيبا مستقلا عن الجملة الاسمية لانفراده بخصائص تميزه عنها يرجع إلى نحاة العصر الحديث.
- التوافق على انفرادية هذا التركيب بما يميزه بصرف النظر عن المسمى.
- يرى البحث ترجيح التقسيم الموروث في النحو العربي من إدراج هذا النموذج من التراكيب تحت مسمى الجملة «الاسمية» نظرًا إلى مكوناته فهي من البداية إلى النهاية (مبتدأ) و(خبر) وهذه وتلك مكونات الجملة الاسمية فلا مفر من إدراجه تحت الاسمية فأين الجديد في كلام النحو الحديث إلا فرارًا من النمط القديم.

## الخاتمة

### أهم النتائج والتوصيات

١-(اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم) خلاصة تعريفات القدامى لها وعلى الأخص ابن جني، فهي إذن أصوات منطوقة، مما يفسر لنا أن النحاة الأوائل عرفوا اللغة سماعًا قبل رؤيتها رموزًا مصورة، ومن ثم يتبين لنا اهتمامهم بالرواية والسماع والمشافهة في جمع اللغة وكذلك اهتمامهم بعلم القراءات وعلم التجويد.

٢- لزوم الترابط بين اللغة والجمل أو الكلام إذ أن العلاقة بينهما وطيدة فالكلام لا يدرس منفصلًا عن اللغة إلا عند اعتباره عملا صوتيًا بحتًا مقطوع الصلة بالمعنى. فإن الدراسة اللغوية للكلام تجعله حتى على هذا المستوى الصوتي على صلة باللغة.

٣- أن اللغة مجموعة من الأنظمة والعلاقات، بينما (الجمل) أو (الكلام) هو النطق أو الكتابة بحسب قواعد هذه الأنظمة والعلاقات. فالعلاقة إذن بينهما تبدو لزومية إذ أن اللغة تتمثل في النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، مما يلزم عند صوغ الجمل أو العبارات والكلام أن ينطق، أو يكتب بحسب قواعد هذه الأنظمة والعلاقات.

(اللغة) و(الجمل) لكل منهما له طابع خاص. فالكلام أو الجمل عمل، واللغة حدود هذا العمل، الكلام سلوك أما اللغة فمعايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقًا والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام. فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها والكلام قد يحدث أن يكون عملًا فرديا، ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية.

إذن اللغة بالنسبة للمتكلم معايير تراعى، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ وهي النسبة للمتكلم ميدان حركة، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة وهي بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع. وهو ما أشار إليه سيبويه النحو في العصر الحديث الدكتور تمام حسان.

٤-يختلف النحاة العرب في تحديد: (علاقة الكلام بالجملة) ليصلو إلى وجود **فريقين الأول منهما**: على أن الكلام يرادف الجملة وفي مقدمة هؤلاء ابن جني الذي جاء تعريفه غاية في الدقة والفهم وانتصر له بعض النحاة الدارسين المحدثين ومنهم الدكتور محمد حماسة عبداللطيف.

وكذلك أمثلته، لأنه بهذا التعريف يتيح الفرصة لدراسة أنماط التراكيب المختلفة، واعتبار كل تركيب مستقل بنفسه مفيد لمعناه «جملة» في صورتها التي قيلت بها.

ويعد توسعه هذا بإعطاء متعددة «للجملة» يعبر عن بصيرة ناقدة في صورة الجملة ارتباطًا بأدائها لحاجة الموقف اللغوي. في حين أن تعريف الزمخشري لم يحظ بالتوسع والدقة التي حظي وظفر بها تعريف ابن جني، وربما لخص كل ما أتى به ابن جني في عبارته بدون توسع عندما حصر تعريفه للجملة في صورتين اثنين بقوله: الكلام: (هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى) مع الأخذ في الاعتبار بأن الكلام والجملة مترادفان.

**أما الفريق الآخر**: فيرى الفصل بينهما على نحو ما ذهب إليه الرضي وابن هشام والسيوطي. فالجملة عندهم أعم من الكلام إذ أن الكلام عندهم (القول المفيد بالقصد) فشرطه الإفادة بينما الجملة عبارة عن (الفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره) **والحقيقة** أن ما ذكره ابن هشام هو ما جرت عليه كتب النحو المتأخرة، فيعرفون الكلام في صدر كتبهم، وينعتونه بالإفادة، وحين يتحدثون عن الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب يقولون: جملة الصلة وجملة الشرط وجملة الجواب وهكذا.

وقد فسر السيوطي موقف النحاة هذا بقوله: أن إطلاق (الجملة) على ما ذكر من الواقعة شرطًا أو جوابا أو صلة فإطلاق مجازي ولا يسمونه كلامًا لأن كل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام.

بخلاف الجملة عندهم إذ يرونها وخاصة ابن هشم تركيب إسنادي فعلي أو اسمي، كما أنه يراها أعم لأنها تقع على ما يفيد وما لا يفيد. أما الكلام فلا يوضع إلا فيما يفيد.

٥- أن تميز الجملة من الكلام عند من قال بالفصل؛ لا يعني الاختلاف بينهما دائمًا، فقد يلتقيان، فتكون الجملة كلامًا، والكلام جملة، وقد ظهر ذلك من خلال بعض الأمثلة التي ظربها ابن جني، وفي حديثه عنها، ووصفها بأن كلا منهما هو جملة وكلام، نحو: زيد أخوك، قام محمد، في حين أن بعض الكلام لا يكون جملة نحو: قام محمد وأخوك جعفر بل هو جملتان، وقد يكون أكثر.

٦- ولأن الجملة تعد وحدة الدرس النحوي في الدراسات اللغوية الحديثة لذا فقد تعددت محاور البحث فيها عند المحدثين العرب بتفسير علاقتها بالكلام من جهة وتفسير علاقتها باللغة من جهة أخرى، فعلاقتها وطيدة بكل منهما.

فالكلام لا يدرس منفصلًا عن اللغة إلا عند اعتباره عملًا صوتيًا بحتا مقطوع الصلة بالمعنى، فإن الدراسة اللغوية للكلام تجعله حتى على هذا المستوى الصوتي على صلة باللغة.

كما أن العلاقة بين الجملة والكلام قائمة، وقد وضحها علماء النحو القدامى، وإن كانت تعريفاتهم قد أفادت الدرس النحوي في بيان مفهوم الكلام، وبيان مفهوم الجملة، إلا أنها لم تحدد ضابط معين يلتف حوله الباحثون بالتحليل.

٧- اتصفت الجملة العربية منذ نشأتها الأولى والتي رودفت فيها بمسمى «الكلام» أنها مركبة تركيبا إسناديًا يشهد بذلك عبارة الخليل ابن أحمد في

تعريفه للإسناد فالكلام عنده (سند ومسند)، وبهذا يتحدد مفهوم الإسناد ومكونات عناصره في التراث النحوي منذ بكورة البحث اللغوي.

٨- توالي الكشف عن التركيب الإسنادي للجملة العربية من خلال تعريفات النحاة عند مرادفة مسماها بمسمى الكلام حيث يرصدها المبرد في باب المسند والمسند إليه ليكشف بذلك عن عنصرين أساسين يتكون فيهما التركيب الجملي الإسنادي والتي يتضمن كلمتين يحسن السكوت عليها. سواء كانت هاتين الكلمتين مصدرة بفعل مع فاعل أو مبتدأ مع خبر إذ أن الأولى بمنزلة الثانية أي أن المصدرة بالمبتدأ أصل للمصدرة بالفعل مع الفاعل.

٩- يعطي ابن جني نماذج متعددة لصور الجملة العربية والتي ترادف الكلام فمنها الفعلية المصدرة بفعل مبني للمعلوم ومنها الفعلية المصدرة بجر ومجرور ومنها أسماء الأفعال وأسماء الأصوات لتضع كل هذه التراكيب تحت مسمى الجملة العربية والتي سميت واتصفت بالأساس بالإسناد وهذا أمرٌ ينبئ عن أن جميع الجمل العربية تنصب تحت مركب واحد مسماه التركيب الإسنادي ولا شيء سواه حيث جعل الأصناف كلها تحت مسمى الجملة أو الكلام.

١٠- يتفق النحاة على أن الكلام ما تكون من كلمتين وأفاد ويسمى أيضًا بالجملة ومفاد ذلك أمران: أ- لتسوية بين مسمى الجملة والكلام، ب- الإسناد ضمنا حيث توافر ركني الإسناد وذلك عند عبدالقاهر.

١١- يعد الزمخشري أول من صرح بالإسناد شرطًا من شروط الجملة؛ إذ أن الكلام عنده أو الجملة كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ولم يشترط الإفادة اعتمادًا على فهمها من النماذج التي مثل بها: زيد أخوك، بشر صاحبك، ضرب زيد، انطلق بكر. فقد يكون التركيب مكون من اسمين أو من فعل واسم على ما هو واضح بالأمثلة.

١٢- اقتدى ابن يعيش بابن جني في تعريفه للكلام أو الجملة حيث رادف بينهما إلا أنه طبق تعريفه على أمثلة الزمخشري مشيرًا إلى الإسناد الذي نص عليه الزمخشري في تعريفه.

١٣- اختص ابن الحاجب الكلام بالإسناد لتتميز الجملة العربية الإسنادية بالعنصر «الثالث» لمكوناتها وهو الإسناد.

١٤- انفراد الرضي بمخالفة من سبقه في التفرقة بين مصطلحي الكلام والجملة.

فالجملة عنده ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ نحو: زيد قائم، أو غيرها، نحو: قام زيد وبعت، وأنت حر، وهل أنت قائم، وليتك، ولعلك قائم، واضرب، ونحو: زيد أبوه قائم، وزيد قائم أبوه.

فيخرج المصدر وأسماء الأفعال والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. لأن كل هذا ليس إسنادًا أصليا.

وأما الكلام فهو ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته فكل كلام جملة وليس كل جملة كلامًا.

١٥-يفسر الرضي عنصر الإسناد أو مكون الإسناد ثالث العناصر والمكونات التي تتكون منها الجملة العربية ليخصه بالإسناد الأصلي الذي هو رابطة ولابد فيه من طرفين مسند ومسند إليه، فيحترز بذلك عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع وبعد المركب من الفعل والاسم نحو: ضَـرَبَك، ومن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الممكنة بين الكلم الثلاث وهي (اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف).

فأحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة كما ذكر. ولابد له من طرفين المسند والمسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون

مسـندًا، ومسـندًا إليـه، والفعـل يصـلح لكونـه مسـندًا لا مسـندًا إليـه والحـرف لا يصلح لأحدهما.

أما الاسم فلأنه يدل على الثبوت لثبوته يصلح للإخبار عنه والإخبار به لذلك أتى مسند ومسند إليه.

وأما الفعل فلأنه يدل على الحدث والحدث غير ثابت بل متغير فيصلح للإخبار به وليس الإخبار عنه وأما الحرف فلا يصلح لهذا ولا ذاك لأن معناه مع غيره وليس معناه في نفسه.

١٦- يحدد الرضـي مكونات التراكيب الإسنادية فالاسمان يكونان كلاما، لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه والاسم مع الحرف لا يكونان كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسندًا، فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند.

وأما نحو: يازيد فـ لسد «يا» مسد «دعوت» فهذا يدل على أن تركيب النداء تركيب إسنادي عند النحاة في التراث النحوي وهو المقرر من أمثلة ابن جنـي. والفعل مـع الفعل أو الحـرف لا يكونـان كلامـا لعـدم المسند إليـه، وأمـا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه.

يعرف ابن هشام الجملة على أساس تركيبي فيرى أنها تركيب إسنادي فعلي أو اسمي، كما أنه يرى أنها أعم لأنها تقع على ما يفيد وما لا يفيد. أما الكلام فلا يوضع إلا فيما يفيد. ويوافقه في هذا السيوطي.

١٧-التقاء الباحثين المحدثين في نقطة مع النحاة في استقلالية المعنى في الكلام بـ الإفادة، ووجود ركني الإسناد ولو تقديرًا بالتركيب أو التأليف.

١٨-كان من مراحل التطوير للجملة من خلال نظرة المحدثين أنهم:

أ- لا يشترطون الإسناد مثلما لجأ إليه المتأخرون أمثال الرضـي وابن هشام ومن تبعهم.

ب- يعترفون بوجود الجملة (غير الإسنادية)، ولا ينبغي التأويل والتقدير معها، كما أنه ليس بالضرورة أن تحتوي الجملة على العناصر كلها، فقد تخلو الجملة من (المسند إليه) لفظا أو (المسند) لوضوحه وسهولة تقديره.

جـ- يعترفون بوجود الجملة ذات الطرف الواحد المؤدية لمعناها اعتمادًا على قرائن الأحوال والسياق والموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام وهو كبرى القرائن.

د- يعترضون على تقدير النحاة في مثل (يازيد) ونحوه من الجمل ذات الطرف الواحد مستدلين في ذلك بآراء بعض النحاة أمثال أبي على الفارسي وتلميذه ابن جني في أن مثل هذه الجمل ذات الطرف الواحد كافية في إفادة المعنى، فلا جدوى من تقدير وتأويل.

١٩- تقدير وجهة نظر المحدثين في محاولة وضع حد للجملة لوما أنها تختلف النظرة في حكمها باختلاف صور الجملة.

٢٠- على الرغم من محاولات المحدثين إحداث تطوير للجملة بوضع ضابط وحد لها إلا أن الجملة لم تحظ بتعريف شامل دقيق عند هؤلاء المحدثين، وذلك لصعوبة ضبط أحوالها ضبطًا دقيقًا، ولكونها تتمتع بأبعاد عديدة: صوتية، ونفسية، وذهنية، وتركيبية، ودلالية.

٢١-حاول الدكتور مهدي المخزومي أن يقدم في تعريف الجملة مفهوما جديدًا يتفق في غالبه مع تعريف ابن جني القائل بأن الجملة «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه» فلم يشترط غير الاستقلال والإفادة إلا أنه يعود مرة أخرى فيشترط الإسناد مقوما من مقومات الجملة فالتركيب الذي لا إسناد فيه (أسلوب خاص) كالنداء يسميه «المركب اللفظي» فهو عنده ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك.

٢٢-هل يسمي المخزومي – بناء على فكرة قوله بالمركب اللفظي– كل تركيب غير إسنادي مفيد (مركبا لفظيا)؟ أو أن هذا (مصطلح خاص) لما عدا الإسناد؟

وهل أسماء الأصوات عنده مركب لفظي كما يفهم من تشبيه أسلوب النداء بها؟ حيث أنه وصف أسلوب القسم بأنه أيضًا (أسلوب خاص) فهل نفهم من هذا أنه هو الآخر «مركب لفظي».

٢٣-يؤخذ على المخزومي اشتراط الإسناد أساسا تقوم به الجملة، وعندما خذله الإسناد في إحداث فكرة تامة في أسلوب الشرط؛ لأنه يتكون من جملتين تربطهما أداة شرط كل منهما جملة تحقق فيها شروط الإسناد، ومع ذلك لم يكتمل معنى كامل، ولا فائدة يحسن السكوت عليها تراجع بعض التراجع فقال: ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي، والتحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن الجزءين المعقولين فيها إنما يعبران معا عن فكرة واحدة، لأنك إذا اقتصرت على واحد منهما أخللت بالإفصاح عما يجوز في ذهنك وقصرت عن نقل ما يجور فيه إلى ذهن السامع وسمى كل واحدة من جملتي الشرط والجواب (عبارة)، أي عبارة الشرط وعبارة الجواب.

٢٤-يؤخذ على المخزومي ماذا يقول عن (قائم أبوه) في جملة مثل (محمد قائم أبوه) فقد تحقق الإسناد بين قائم وأبوه وهي مع ذلك ليست في هذا السياق جملة مستقلة.

٢٥-رأى البحث: تخبط المحدثين في محاولة للخروج عن منهج القدامى في بيان مفهوم الجملة بوضع حد معين لها وإنما لم يتمكن القدامى من وضع حد وضابط لها ليس لقصور منهم وإنما لأن الجملة تتعدد صورها مما يجعلها عصية في تعريفها وتحديد ضابط لها أمام اختلاف هذه الصور والأساليب والتراكيب الواردة فيها.

٢٦-رأى البحث أن ما عابه المحدثين على القدامى من النحاة العرب وقعوا فيه وهو عدم تحديد ضابط للجملة. فلم يتمكنوا من إحداث تطوير في وضع «حد» لها.

٢٧-اعترض حماسة على القول بأن الكلمة الواحدة تعد جملة على نحو ما زعم إبراهيم أنيس بدعوى من أي نوع من الجمل تكون؟؟

٢٨-رأى البحث رجحان ما رآه إبراهيم أنيس أن الذي يجب أن يشترط في الكلام لئلا يكون لغوًا هو حصول الفائدة وتمامها. ومن ثم فبتحقق هذا الشرط في كثير من العبارات يعد جملا وإن خالف القول بهذا برجشتراسر.

٢٩-من صور الجملة العربية يلاحظ أن نصيب الاسم هو الأكبر على نحو تحديد سيبويه له فهو عامل مشترك في الجملة الاسمية والفعلية، فلابد في الاسمية من مسند إليه وهو الاسم، وكذلك في الفعلية، فهو شرط الإفادة في الجملة.

٣٠-الجملة الفعلية يلزم أن يكون الفعل فيها مقترن بزمن وإن اختلف مسماه عند الجمهور فالبصريون على تسميته بماض ومضارع وأمر وشموله للأنواع الثالثة المذكورة.

والكوفيون يقصرونه على الماضي والمضارع ويرون أن الأمر مقتطع من المضارع بزيادة لام الأمر وسواء هذا أو ذاك فهو حدث مصحوب بزمن خالي من الذات أما الفراء فشمل الفعل عنده نوعين: ما كان حدثًا دل على زمن أو ذاتًا دلت على زمن أيضًا، لذلك تنوعت الأقسام عنده إلى: ماض ومستقبل ودائم.

فالأول الماضي والثاني المضارع أما الثالث فأراد به اسم الفاعل وبذلك تحدث المخالفة بينه وبين الجمهور.

**وأرى أنه:** غير مخطئ في زعمه (يشهد له مفاد) عبارة سيبويه في تحديده لنوعية الفعل بقوله: (أما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فقوله أحداث الأسماء يدخل فيها كل ما دل على حدث سواء مصحوب بزمن

فقط أو مصحوب بزمن وذات في نفس الوقت نحو: اسم الفاعل حيث يدل على زمن وهو الدوام والثبوت وبذلك تكون إشارة الفراء ليست بغريبة على أصناف الحدث أو على أصناف الزمن وإنما الغريب فيها أن الجمهور يوقف الفعلية على الحدث المقترن بالزمن بعيدًا عن الحدث المقترن بالزمن والذات معًا.

وخاصة وأن اسم الفاعل يقوم بنفس ما يقوم به الفعل على مذهب الجميع من إحداث تأثير ما فإذا قلت زيدٌ ضاربٌ عمرًا فعمرًا وقع في موضع المفعولية وإذا قلت ضارب زيدٌ عمرًا وقع زيد في موضع الفاعلية.

فلا غرابة في إعداد اسم الفاعل فعل دل على الدوام على ما ذهب إليه الفراء.

٣١-الإجماع عند القدامى على أن الجملة لا تنقسم إلا إلى قسمين: اسمية، وفعلية. فالاسمية التي صدرها اسم، كزيد قائم وهيهات العقيق، والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم قم.

٣٢-خرج الزمخشري من القدامى في تقسيمه للجملة عن الإجماع في قوله بأن التقسيم على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وانتقاد ابن يعيش التقسيم إذ أن الأصل التقسيم قسمين فعلية واسمية وما أتى به الزمخشري فهو تقسيم شكلي على أن هناك من يوافقه ومن يخالفه.

٣٣-خرج ابن هشام عن الإجماع أيضًا إذ أن التقسيم عنده يقتضي أن تكون القسمة ثلاثة أقسام فعلية واسمية وظرفية.

٣٤-ورأى البحث أن العرض للتقسيمات في تلك المرحلة العصر القديم يظهر تعيين الجملة اسمية وفعلية من خلال عناصرها الموجودة وعن طريق الحذف والاستتار يكمل للجملة ما أرادوا من قوالب. فربما كان في نوع الجملة خلاف لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحاة حولها.

وعلى ذلك وجدنا (الفارسي) يرى أن الاسم مع الحرف يكون كلًا في النداء نحو (يازيدُ). وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو أدعو أو أنادي.

ورأينا (ابن طلحة) يزعم أن الكلمة الواحدة قد تكون كلًا إذا قامت مقام الكلام لـ (نعم) و(لا) في الجواب، ورد بأن الكلام هو الجملة المقدرة بعدها.

ورأينا بعضهم يزعم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما- مع مراعاة أن كل كلام جملة في نحو: (ما قام) بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة.

٣٥-انتقد بعض النحاة الزمخشري في زيادته للشرطية والظرفية إذ أن تقسيمها عنده إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية يعد عند هؤلاء تقسيم لفظي مرده الجملة الاسمية والجملة الفعلية وكان صاحب هذا النقد ابن يعيش ووافقه بعض الدارسين المحدثين.

على حين وافق الزركشي مذهب الزمخشري حيث يعد جملة المجازاة جملة واحدة إذ عقد بين طرفيها بالرباط الواصل بينهما، فإذا انحل هذا الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان. وكذلك وافق الزركشي الزمخشري في القول بالجملة الظرفية.

٣٦-اختلف الزركشي مع الزمخشري في تمثيله للجملة الظرفية، حيث مثل لها الزمخشري بنحو (خالد في الدار) فالجملة الظرفية هي المصدرة بالجار والمجرور مخبرًا بها عن مبتدأ كما في المثال.

أما الزركشي فعنده الجملة الظرفية هي المصدرة بظرف أو جار ومجرور قبل اسم مرفوع على الفاعلية نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ فكل من (أجر) و(شك) فاعل للجار والمجرور.

٣٧-وافق فخر الدين قباوة من المحدثين على مذهب الزمخشري في القول بالجملة الشرطية قسمًا ثالثًا من أقسام الجملة بعد الاسمية والفعلية. وهي التي يكون صدرها أداة شرط نحو: من طلب العلى سهر الليالي، معتمدًا على إشارة الخليل والمبرد إلى الجملة الشرطية، ثم جاء الزمخشري ونص عليها.

٣٨-الظرفية عند ابن هشام هي المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو: أعندك زيد، أفي الدار زيد، إذا قدرت زيدًا فاعلًا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما.

٣٩-العبرة عند ابن هشام في تقسيمه بصدر الجملة من المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، كما أن العبرة عنه في القول بالتصدر ما هو صدر في الأصل من الأسماء التي في نية التأخير.

٤٠-اتبع السيوطي ابن هشام في التقسيم إلى اسمية وفعلية وظرفية أما الشرطية فعنده من قبيل الفعلية، لأن العبرة بالمصدر (المسند) أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليها من الحروف نحو (إن قام زيد) فمن قبيل الفعلية.

٤١-لم يعرب الدكتور إبراهيم أنيس عن تحديد موقفه من التراكيب غير الإسنادية والجمل ذات الكلمة الواحدة على حد قوله من أي نوع من الجمل تكون؟ إلا أنه شغل بدراسة نظام الجملة في إطار تقسيم النحاة القدماء مهتما بوضع المسند إليه في الجملة، والوصل، والفصل، ومواضع المتعلقات في الجملة.

٤٢-صاحب نظرية القول بتقسيم الجمل العربية إلى نوعان: إسنادية وغير إسنادية هو الدكتور عبدالرحمن أيوب، أما الجمل الإسنادية، فتشمل الجمل الاسمية والجمل الفعلية، وأما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب، ووافقه في هذا التقسيم د/ محمد حماسة عبداللطيف.

٤٣-رأى البحث أن تقسيم بعض الدارسين المحدثين للجملة إلى صغرى وكبرى، وتفريع الكبرى إلى عدة تقسيمات مستنبطة من خلال التراكيب، ووجود هذه التقسيمات في التراكيب العربية على الرغم أنه معتمد على بلومفيد في تعريف الجملة مما يدل على سعة اللغة العربية، وهي التي تعد إحدى اللغات السامية، والتي يمكن أن تجد فيها العامل المشترك بين كل

منها، مما يمكن الدارسين والباحثين من الكشف عن الخصائص الكامنة فيها، والوقوف على كثير من أسرارها، والبحث عن وجوه الاتفاق بينها، وإبراز ما قد يفترقا فيها، فتتميز كل منها بالخصائص العامة والخاصة على السواء، مما يثري الدراسات اللغوية الحديثة بالبحث العلمي المشترك بين العرب والغرب على السواء.

٤٤-يؤخذ على الباحثين المحدثين من العرب ومنهم الدكتور مهدي المخزومي أنه لجأ في تقسيمه للجملة إلى النظر العقلي الذي عابه على النحاة في اعتبارهم كلا من ركني الشرط «جملة»، ثم أنه بعد ما أقر النحاة على تقسيمهم للجملة إلى اسمية وفعلية، ووصف تقسيمهم بأنه (تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي) استدرك في الحال بقوله: (ولكنهم بنوا دراساتهم اللغوية على غير منهجها، فلم يوفقوا إلى تحديد الفعلية من الاسمية، ووصف التحديد بأنه تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض)، وتتمثل سذاجتهم في أنهم عدو جملة (البدر طلع) جملة اسمية وهو يعدها جملة فعلية، لأن الجملة الفعلية عنده «هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجديد أو التي يتصف فيها المسند فاعلًا».

ويقصد بذلك أنه يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله. فيكون الاسم المتقدم فاعل للفعل المذكور وبذلك فهذه الجملة من قولك (البدر طلع) جملة فعلية وبهذا الرأي قال به الكوفيون والأخفش من قبله. وقد رد المبرد على هذه الدعوى من قبل بقوله: «فإذا قلت: (عبدالله قام)، فـ عبدالله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر. وضميره الذي في قام فاعل.

فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبدالله) بفعله فقد أحال من جهات: منها: أن (قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين، إلا على جهة الاشتراك نحو: قام عبدالله وزيدٌ، فكيف يرفع عبدالله وضمير؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك، وذلك قولك: عبدالله قام أخوه، فإنما ضميره في موضع أخيه. ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبدالله قام، فيدخل على

الابتداء ما يزيله، ويبقي الضمير على حاله، ومن ذلك أنك تقول: عبدالله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخوك، ثم تقول أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملًا لعمله مقدما لكان موحدًا، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعًا للضمير – كان– أو خافضًا أو ناصبًا، فقولك عبدالله قائم بمنزلة قولك عبدالله ضربته، وزيد مررت به».

٤٥-وافق بعض الدارسين المحدثين المبرد والنحاة في أن الاسم المتقدم يعرب مبتدأ والفعل الواقع بعده جملة في الأصل وقعت موقع الخبر، وقامت بوظيفته على سبيل النقل، فصار خبرًا (مركبًا).

٤٦-سوى الدكتور مهدي المخزومي بين ثلاث نماذج تحت اسم الجملة الفعلية (طلع البدر، والبدر طلع، وانكسر الزجاج وكسر الزجاج) كلها من قبيل الجملة الفعلية والمسند إليه في كل منها فاعل، ويرى أننا في حاجة إلى إفراد النماذج في كل منها على حدة لا إلى ضمها تحت نموذج واحد نضطر معه إلى التأويل والافتراض.

٤٧-تحديد الجملة الاسمية عند المخزومي لم يخرج عن إطار النحاة القدامى، «فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي كيون فيها المسند اسمًا».

٤٨-يؤخذ على المخزومي أنه لم يصنف الكلمة، ولم يبين أجزاء الكلام ومن صم نتساءل مع الدكتور محمد حماسة عبداللطيف: هل كل الأسماء تصلح لإفادة الثبوت وعدم التجدد إذا أخبر بها عن اسم ما؟ وإذا كان اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث كما يقول النحاة، فهل إذا أخبرنا به عن اسم مثل (محمد قائم) كانت هذه الجملة فعلية عند الدكتور المخزومي؟ أو اسمية؟

فنرى أنه خلط بين (محمد قائم) و(محمد جميل) أو ظريف، لأن المبدأ في الفعلية عنده إذا كان المسند فعل أو يفيد التجدد والحدوث.

فالأسئلة التي طرحها حماسة مطلوب الإجابة عليها، لأن الصورة لم تكتمل بعد لدى المخزومي.

وبناء على منهجه (محمد قائم) فعلية للتجدد والحدوث مثله في ذلك الجملة التي مسندها فعل مثل (طلع البدر) و(البدر طلع) فلم يخرج إذن للاسمية إلا صورة واحدة وهي ما كان المسند فيها اسما نحو (محمد ظريف) وهي في نفس الوقت تدل على الثبوت والدوام، ومن ثم يُنتقد مذهبه بأن المخزومي في دراسته للجملة كان يعتمد على أساس ما، ثم ينقضه إذا لم يطرد له في غيره.

٤٩-أسرف المخزومي في رمي النحاة بالخلط والجهل والإفساد، وأسرف في نقدهم دون أن يقدم البديل في الحالات، وكان لأشبه به أن يحترم لهم وجهة نظرهم، وألا يأخذهم بما أخذهم به من عنف وقوة، مع أنه لم يخرج عنهم في كثير اللهم إلا ما سماه «مركبًا لفظيًا» وقف به في مرحلة غير محددة، فلا هو جملة إسنادية، ولا هو جملة غير إسنادية ولا هو استقصى كل هذه النماذج وصنفها بحيث يستقيم له ما يريد.

٥٠-ظهر من مناقشة حماسة لجمل ابن هشام أنه يختلف معه، وربما مع النحاة في مذهب الجمهور في تصنيف الجملة وتقسيمها وانفراده بتقسيم يخالف النحاة، وقد ظهر ذلك من خلال عدم الموافقة مع ابن هشام في بعض التراكيب. ليخلص من ذلك إلى بناء تصنيف جديد حيث انتقد القدامى في اهتمامهم الشديد بركني الجملة.

٥١-يتميز تقسيم حماسة للجملة، بأنه اعتمد في تقسيمه على إعادة تقسيم الكلمة. كما أنه بنى تقسيمه على أسس معلنة حيث أعلنها ووضحها، فجاء التقسيم مطابقًا لتلك الأسس.

٥٢-يؤخذ على تقسيم محمد حماسة عبداللطيف كثرة التقسيمات وكثرة التصنيفات في الجملة. وخروجها عن المألوف من التقسيم القديم الذي عهد وحفظ في

التراث النحوي، والذي يصعب معه محوه أو التنازل عنه أو استبداله، بل أن ما أتي به صعب تنفيذه على أرض الواقع اللغوي من حفظ لقواعد قد دونت ورسخت في المصادر ولكثرة هذه التقسيمات الجديدة واستحالة تطبيقها.

٥٣-اختلاف المحدثين مع الموروث النحوي في تسمية بعض التراكيب بالجملة الندائية فبعضهم يطلق عليها مسمى (مركب لفظي)، ولا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصح تسميته بالجملة أيضًا على نحو ما يراه الدكتور مهدي المخزومي، في حين يراها الدكتور عبدالرحمن أيوب والدكتور محمد حماسة عبداللطيف أنها من الجمل غير الإسنادية وهكذا اختلافهم في جملة الشرط حيث انشطرت شطرين عند ابن هشام في حين أنها جملة واحدة عند الدكتور مهدي المخزومي لا تقبل الانشطار.

إضافة إلى تأثرهم بنظرية إلغاء العامل النحوي، وما أحدثه من جلب للأفكار، فهذا وإن كان مفيدًا من جهة رواج الفكر ونمائه والكشف عن كثير من مدخلات وأسرار اللغة العربية إلا أنه يحتفظ للسابقين بمنحهم القويم والسديد من وجهة نظري لأنه الأخصر والأضبط، ولأنه منهج حُفظ وحُفر في دراسة التراث النحوي لا مناص عنه.

٥٤-قد يتفق مسمى التركيب الجملي في الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة مع الدراسات النحوية في التراث إلا أن لكل منهما مفهومه الخاص فقد تبين اشتراك مسمى الجملة الكبرى والجملة الصغرى كقسم من أقسام التراكيب الإسنادية في التقسيم الثنائي القديم وأيضًا في الحديث كما ظهر عند ابن هشام وبعض الدراسين في النحو الحديث الذين تأثروا بتعريف بلومفيد للجملة.

٥٥-اشتراك مصطلح الجملة الظرفية بين المتقدمين والمتأخرين في التراث النحوي إلا أنه يوجد بونا شاسعًا في تحديد مفهوم المصطلح عند كل منهما فالزمخشري يراد به مقابلة نموذجه بالنماذج اللغوية الأخرى وبذلك

يقف على ما يميزها من خصائص لغوية بينما ابن هشام يلحظ في مفهومه لها الاعتبارات الذهنية والمذهبية لما يحتمله هذا التركيب الإسنادي في قولك (أعندك زيد) فيحتمل الظرفية والاسمية والفعلية على حد توجيه الاعتبار.

٥٦-اتفاق حماسة مع النحاة في مسمى التركيب الفعلي للجملة إلا أنه يختلف معهم في هذا التراكيب من حيث قصره على أنواع محددة من التركيب الشامل في القديم.

٥٧-يتفق حماسة مع النحاة البصريين في عدم التوسع بتقديم الفاعل على الفعل لأنه يحدث اللبس وأيضًا يتفق معهم في المطابقة في النوع وعدم المطابقة في العدد وأن المطابقة في العدد لهجة بعض العرب.

٥٨-وجود ثمة تشابه بين نحاة العصر القديم ونحاة الحديث في دراستهم للجملة الظرفية من حيث استخدام نفس المصطلح للتركيب بمسمى الجملة الظرفية. واعتماد الظاهرة أو النموذج أو التركيب الوارد في التراث اللغوي متفق عليه تركيبا إسناديا عند كل منهما.

٥٩-اختلاف نحاة القديم مع نحاة الحديث في دائرة البحث في الجملة الظرفية ويرجع ذلك إلى توجيه الاعتبار وليس النموذج نفسه.

فالاعتبارات في القديم لغوية ومذهبية بينما في الحديث ترجع إلى تحليل التركيب لإبراز الخصائص التي تميز المركب ليدلل على كونه تركيبا مستقلًا. من تراكيب الجملة الإسنادية.

٦٠-توافق وجهات النظر بين النحاة والمحدثين في مسمى الجملة فقط في الجملة الوصفية بينما اختلفا في اتباعها بالوصفية فالتقسيم القديم على تسميتها بالاسمية والحديث على تسميتها بالوصفية.

٦١-توافق النحاة على خاصية هذا النوع وانفراده بخصائص تميزه عن غيره بشروط وضوابط محددة.

٦٢-اعتماد النماذج الواردة في اللغة فيما بينهما.

٦٣-استحداث مسمى الجملة الوصفية يرجع إلى نحاة العصر الحديث.

٦٤-اعتبار التركيب الوصفي تركيبا إسناديا مستقلا عن التركيب الاسمي لأن له خصائص انفرد بها وتميز بها عن غيره مما يجعله يستحق الانفراد.

٦٥-بضميمة الخصائص العامة للجملة الشرطية والتي رصدها الدكتور على أبو المكارم في تحليله لها تجلى لنا تميز هذه الجملة بنمط خاص متميز عن أنماط الجملة العربية، سواء في مكوناتها، أو علاقاتها أو خصائصها، أو ظواهرها، فهي جملة متعددة العناصر والأطراف الإسنادية، وهي مركبة دائما، وتركيبها ذو طبيعة خاصة بها، وليست في مجموعها صالحة للنسخ أو الامتداد أو التطابق، إلا أن كلا من النسخ والامتداد والتطابق أمر وارد بالنسبة للطرفين الإسناديين فيها، وهي من ناحية ملتزمة الترتيب، ثابتة الموقع، ومن ناحية أخرى تتسم بقدر من مرونة الترتيب في مجال تحديد موقع أحد عناصرها، وبرغم هذا تعد نوعًا من أنواع الجملة العربية مختلفا عما سواه.

## ثبت المصادر والمراجع

١-إتجاهات البحث اللساني- ميلكا إفيتش- ترجمة سعد مصلوح، ووفاء كامل- المركز الأعلى للثقافة، الجزء الثاني.
٢-إحياء النحو- للأستاذ إبراهيم مصطفى- قدم له محمد عبداللطيف حماسة- مكتبة الآداب.
٣-إحياء النحو والواقع اللغوي- دراسة تحليلية نقدية- تأليف: د/ أحمد محمد عبدالراضي- الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧م.
٤-أسرار العربية- لابن الأنباري- تحقيق: محمد بهجت البيطار.
٥-أسس علم اللغة- للدكتور محمد حبلص- طبعة دار الثقافة العربية، ١٩٩٦م.
٦-الأصول في النحو- لابن السراج- تحقيق: الفتلي.
٧-أصول النحو في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث- للدكتور/ محمد عيد- الناشر عالم الكتب.
٨-إعراب الجمل وأشباه الجمل- لفخر الدين قباوة- دار الأوزعي للطباعة والنشر- بيروت- لبنان.
٩-الأفعال في اللغة العربية- دراسة تحليلة من خلال التراكيب القرآنية.
١٠-أمالي ابن الحاجب- تحقيق: فخر سليمان قدارة- دار الجيل- بيروت- عمان ١٩٨٩م.
١١-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- لابن هشام- ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك- لمحي الدين عبدالحميد، دار الطلائع.
١٢-بحوث ألسنية عربية- ميشال زكريا، ط المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٩٢م.
١٣-البرهان في علوم القرأن- للزركشي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١/ ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م- دار إحياء الكتب العربية.
١٤-بناء الجملة الاسمية- لمحمد حماسة عبداللطيف.
١٥-بناء الجملة بين العربية والصينية- دراسة تطبيقية وتقابلية على سورة يوسف- رسالة ماجستير- إعداد الطالبة آسية- ٢٠١٨م، كلية الآداب بالإسكندرية.

١٦-تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات- ترجمة محمود حمدي عبدالغني ومراجعة محمود فهمي حجازي- ط المجلس الأعلى للثقافة.
١٧-التراكيب الإسنادية الجمل الظرفية- الوصفية- الشرطية- للدكتور على أبو المكارم- مؤسسة المختار- القاهرة.
١٨-التصريح على التوضيح- للشيخ خالد الأزهري.
١٩-التطبيق النحوي- لعبده الراجحي- دار النهضة العربية- بيروت ١٩٨٨م.
٢٠-التطور النحوي للغة العربية- لبرجشتراسر- مطبعة السماح- شارع حسن الأكبر ١٩٢٩م.
٢١-تلخيص المفتاح- للخطيب القزويني- القاهرة.
٢٢-جامع الدروس العربية- مصطفى الغلاييني- راجعه عبدالمنعم وعبدالعزيز الأصيل- ط١٤- المكتبة العصرية- بيروت ١٩٧٤م.
٢٣-الجمل لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: على حيدر- دمشق ١٩٧٢م.
٢٤-الجملة الاسمية- للدكتور على أبو المكارم- مؤسسة المختار- للنشر والطباعة- القاهرة.
٢٥-الجملة الفعلية بسيطة ومركبة- دراسة تطبيقية على شعر المتنبي- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية.
٢٦-حاشية الأمير على مغني اللبيب- مطبوع بهامش مغني اللبيب لابن هشام- دار إحياء الكتب العربية- بدون تاريخ.
٢٧-حاشية الخضري على ابن عقيل -المطبعة الأزهرية بمصر- ط٧، ١٩٢٩م.
٢٨-حاشية الصبان على شرح الأشموني في منهج السالك للأشموني ومعه شواهد العيني- دار إحياء الكتب العلمية- فيصل عيسى البابي الحلبي.
٢٩-الخصائص لابن جني- تحقيق: محمد على النجار- طبعة الهيئة المصرية العامة وأخرى دار الكتب المصرية.
٣٠-الخواص التركيبية للهجة أم درمان العربية- للدكتور/ كمال إبراهيم بدوي- رسالة دكتوراه- بدار العلوم- قسم اللغة العربية ١٩٧٤م.
٣١-دراسات نقدية في النحو العربي- للدكتور عبدالرحمن محمد أيوب- مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م.

٣٢-دلائل الإعجاز- لعبدالقاهر الجرجاني- دار المعرفة- بيروت- لبنان.
٣٣-الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة- دكتور/ محمد حسن عبدالعزيز- دار الفكر العربي.
٣٤-سر الفصاحة- تحقيق: على فودة- ط٢- الخانجي ١٩٩٤م.
٣٥-مسند أبو داود- تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية- صيدا.
٣٦-شرح ابن عقيل- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.
٣٧-ابن عقيل بهامش حاشية الخضري.
٣٨-شرح التسهيل- لابن مالك- تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
٣٩-شرح الكافية- للرضي- تصحيح: يوسف حسن عمر- مؤسسة الصادق- تهران.
٤٠-شرح الكافية الشافية- لابن مالك- تحقيق: د/ عبدالمنعم هريدي- دار المأمون للتراث- مكة المكرمة.
٤١-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك- تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي- دار العروبة.
٤٢-صحيح مسلم- تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي- دار إحياء التراث العربي بيروت.
٤٣-صحيح البخاري- تحقيق: محمد زهير ناصر- دار طوق النجاة ط١- ١٤٢٢هـ.
٤٤-عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك- لمحي الدين عبدالحميد.
٤٥-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث- تأليف: د/ محمد حماسة عبداللطيف- دار العلوم.
٤٦-علم اللغة- دي سوسير- ترجمة مالك المطلب- بيت الموصل للطباعة والنشر ١٩٨٨م.
٤٧-فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين- د/ نادية رمضان النجار- مراجعة: د/ عبده الراجحي، ط٢- ٢٠٠٦م، دار الوفاء.

٤٨-في النحو العربي نقد وتوجيه- د/ مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.
٤٩-القاموس المحيط- للفيروزآبادي - مراجعة أنس محمد الشامي وغيره- دار الحديث- القاهرة.
٥٠-قطر الندى وبل الصدى- لابن هشام- القدس ١٣٤٢هـ.
٥١-الكافية من خلال شرح الكافية للرضي- تحقيق: يوسف حسن عمر- مؤسسة الصادق- ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٥٢-الكتاب- لسيبويه- تحقيق: عبدالسلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة.
٥٣-لسان العرب- لابن منظور- طبعة دار المعارف.
٥٤-اللغة - لفندريس (ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، والدكتور/ محمد القصاص) الأنجلو المصرية.
٥٥-اللغة العربية معناها ومبناها- د/ تمام حسان- دار الثقافة، ط١، ١٩٩٤م.
٥٦-المحتسب- لابن جني- تحقيق: على النجدي ناصف وآخرون- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ.
٥٧-مدخل إلى دراسة الجملة العربية- للدكتور/ محمود أحمد نحلة- دار المعرفة الجامعية.
٥٨-المرتجل- لابن الخشاب- تحقيق: د/ على حيدر، دمشق ١٩٣٢م.
٥٩-المزهر في علوم اللغة- شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم- دار الحرم للتراث.
٦٠-معاني القرآن- للفراء- تحقيق: محمد على النجار- الدار المصرية، وأخرى تحقيق: على حيدر- دمشق ١٩٣٢م.
٦١-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام الأنصاري- تحقيق: محي الدين عبدالحميد- طبعة على صبيح. وأخرى تحقيق: حنا الفاخوري- دار الجيل- بيروت.
٦٢-مفتاح العلوم للسكاكي.
٦٣-المفصل للزمخشري من خلال شرح المفصل- لابن يعيش- مكتبة المتنبي- القاهرة.

٦٤-مفهوم اللغة بين سوسير وتشومسكي- د/ محمد محمود الأمين- المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية تحت عنوان الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي- دبي ٢٠١٤.
٦٥-المقتضب- للمبرد- تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة- القاهرة ١٣٩٩هـ.
٦٦-مقدمة ابن خلدون- تحقيق: د/ عبدالواحد وافي ط٣، دار النهضة المصرية ١٩٧٩م.
٦٧-مقدمة لدراسة علم اللغة- ط١- دار المعرفة الجامعية ١٩٩٩م- د/ حلمي خليل.
٦٨-من أسرار اللغة- د/ إبراهيم أنيس- مكتبة نهضة مصر- الأنجلو المصرية.
٦٩-من أسس علم اللغة- د/ محمد حبلص- ط دار الثقافة العربية ١٩٩٦م.
٧٠-النحو الأساسي- لمحمد حماسة عبداللطيف- د/ أحمد مختار عمر- مصطفى النحاس زهران ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م- دار الفكر العربي.
٧١-النحو العربي بين القديم- مقارنة وتحليل- د/ عبدالله أحمد بن أحمد محمد.
٧٢-النحو الوافي- لعباس حسن- ط٩- دار المعارف القاهرة- الجزء الأول- مطبعة السعادة.
٧٣-النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي) تأليف: د/ محمد عبداللطيف حماسة- ط١/ ١٩٨٣م.
٧٤-نظرية تشومسكي اللغوية- لتشومسكي- ترجمة د/ حلمي خليل- ط دار المعرفة الجامعية- ١٩٨٥م.
٧٥-همع الهوامع شرح جمع الجوامع- للسيوطي- تحقيق: د/ عبدالعال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة- ١٩٩٢م.

## فهرس الآيات القرآنية

| السورة | الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| البقرة | ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ | ٢ | ٤٩٤ |
| | ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ | ٥ | ٤٩٤ |
| | ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ | ٣١ | ٤٢٦ |
| | ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ | ٦٤ | ٤٩٨ |
| | ﴿لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ | ١٤٢ | ٥٣٦ |
| | ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ | ١٥٣ | ٥٣٦ |
| | ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ | ١٥٦ | ٥٣٦ |
| | ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ | ١٥٨ | ٥٣٦ |
| | ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ | ١٧٨ | ٥٣٦ |
| | ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ | ١٧٩ | ٥٣٦ |
| | ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ | ٢١٤ | ٥٣٦ |
| | ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ | ٢٢٢ | ٤٦٣ |
| | ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ | ٢٥٢ | ٤٩٤ |
| | ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ | ٢٦١ | ٤٩٤ |
| آل عمران | ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ | ١٤٤ | ٥٣٠ |
| النساء | ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ | ٧٨ | ٥٣٠ |
| | ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ | ١٢٤ | ٥٠٤ |
| المائدة | ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ﴾ | ٣ | ٥٤٢ |
| | ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ | ٩٥ | ٥٣٣ |
| | ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ | ٢٠٠ | ٥٣٠ |
| الأنعام | ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ | ٥٩ | ٥٣٦ |

| السورة | الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| | ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ | ١٢٥ | ٥٠٤ |
| الأعراف | ﴿إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا﴾ | ١٠٦ | ٥٠٤ |
| | ﴿فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ | ١٤٣ | ٥٠٤ |
| | ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ | ١٨٠ | ٥٣٦ |
| التوبة | ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ | ٩ | ٤٨٥ |
| | ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ | ٢٢ | ٥٠٥ |
| يونس | ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ | ٤٦ | ٥٠٥ |
| يوسف | ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ | ٩٠ | ٤٩٤ |
| الرعد | ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ | ٣٩ | ٥٤٤ |
| إبراهيم | ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ | ١٠ | ٥٠٥ |
| | ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ | ٣١ | ٥٣٢ |
| الإسراء | ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ | ١١٠ | ٥٣٠ |
| طه | ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ | ٧٧ | ٥٣٢ |
| | ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ | ٨١ | ٥٣١ |
| | ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ | ١٢٣ | ٥٠٥ |
| الأنبياء | ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ | ٣٤ | ٥٣٠ |
| الفرقان | وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ | ٦٨-٦٩ | ٥٣٦ |
| النمل | ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ | ٤٨ | ٥٣٦ |
| القصص | ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ | ٢٠ | ٥٤٦ |
| العنكبوت | ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ | ٣٢ | ٥٣٦ |

| السورة | الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| يس | ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ | ٧٠ | ٥٠٥ |
| الصافات | ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ | ٤٧ | ٥٣٦ |
| الشورى | ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ | ٢٠ | ٥٢٣ |
| الأحقاف | ﴿إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ | ٢٣ | ٥٤٤ |
| ق | ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ | ٤ | ٥٤٤ |
| | ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ | ٣٥ | ٥٤٢ |
| الواقعة | ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ | ٥٩ | ٤٨٧ |
| الحديد | ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ | ١٩ | ٥٤٤ |
| المنافقون | ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ | ٨ | ٥٤٢ |
| | ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ | ١٠ | ٥٣١ |
| التغابن | ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ | ٦ | ٤٨٧ |
| القيامة | ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ | ٢٦ | ٤٨٨ |
| التكوير | ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ * وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ * وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ * وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ * وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ * وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ * وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ * وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ * وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ * وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ * عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ | ١٣ – ١ | ٤٦٨ |
| الانفطار | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ * عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ | ٥ – ١ | ٥٨٦ |
| الانشقاق | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ | ١ | ٤٨٥ |
| الليل | ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ | ١ | ٤٨٧ |

(١) الآيات من ١– ١٣ من سورة التكوير.

## فهرس الأحاديث


| م | الحديث | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» | ٤٤٨ |
| ٢ | «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» | ٤٨٨ |
| ٣ | أحي والداك | ٥٤٩ |
| ٤ | أو مخرجيَّ هم | ٥٥٠ |


## فهرس الأقوال والأمثال


| م | القول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | كل رجل وضيعته | ٤٩٨ |
| ٢ | ضربي زيد قائما | ٤٩٨ |
| ٣ | سمعٌ وطاعةٌ | ٤٩٨ |

# فهرس الأبيات الشعرية

| البيت | القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى<br>وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب | الباء | | | ٥٣١ |
| مَا لِلجَمَال مَشْيُهَا وَئِيدا<br>أجَنْدَلًا يَحْملنَ أمْ حَديدا | الدال | رجز | الزباء بنت عمر بن الضرب | ٤٧٦ |
| متى ما تلقني فردين ترجف<br>روانف أليتيك وتستطارا | الراء | الوافر | عنترة | ٥٣٠ |
| لا يأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ<br>خِرقَتَنا<br>لكِنْ يَمُرُّ عليها وهو منطلق | القاف | | | ٤٤٧ |
| إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة<br>فأيان ما تعدل بها الريح تنزل | اللام | الطويل | | ٥٣٠ |
| لو يشأ طار به ذو ميعة<br>لاحق الآطال نهد ذو خصل | اللام | الرمل | علقمة | ٥٣١ |
| استغنى ما أغناك ربك بالغنى<br>وإذا تصبك خصاصة فتجمل | اللام | الكامل | الفراء | ٥٣١ |
| أنت تكون ماجد نبيل<br>إذا تهب شمال بليل | اللام | الرجز | عقيل بن أبي طالب | ٤٤٣ |
| وإن اتاه خليل يوم مسألة<br>يقول لا غائب مالي ولا حرم | الميم | البسيط | زهير بن أبي سلمى | ٥٢٣ |
| إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا<br>منا معاقل عز زانها كرم | الميم | البسيط | | ٥٢٧ |
| غير لاهٍ عداك فاطرح اللهو<br>ولا تغتر بعارض سلم | الميم | الخفيف | | ٥٥٠ |
| غير مأسوفٍ على زمن<br>ينقضي بالهم والحزن | النون | المديد | أبو نواس | ٥٥١ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | ٤٢٣ |
| **التمهيد** | ٤٢٦ |
| ١- تعريف اللغة. | ٤٢٦ |
| ٢- الفرق بين اللغة والجملة (الكلام). | ٤٢٨ |
| **الفصل الأول**: تعريف الجملة في الموروث النحوي والعلاقة بينها وبين الكلام. | ٤٣٠ |
| **الفصل الثاني**: مفهوم الإسناد في الموروث النحوي، وعلاقته بالجملة. | ٤٣٣ |
| **الفصل الثالث**: مفهوم الإسناد في النحو الحديث وعلاقته بالجملة. | ٤٤٣ |
| **الفصل الرابع**: أثر الإسناد في النحو الحديث على التراكيب العربية في الميزان. | ٤٥٥ |
| **المبحث الأول**: أثره على التقسيم الثنائي القديم. | ٤٥٥ |
| **المبحث الثاني**: أثره على الجملة الشرطية والجملة الظرفية. | ٥٠٣ |
| **المبحث الثالث**: أثره على التركيب الوصفي. | ٥٤٦ |
| **الخاتمة** | ٥٥٨ |
| **ثبت المصادر والمراجع**. | ٥٧٦ |
| **الفهارس الفنية**. | ٥٨١ |